مَسيحيّون وَمُسلِمون
في سَبيل التّضامُن وَالمَوَدّة
٦

محمّد السمّاك

الإسلام ومسيحيّو الشرق

المكتبة البولسيّة
٢٠١٢

مَسيحيّون وَمُسلِمون في سَبيل التّضامُن وَالمَوَدّة

سلسلة أسّسها ويُشرف عليها

البروفسّور الدكتور عادل تيودور خوري

أستاذ علوم الأديان سابقًا

في كليّة اللاهوت الكاثوليكيّ بجامعة مونستر/ألمانيا

٦

محمّد السمّاك

الإسلام ومسيحيّو الشّرق

المكتبة البولسيّة (جونيه – لبنان)، ٢٠١٢، ٢٦٣ ص.

A
305.8
S1873i
c.1

محمّد السمّاك

الإسلام ومسيحيّو الشّرق

المكتبة البولسيّة

جونية - لبنان

٢٠١٢

LAU Byblos Library

طبعة أولى ٢٠١٢
© جميع الحقوق محفوظة للمكتبة البولسيّة
المكتبة البولسيّة: جونية – لبنان، ص. ب. ١٢٥
هاتف: ٩١١٥٦١-٠٩
فاكس: ٦٤٣٨٨٦-٩-(٠٠٩٦١)
٩١٨٤٤٧-٩-(٠٠٩٦١)

المسألة المسيحيّة الشرقيّة؟!

يمرّ المسيحيّون في الشرق في حالة قلق.

عددهم في تراجع ودورهم في انحسار.

يشكّل استمرار هذه الظاهرة كارثة وطنيّة بكلّ أبعادها الثقافيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة. وعندما تقع الكارثة فإنّها لا تستثني أيًّا من دول الشرق.

القيادات الرسميّة في هذه الدول تعرف أنّ هذه الحالة تعني خسارة أدمغة وعقول وسواعد منتجة، وأنّ معنى ذلك استنزاف المجتمعات المشرقيّة من كفاءات وقدرات وإمكانات علميّة هي بأمسّ الحاجة إليها.

وتعرف هذه القيادات الرسميّة أيضًا أنّ فقدان التنوّع الذي تميّزت به المجتمعات الشرقيّة من جرّاء الهجرة المسيحيّة يعني:

أوّلاً: إعادة صياغة هذه المجتمعات على قاعدة اللون الواحد، الأمر الذي يؤدّي إلى استقواء التطرّف من حيث هو رفض للآخر وإلغاء له.

وأنّه يعني ثانيًا: انتعاش ثقافة الانغلاق على ثقافة الانفتاح.

يقدّم هذان الأمران رسالة مزدوجة إلى العالم مفادها:

أ – أنّ الشرق يضيق ببعض أهله. وأنّه يختنق بالتنوّع والتعدّد.

LAU Byblos Library

وأنّ من مظاهر ذلك خنق حرّيّة التعبير الدينيّ. وبكلام أكثر وضوحًا تعني هذه الرسالة أنّ الإسلام يضيق بالمسيحيّة في الشرق بعد حوالي ١٤٠٠ عام من التعايش المشترك الذي تجسّد في حضارة إنسانيّة مزدهرة. ورغم أنّ هذا التعايش مرّ بفترات صعود وهبوط، لكنّه لم يغبْ ولم يُتغيّب يومًا.

ب – أمّا الرسالة الثانية فإنّ مضمونها يوحي أنّ المسلمين في الغرب قد يحملون معهم هذه الثقافة بمضمونها الرافض للآخر ممّا يعني أنّهم غير قابلين للتكيّف مع مجتمعاتهم الجديدة والاندماج فيها، ذلك أنّ هذا الرفض يشكّل قنبلة اجتماعيّة موقوتة. ومن شأن هذه الرسالة أن تصبّ المزيد من الزيت على نار ظاهرة الإسلاموفوبيا المشتعلة أصلاً والتي تستمدّ قوّتها التدميريّة من الجهل والكراهية من جهة أولى، ومن سوء سلوك، أو من سوء ردّ فعل بعض المتطرّفين المسلمين من جهة ثانية. إنّ عدم الفصل في الثقافة الإسلاميّة العامّة بين الغرب والمسيحيّة يجعل من كلّ مشكلة إسلاميّة – غربيّة، مشكلة إسلاميّة – مسيحيّة شرقيّة. ويجعل بالتالي من مسيحيّي الشرق هدفًا في متناول اليد لردود فعل على بعض مواقف أو على بعض تصرّفات الغرب، على النحو الذي عرفه العراق مؤخّرًا. وبذلك يكون مسيحيّو الشرق ضحيّة الفعل الغربيّ اللامسيحيّ، وضحيّة ردّ الفعل الشرقيّ اللاإسلاميّ، ممّا يضاعف من معاناتهم ومن تزايد قلقهم على المستقبل والمصير.

وتعرف القيادات الرسميّة كذلك أنّ شعوب العالم المتعدّدة والمختلفة، بكلّ عقائدها وثقافاتها ولغاتها وألوانها، قد تداخلت معايشها وتشابكت مصالحها؛ وأنّ الحدود القائمة بينها أصبحت

بفضل الإعلام التقنيّ – الإلكترونيّ الحديث حدودًا وهميّة. وهي تعرف كذلك، أنّه فيما يتعلّق بالمسلمين والمسيحيّين تحديدًا، فإنّ ثلثي المسيحيّين اليوم يعيشون في دول آسيا وأفريقيا وأميركا الجنوبيّة، وإنّ ذلك يعني أنّ المسيحيّة لم تعد دين الرجل الأبيض. ولا دين المستعمر. ولا دين الشعوب الغنيّة. ولكنّها دين الفقراء والملوّنين والمستعمَرين والمظلومين كذلك. وإنّها لم تعد دين أوروبّا وأميركا، ولكنّها دين شعوب تتعايش مع الشعوب الإسلاميّة جنبًا إلى جنب من أندونيسيا حتّى نيجيريا. كما تعرف أنّ أكثر من ربع المسلمين الذين يبلغ عددهم مليارًا ونصف المليار إنسان تقريبًا يعيشون في دول وفي مجتمعات غير إسلامية تمتدّ من أميركا الشماليّة حتّى أستراليا مرورًا بأوروبّا والصين والهند.

تفرض هذه المتغيّرات الجذريّة حالة من اثنتين: إمّا الصدام على قاعدة رفض الآخر وعدم الثقة به. وإمّا العيش المشترك على قاعدة المحبّة واحترام الاختلاف.

يستطيع الشرق العربيّ أن يقدّم نموذجًا ناجحًا لصيغة العيش المشترك المنشود على قاعدة أنّ رسالتي المسيحيّة والإسلام أشعّتا من هذا الشرق. وأنّ المسيحيّين والمسلمين هم أبناء هذا الشرق تربطهم الحضارة الواحدة والثقافة الواحدة واللغة الواحدة وحتّى الأصول العرقيّة والعائليّة الواحدة، إضافة إلى الأوطان الواحدة التي ناضلوا معًا من أجل قيامها ومن أجل المحافظة على سيادتها وحرّيّتها. ويفترض أن لا تؤثّر المتغيّرات العدديّة في جوهر هذا الواقع.

ولكنّ هذا الافتراض يكاد لا يبدو صحيحًا دائمًا. وهنا مصدر

LAU Byblos Library

الخطر الذي يتحتّم على القيادات الرسميّة أن تتنبّه له وأن توليه عنايتها.

تشهد بعض دول الشرق صعودًا في حركات التطرّف والغلوّ. بعض القيادات الرسميّة تحاول احتواء هذه الحركات واسترضاءها، حتّى ولو تطلّب ذلك إهمال وتجاوز بعض حقوق المواطنين المسيحيّين. ولكنّ الوقائع أثبتت أنّ هذا الإهمال أو التجاوز لم يؤدّ إلاّ إلى تشجيع التطرّف، وتاليًا إلى المزيد من الغلوّ. كما أثبتت الوقائع أنّه مع الوقت، تتضخّم فاتورة الاسترضاء، وتتضخّم معها معاناة المسيحيّين حتّى تصل بهم الأمور إلى الغضب اليائس الذي يعبّر عن ذاته بإحدى السلبيّتين أو بكليهما: الهجرة أو العزلة.

والبعض الآخر من القيادات الرسميّة يتصدّى لحركات التطرّف والغلوّ من الأساس، ويذهب في صراعه معها إلى حدّ عزلها وإقصائها، وفي الوقت ذاته ينفتح على القوى الوطنيّة المسيحيّة ويتعاون معها. وهنا أثبتت الوقائع أيضًا أنّ هذه المفاضلة أدّت إلى تعميق الهوّة بين حركات التطرّف والمواطنين المسيحيّين، إذ صوّرت هؤلاء المواطنين، الوطنيّين، وكأنّهم حلفاء لخصمها في السلطة شرعةً ومنهاجًا؛ ممّا يعطي لهذه الخصومة بعدًا دينيًّا وليس سياسيًّا فقط.

وعندما تسوّي القيادات الرسميّة خلافاتها مع حركات التطرّف (كما حدث في عهد الرئيس الراحل أنور السادات مثلاً)، تجد القيادات الوطنيّة المسيحيّة نفسها خارج مظلّة السلطة ومكشوفة أكثر أمام ردّ فعل التطرّف.

ولأنّ القيادات الرسميّة غالبًا ما تكون متحالفة أو متعاونة مع

الغرب (الولايات المتّحدة والدول الأوروبيّة) فإنّ الاعتقاد الخاطئ بأنّ الغرب هو المسيحيّة، يصوّر تعاون مسيحيّي الشرق مع القيادات الرسميّة الوطنيّة وكأنّه امتثال لتوجيهات هذا الغرب والتزام بسياسته، ممّا يعزز بالتالي اعتبارها مسيحيّي الشرق والغرب واحدًا.

في ضوء هذا التوصيف للواقع من المهمّ التأكيد على ضرورة وعلى أهمّيّة ما يأتي:

أوّلاً: فكّ الارتباط بين الدور الوطنيّ الطبيعيّ لمسيحيّي الشرق وبين الصراع على السلطة الذي ينشب بين القيادات الرسميّة وحركات التطرّف والغلوّ الدينيّ.

ثانيًا: تأصيل وتعميم المبادئ الأساسيّة في الثقافة العامّة بأنّه لا الغرب يمثّل المسيحيّة ولا مسيحيّو الشرق هم امتداد للغرب.

ثالثًا: التأكيد على أنّه لا الهجرة المسيحيّة من الشرق ولا التقوقع المسيحيّ على الذات، يحلّ المشاكل التي يعاني منها المسيحيّون في الشرق، بل إنّه يزيدها تعقيدًا.

رابعًا: توعية الرأي العامّ في المجتمعات الإسلاميّة بما في ذلك حركات التطرّف والغلوّ، أنّ الهجرة المسيحيّة من الشرق ليست خسارة للمسيحيّين وحدهم ولا حتّى للمجتمعات الشرقيّة وحدها، ولكنّها، إضافة إلى ذلك، تقدّم في جوهرها شهادة سلبيّة مشوّهة وسيّئة عن حقيقة الإسلام وعن صيغة التعايش الإسلاميّ – المسيحيّ، يدفع ثمنها المسلمون المنتشرون في العالم.

خامسًا: تعميم ثقافة المواطنة الواحدة، بمعنى المساواة بين

LAU Byblos Library

المواطنين في الحقوق والواجبات وعدم ربط هذه الحقوق بدين معين أو بمذهب محدّد. إنّ المسؤوليّة العامّة والأساس للقيادات الرسميّة تقوم، أو يجب أن تقوم، على القاعدة المبدئيّة التالية، وهي أنّ معاناة مسيحيّي الشرق هي معاناة لمسلمي الشرق، ولمسلمي العالم. وأنّ مسؤوليّة التصدّي لهذه المعاناة هي مسؤوليّة إسلاميّة بقدر ما هي مسؤوليّة مسيحيّة.

فالشرق عندما يفقد تلويناته الدينيّة والمذهبيّة والعنصريّة، يفقد خصائصه ومميّزاته التي هي مصدر جماله وجاذبيّته. وتتحوّل صورته من سجّادة زاهية الألوان، بديعة التنسيق، متداخلة الأشكال.. إلى مجرّد قطعة من «الموكيت» الباهت.

يستطيع مسيحيّو الشرق أن يعيشوا في مجتمعات غير شرقيّة. ويستطيع مسلمو الشرق أن يعيشوا بمعزل عن المسيحيّين. ولكنّ الشرق لن يبقى شرقًا. إنّه يفقد بذلك هويّته ودوره ورسالته.

لقد حافظ الشرق طوال الـ ١٥٠٠ عام الماضية على هذه الهويّة، وتباهى بأداء هذا الدور وتغنّى بحمل هذه الرسالة، رغم كلّ المحن والويلات التي حلّت به، وهو اليوم مدعوّ مرّة جديدة ليؤكّد ذاته وأصالته، فقد أثبتت كلّ تلك التجارب أنّ الشرق يكون بمسلميه وبمسيحيّيه. وإلاّ فإنّه يكون شيئاً آخر. أيّ شيء آخر.

موقف إسلاميّ من أهل الكتاب

أجرى تلفزيون الجزيرة مقابلة مع الأستاذ محمّد السمّاك حول موضوع «الرؤية الإسلاميّة لأهل الكتاب وأهمّيّة المحافظة على وجودهم». وذلك في البرنامج الأسبوعيّ الدينيّ «الشريعة والحياة».

وفيما يأتي وقائع الحوار:

عثمان عثمان: بداية، دكتور، ما موقع أهل الكتاب ومكانتهم في الإسلام؟

محمّد السمّاك: من أجل تحديد هذا الموقع هناك المصدر القرآنيّ وهناك المصدر النبويّ وهناك المصدر الراشديّ وهي مصادر أساسيّة في التشريع الإسلاميّ. بالنسبة إلى المصدر الأوّل الأساسيّ المصدر القرآنيّ هناك عدد كبير من الآيات القرآنيّة التي تتحدّث عن أهل الكتاب بتقدير وتبجيل وثناء وتتحدّث حتّى عن القساوسة والرهبان، وعلى سبيل المثال الآية {..مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ، يُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَأُوْلَـئِكَ مِنَ الصَّالِحِينَ} [آل عمران:١١٣، ١١٤]. وعندما يصفهم القرآن الكريم بأنّهم «يؤمنون باللّه» فلا يجوز إطلاقًا إطلاق أيّ وصف آخر عليهم معاكس لوصف الإيمان. هذا الوصف لأهل الكتاب في

LAU Byblos Library

القرآن الكريم وهو وصف عامٌّ، هناك وصف تخصيصيّ للنصارى {..وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَوَدَّةً لِلَّذِينَ آمَنُواْ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى ذَلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَاناً} [المائدة: ٨٢] هنا يجب أن نلاحظ أنه رغم أنّ المبدأ العامّ هو: لا رهبانيّة في الإسلام، غير أنّ القرآن الكريم يشيد بالرهبان وبالقساوسة إشادة مباشرة وواضحة ويعتبرهم أقرب مودّة للّذين آمنوا، فهذه الثوابت القرآنيّة الكريمة تجعل لأهل الكتاب موقعًا مهمًّا في القرآن، حتّى إنّ القرآن الكريم عندما يتحدّث عن الإنجيل يقول {..فِيهِ هُدًى وَنُورٌ..} [المائدة: ٤٦]، {وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الإِنْجِيلِ بِمَا أَنزَلَ اللّهُ فِيهِ..} [المائدة: ٤٧] ثمّ إنّ الإسلام كما نعرّفه ليس ما جاء به نبيّنا محمّد صلى الله عليه وسلم فقط، الإسلام {..إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمينَ مِن قَبْلُ..} [الحجّ: ٧٨] هو كلّ هذه المسيرة الإيمانيّة بالله الواحد وبالاستسلام لله الواحد، ولذلك فإنّ العلاقة بين المسلمين وأهل الكتاب وبين المسلمين والمسيحيّين تحديدًا كما حدّدها القرآن الكريم ليست علاقة تسامحيّة ولكنّها علاقة إيمانيّة مبنيّة على الإيمان في أساسه، أمّا العلاقة التسامحيّة ففيها فوقيّة المتسامِح تجاه المتسامَح معه.

إنّ العلاقات بين الأديان لا تكون علاقات تسامحيّة بل إيمانيّة بمعنى أنا كمسلم لا يمكن أن أتسامح في نصّ دينيّ من أجل استرضاء الآخر أيًّا كان دينه. ولكنّني أحترم إيمان المسيحيّ من خلال ممارستي لإيماني الإسلاميّ.

عثمان عثمان: انطلاقًا من هنا، دكتور، يعني ما أهمّيّة الحفاظ على وجود أهل الكتاب من خلال الرؤية الإسلاميّة؟

محمّد السمّاك: الوجود المسيحيّ هو وجود أساسيّ ومهمّ جدًّا، فمن ناحية أولى، إنّ وجود أهل الكتاب يمكّنك كمسلم من أن تمارس شكلاً من أشكال العبادة بوجود أهل الكتاب، لأنّ القرآن الكريم يتحدّث عنهم بهذا الشكل فوجودهم يوفّر لك المجال لممارسة هذا الإيمان. انظر إلى ما ورد في العهد النبويّ الشريف لنصارى نجران. فاللقاء مع نصارى نجران كان أوّل حوار إسلاميّ مسيحيّ في تاريخ الإسلام، وعقد هذا اللقاء في بيت النبيّ صلى الله عليه وسلّم في المدينة المنورة، الذي أصبح الآن جزءًا من المسجد النبويّ الشريف. استقبلهم النبيّ بتكريم وتحاور معهم طويلاً وأكرمهم، ثمّ ودّعهم بتكريم أيضًا وهم بقوا على دينهم ولم يغيّروا عقيدتهم، مع ذلك وضع النبيّ صلّى الله عليه وسلّم العهد للمسيحيّين عامّة ولمسيحيّي نجران تحديدًا. وفي هذا العهد التزام بالدفاع عن دينهم. إنّ الدفاع عن دينهم كلام نبويّ، وهو مهمّ جدًّا، ليس الدفاع عنهم كمواطنين وإنّما الدفاع عن دينهم وعن عقيدتهم وتحريم استخدام حجر واحد من مبنى كنيسة في بناء بيت أو مسجد للمسلمين. وفي المصادر الراشديّة، عندما ذهب عمر بن الخطّاب رضي الله عنه إلى القدس، مارس ما ورد في العهد النبويّ الشريف لنصارى نجران، وذلك عندما التزم بالعهدة العمريّة. ولأنّ البيزنطيّين كانوا يمنعون اليهود من دخول القدس، كان أوّل من سمح لهم بالعودة إلى القدس عمر بن الخطّاب، فقد أعطى المسيحيّين حقوقهم الدينيّة الكاملة في إطار الدولة الإسلاميّة. ولذلك فإنّ العيش مع أهل الكتاب والعيش مع المسيحيّين تحديدًا هو تعبير عن الإيمان المشترك، وعن الإيمان بالله الواحد، لأنّ المسيحيّة، خلافًا لما يعتقد بعض

LAU Byblos Library

الناس، تقول بإله واحد وتؤمن باليوم الآخر وبالحساب، وتدعو كما ورد في الآية القرآنيّة الكريمة {..وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ..} [آل عمران: ١١٤] هذه ثوابت تؤسّس لموضوع..

عثمان عثمان (مقاطعًا): لموضوع العيش أو التعايش المشترك. فضيلة الدكتور عندما نتحدّث اليوم عن العيش المشترك، هذا العيش الذي ربّما تشوّه وأسيء إليه مسؤوليّة من هذه القضيّة قضيّة العيش المشترك؟

محمّد السمّاك: توجد صور نمطيّة، الاحتكام إلى هذه الصور النمطيّة السلبيّة عن الإسلام وعن المسيحيّة هو الذي يؤدّي إلى هذه النتائج وإلى الإساءة إلى العيش المشترك، الآن نحن في وضع جديد. نحن في وضع الدولة الوطنيّة، الدولة الوطنيّة التي صنعها مسلمون ومسيحيّون معًا، فالقواعد للعيش المشترك تقوم على حقّ المواطنة وهي حقوق ينصّ عليها الدستور ويجب الالتزام بها، عندما يكون هناك افتئات وانتقاص من ممارسة هذا الحقّ هنا يؤدّي إلى ضعف الحياة المشتركة.

عثمان عثمان: ربّما هنا يعني نسأل عن موضوع مسؤوليّة الدولة، عن مسؤوليّة النظام السياسيّ في بلد ما، نسأل عن دور المرجعيّات الدينيّة أيضا في إرساء هذا العيش المشترك.

محمّد السمّاك: أعتقد الجميع مسؤول، مؤسّسات المجتمع الأهليّ مسؤولة، التطرّف يزيد الوضع سوءًا ويعمّق هوّة اللاثقة وأكثر من

ذلك هو يصنع اللاثقة، عندما نتحدّث عن العيش المشترك فإنّنا نتحدّث في الحقيقة عن صيغتين: صيغة أكثريّة غير إسلاميّة في الغرب (في أوروبّا) مع أقلّيّة إسلاميّة؛ وأكثريّة إسلاميّة مع أقلّيّة مسيحيّة في دول مثل دول إندونيسيا وباكستان وغيرها، فصيغ العيش المشترك تختلف من مجتمع إلى مجتمع. وهناك تقاليد وعادات تؤثّر في عمليّة العيش المشترك، ولكن يجب هنا أن نلاحظ أنّ ثلث المسلمين في العالم تقريبًا يعيشون في مجتمعات غير إسلاميّة أميركا أوروبّا كندا البرازيل أستراليا، والمسلمون اليوم هم أكثر من مليار ونصف مليار. وبالنسبة للمسيحيّين، في القرن التاسع عشر، كان ٨٠٪ من المسيحيّين يعيشون في الأميركيّتين وأوروبّا. الآن ثلثا المسيحيّين يعيشون في دول العالم الثالث في آسيا وأفريقيا، أي حيث يوجد الإسلام. فمن خلال وجود المسلمين في مجتمعات غربيّة ووجود وانتشار المسيحيّة في مجتمعات شرقيّة إسلاميّة أصبح التداخل عميقًا ويوميًّا بين المسلمين والمسيحيّين، العيش المشترك أصبح يواجه أحد أمرين، إمّا أن نجد له قواعد ثابتة مبنيّة على الثقة والاحترام والمساواة في حقوق المواطنة أو أن يؤدّي إلى الصدام.

عثمان عثمان: دكتور، عندما نتحدّث عن العيش المشترك، ما الشكل الذي يأخذه هذا العيش المشترك في أيّ أمر يكون؟

محمّد السمّاك: في الأساس خلقنا ربّنا سبحانه وتعالى مختلفين وسنبقى مختلفين حتّى يوم الدين، فالاختلاف سنّة من سنن الكون. وهو تعبير عن العظمة الإلهيّة في الخلق، من النفس الواحدة إلى شعوب وقبائل مختلفة، ودعانا الله بالنتيجة إلى التعارف، فالتنوّع

LAU Byblos Library

هو شكل طبيعيّ، ولكن كيف نعيش في إطار هذا التنوّع؟ التنوّع ليس غنًى في حدّ ذاته، ولكنّ ثقافة احترام التنوّع هي الغنى، بمعنى أنّ ثقافة احترام الاختلاف وقبول الاختلاف واعتبار الاختلاف سنّة طبيعيّة، وبالتالي أن يكون العيش المشترك ليس لإلغاء الاختلافات إنّما لإيجاد ثقافة تتقبّلها كما هي، يعني أن تقبلني كما أرى نفسي وكما أنا أختار نفسي، لأنّ الله سبحانه وتعالى كرّم بني آدم ولم يكرّم مؤمنين أو غير مؤمنين الكرامة للذات الإنسانيّة، والله استخلف الإنسان ولم يستخلف مؤمنين أو غير مؤمنين. استخلف الإنسان، فالقيم الإنسانيّة بشكل عامّ في القرآن الكريم يمكن أن تشكّل أسسًا وقواعد لعلاقات إنسانيّة متبادلة أهمّ ما فيها هو أن ندرك أنّه ليس صحيحًا أنّنا لا نستطيع أن نعيش معًا ونحن جماعات متعدّدة، إلاّ إذا توحّدنا على قواعد واحدة، كأنّنا نخرج من تحت مكبس واحد، الصحيح هو أنّ الاختلاف يمكن أن ينجح بثقافة احترام الاختلاف وتقبّله واعتباره شأنًا إلهيًّا، الله هو الذي أراد أن نكون مختلفين. وهناك كما نعرف آيات قرآنيّة كريمة تتحدّث عن الاختلاف بمعنى أنّه إرادة إلهيّة، حتّى إنّ الله سبحانه وتعالى عندما دعانا إلى أن نعتصم بحبله قال {..وَلاَ تَفَرَّقُواْ..} [آل عمران: ١٠٣] ولم يقل ولا تختلفوا..

عثمان عثمان: الاختلاف غير التفرّق.

محمّد السمّاك: الاختلاف موضوع آخر تمامًا، التفرّق يحوّل الاختلاف إلى خلاف، وهنا فرق كبير بين الأمرين.

عثمان عثمان: دكتور ربّما ذكرتم أنّ هناك ضرورات للتعاون، للتعايش بين المسلمين والمسيحيّين بين أصحاب الديانات، نتحدّث عن الأشكال التي يجب أن يكون فيها هذا التعاون، هل هو في المسائل العقيديّة، في المسائل الأخلاقيّة، في المسائل السلوكيّة، إلى أيّ مدًى يعني نستطيع أن نذهب في هذا التعايش؟

محمّد السمّاك: أوّلاً موضوع الضرورات يشكّل النقطة الضعيفة في العيش المشترك، حتّى ينجح العيش المشترك يجب أن يكون قائمًا على الخيار وليس على الضرورة، نحن لسنا مضطرّين أن نعيش معًا ولكنّنا نختار أن نعيش معًا، عندما نعيش إيماننا فنحن نكون قد اخترنا العيش معًا لأنّ إيماننا يدعونا إلى احترام إيمان الآخر والله يحكم بيننا يوم القيامة فيما كنّا فيه مختلفين، لا نعطي أنفسنا حقّ الحكم على الآخر إنّما نبحث عن القواعد المشتركة للعيش معه على قاعدة أنّ الله هو المصدر وهو الذي أوحى بالأديان الكتابيّة. وعندما نتحدّث عن أهل الكتاب نؤمن بأنّ الله أنزل هذه الكتب السماويّة ودعانا أن نعيش معًا، هناك قواعد عمليّة لذلك. عندما تزوّج النبيّ صلّى الله عليه وسلّم من نصرانيّة فهذا زواج إسلاميّ مسيحيّ، زواج الإسلاميّ مع المسيحيّة ويقول القرآن الكريم {..وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ..} [المائدة: ٥] قل لي ماذا تأكل أقل لك من أنت، هذه المشاركة العائليّة والمشاركة في الطعام والشراب هي نوع من العائلة الواحدة. ولذلك ليس العيش المشترك هنا عيشًا بالضرورة، وهو ليس مفروضًا علينا لأنّه إذا لم نتعايش فتذهب ريحنا عبثًا، ولكنّه خيار لنا، نحن نختار أن نعيش معًا لأنّنا نختار أن نعيش إيماننا.

LAU Byblos Library

عثمان عثمان: دكتور، البعض ربّما يفهم العيش المشترك، ربّما يفهم هذا التعايش، أن يكون هناك توافق وانسجام تامّ سواء في العقائد أو في الأفكار. يعني، هذا التعايش هل يتعدّى هذه المسائل إلى موضوع القيم والأخلاق والسلوكيّات وما إلى ذلك؟

محمّد السمّاك: نحن نعيش في الدولة الوطنيّة وهناك أسس للعيش المشترك في إطار الدولة الوطنيّة، هناك أسس دينيّة تحدّثنا عنها وهناك أسس وطنيّة يمليها النظام الاجتماعيّ المشترك الذي يقوم عليه المجتمع الواحد وبتعدّده، فاحترام النظام واحترام الدستور الذي يعطي كلّ إنسان حقّه، المساواة بين المواطنين، لأنّه شو المشكلة؟ عندما يشعر –خلّينا نقول بصراحة– عندما يشعر مواطن مسيحيّ في دولةٍ عربيّة ما أنّ سقفه هو دون سقف المواطن المسلم، هذا يؤدّي إلى نوع من الشعور الذي يزعزع أركان العيش المشترك، العيش معًا يعني المساواة في الحقوق والواجبات. فهذا الأمر عندما يتعرّض إلى أيّ انتكاسة يعرّض بالتالي صيغة العيش المشترك الى الانتكاس.

أسباب الهجرة المسيحيّة وتأثيراتها على صورة الإسلام

عثمان عثمان: يبدو أنّ الدكتور مشير عون عاد معنا على الهاتف. مرحبًا بكم، دكتور.. يبدو أنّ هناك أيضًا مشكلة في التواصل مع الدكتور مشير عون من جديد، ربّما يصلح الخطأ بعد قليل. دكتور هناك حديث مستمرّ ودائم وهناك تحذير خاصّة من البطريركيّة اللبنانيّة، تحذير من الهجرة المسيحيّة من الشرق إلى الغرب، مسؤوليّة من هذه الهجرة؟

محمّد السمّاك: هي مسؤوليّة مشتركة، أوّلاً إذا بحثنا في أسباب الهجرة نجد أنّ هناك هجرة تشمل المسلمين والمسيحيّين معًا، هناك أسباب اقتصاديّة وأسباب سياسيّة، الاضطرابات الدائمة في المنطقة، الصراع مع إسرائيل وانعكاساته على الحياة العامّة، الطموح في البحث عن استقرار آمن من أجل بناء عائلة في مجتمع مستقرّ وآمن، هذا كلّه أسباب مشتركة بين المسلمين والمسيحيّين. ولكن هناك سبب خاصّ هو الذي يجب أن نتوقّف عنده، هو الشعور المسيحيّ المتزايد باللاأمن نتيجة التطرّف الإسلاميّ الذي ينعكس اعتداء على المسيحيّين، كمسيحيّي العراق مثلاً، والاضطرابات التي عرفنا أنّها وقعت في نجع حمادي في مصر ولو أنّها ليست بالحادث الدائم، ولكن هناك مؤشّرات تجعل المسيحيّين يشعرون بأنّهم مستهدفون لكونهم مسيحيّين خاصّة في العراق..

عثمان عثمان (مقاطعًا): هل هذه حقيقة؟

محمّد السمّاك: لا، لكن خلّينا نشوف، في العراق المسيحيّون ليسوا طرفًا في الصراع على السلطة حتّى نفسّر الاعتداء عليهم كما نفسر الصراع المؤسف والدمويّ بين العرب والأكراد وبين السنّة والشيعة وهذه أمور مؤلمة ومؤسفة وموضوع آخر، ولكنّ المسيحيّين ليسوا طرفًا في هذا الأمر، مع ذلك فإنّهم مستهدفون، هذا الاستهداف يرسم علامة استفهام كبيرة ليس فقط في العقل المسيحيّ وفي الضمير المسيحيّ، ولكن يجب أن يرسم هذه العلامة أيضا في العقل المسلم وفي الضمير المسلم لأنّ المسلم مسؤول وطنيًّا ودينيًّا عن سلامة المواطن المسيحيّ في الدول العربيّة.

LAU Byblos Library

عثمان عثمان: هل لهذه الهجرة آثار ونتائج على صورة المسلمين؟ أسمع منكم الإجابة بعد فاصل قصير، فابقوا معنا مشاهدينا الكرام نعود إليكم بإذن الله بعد الفاصل.

عثمان عثمان: أهلاً وسهلاً بكم مشاهدينا الكرام من جديد، إلى حلقة هذا الأسبوع من برنامج الشريعة والحياة التي هي بعنوان المسلمون والمسيحيّون ومسؤوليّات العيش المشترك مع الدكتور محمّد السمّاك الأمين العامّ للّجنة الوطنيّة للحوار الإسلاميّ المسيحيّ. دكتور قبل أن نأخذ الإجابة على السؤال الذي سألتك قبل الفاصل عن الهجرة المسيحيّة وتأثير هذه الهجرة على صورة المسلمين .. هل لهذه الهجرة المسيحيّة من العالم العربيّ والإسلاميّ إلى الغرب تأثيرات سلبيّة على صورة المسلمين؟

محمّد السمّاك: بكلّ موضوعيّة أقول ليس لها تأثيرات سلبيّة فقط، إنّما لها تأثيرات كارثيّة ولا أبالغ في ذلك، أوّلاً إنّها تؤدّي إلى تفسّخ المجتمع العربيّ، المجتمع العربيّ الذي يتألّف من هذا التنوّع الإسلاميّ المسيحيّ وحتّى من بعض العناصر الأخرى. عندنا أكثر من ١٤ كنيسة في الشرق، كلّ الكنائس التاريخيّة بعضها أقفل أبرشيّاته، أقفل كنائسه لأنّه مثل الكنيسة السريانيّة في القدس مثلاً، أصبح كلّ المسيحيّين في أستراليا، عندما تنسحب هذه الخيوط من النسيج المجتمعيّ خيطًا بعد خيط فالمجتمع كلّه ينهار ويتآكل وهذه أكبر مصيبة تصيب مجتمعاتنا في الشرق، هذه واحدة. الأمر الثاني هو أنّنا بذلك نقدّم صورة سلبيّة وغير حقيقيّة عن الإسلام بأنّه يرفض الآخر، وبالتالي يشجّع هذا الآخر الغربيّ على معاملة المسلمين الذين

أقاموا عنده بالمثل، فتصبح العمليّة تسيء إلى مجتمعاتنا هنا وتسيء إلى المجتمعات الغربيّة حيث ذهب مسلمون للعيش هناك . إنّها تسيء إلى الإسلام من خلال تصويره على غير حقيقته، ولذلك فإنّ مشكلة الهجرة المسيحيّة من الشرق ليست مشكلة مسيحيّة، إنّها مشكلة إسلاميّة أيضًا، وبالتالي هناك مسؤوليّة إسلاميّة بوجوب التصدّي لها.

عثمان عثمان: أيضا هناك من يحمّل بعض الدول الغربيّة مسؤوليّة بعض الممارسات ضدّ المسلمين، يعني هناك مساجد أيضًا في أوروبّا ربّما أغلقت وربّما تحوّلت إلى كنائس. هناك ممارسات أيضًا، حتّى بعض الدساتير الأوروبّيّة ترى أنّ الإسلام هو ثقافة وليس دينًا، هناك بعض المنع لممارسات شعائر المسلمين في الدول الغربيّة، هل يمكن المقارنة هنا؟

محمّد السمّاك: هنا من المهمّ جدًّا أن نضع خطًّا فاصلاً بين المسيحيّة والغرب، الغرب ليس المسيحيّة، حاول البابا الراحل يوحنّا بولس الثاني جاهدًا عندما كانت هناك محاولة لوضع الدستور الأوروبّيّ الموحّد برئاسة الرئيس الفرنسيّ الأسبق فاليري جيسكار ديستان أن يشار إلى أنّ المسيحيّة تشكّل ركنًا من أركان الثقافة أو الهويّة الأوروبّيّة، رفضوا مجرّد ذكر المسيحيّة ورفضوا طلب البابا، فالغرب ليس المسيحيّة ولذلك لا يمكن منطقيًّا وواقعيًّا أن أحاسب المسيحيّة على أخطاء يرتكبها الغرب، ليس لأنّه بالضرورة ضدّ الإسلام ولكن لأنّه ضدّ الدين بالمطلق سواء كان مسيحيّة أو إسلامًا.

LAU Byblos Library

عثمان عثمان: الصورة نفسها أيضا في بلادنا العربيّة والإسلاميّة، لا يحمّل الإسلام مسؤوليّة ما يجري ضدّ المسيحيّين ربّما؟

محمّد السمّاك: تمامًا لا يحمّل الدين الإسلاميّ المسؤوليّة. لقد ذكرنا أوّل الكلام ماذا يقول الإسلام بشأن أهل الكتاب، ولكن عندما يتعرّض المسيحيّون إلى الإساءة وإلى انتهاك حقوقهم الدينيّة، فإنّما يجري ذلك على صعيد غير دينيّ وليس تنفيذًا لتعليمات دينيّة، بل هو خروج عن التعليمات الدينيّة وعن وصايا النبيّ عليه السلام، وعن النصوص القرآنيّة وعن الأسوة الحسنة للخلفاء الراشدين، ولذلك يتحتّم علينا هنا ألاّ نعامل أهلنا المسيحيّين الذين هم من لحمنا ودمنا كردّ فعل على أخطاء الغرب تجاهنا، هذه قضيّة جوهريّة وأساسيّة جدًّا، وعدم العناية بها وعدم ملاحظتها يؤدّي إلى اتّخاذ قرارات خاطئة ومميتة بالفعل.

عثمان عثمان: دكتور أحد الزعامات المارونيّة السياسية في لبنان دعا المسيحيّين المشرقيّين إلى أن يكون انتماؤهم مشرقيًّا وألاّ يتجاوزوا الحدود ويكون ولاؤهم خارج الحدود، هل ترون أنّ هذه المسألة أيضًا تشوّش أو تعطّل مسألة العيش المشترك؟

محمّد السمّاك: أوّلاً المسيحيّة موجودة في الشرق قبل الإسلام وأنا أعرف كنيسة صغيرة موجودة في حوران في جنوب سوريا عمرها قبل ولادة الإسلام، وقبل رسالة النبيّ صلّى الله عليه وسلّم، واستمرارها يعكس هذا العيش الإسلاميّ المسيحيّ. وهذا الوجود المسيحيّ المستمرّ منذ ذلك الوقت حتّى اليوم، ليس وجودًا مسيحيًّا

طارئًا في الشرق حتّى ندعو إلى أن يتّخذ هذه الصيغة أو تلك. هو متجذّر. هو الشرق. ولذلك يجب أن لا نعطي أنفسنا دورًا ليس لنا، بمعنى أن نعلّم المسيحيّين كيف يجب أن يتصرّفوا في الشرق وكأنّهم جالية قادمة من مكان ما إلى هذا الشرق، هم مياه، هم أرض، هم تراب الشرق وروحه، فنحن أوّلاً استجابة لتعاليم ديننا واستجابة لوطنيّتنا والتزاماتنا الوطنيّة، لا يمكن إلاّ أن نعيش بمحبّة واحترام مع المسيحيّين.

LAU Byblos Library

عوامل الاضطراب في العلاقة بين المسلمين والمسيحيّين

عثمان عثمان (مقاطعًا): دكتور، في مؤتمر الفاتيكان الثاني في الستينيّات من القرن الماضي يعني عبّر الفاتيكان عن موقف تصالحيّ مع عدد من الأطراف، مع الطوائف المسيحيّة مع المسلمين، مع قضايا حوار الحضارات وحوار الأديان. قرّب الكنيسة من الليبراليّة وصالحها مع العلمانيّة. ولكن فيما بعد وخصوصًا مع البابا الحاليّ، ربّما تأزّم الوضع وحدث تراجع من الفاتيكان عن هذه المقدّمات وهذه المسلّمات. حتّى البعض سمّى البابا الحاليّ رجل معارك، كيف ترون الأمر؟

محمّد السمّاك: شوف، التراجع عن الفاتيكانيّ الثاني ليس عمليّة.. هذا يحتاج إلى مجمع آخر لإعادة النظر فيه، ما يصدر عن المجامع الكنسيّة هو عمليّات تشريعيّة، تشريعيّة دينيّة ثابتة، ولكن أيضا البابا الحاليّ بينيدكت السادس عشر (الكاردينال رتسينغر) كان

شريكًا في الفاتيكانيّ الثاني ومشاركًا في الصياغة وهو رئيس مجلس العقيدة في الفاتيكان. ولذلك لا يمكن أن أتصوّر أن يكون قد وافق على ما لا يؤمن به. الفاتيكانيّ الثاني، خاصّة فيما يتعلّق بالعلاقات مع الإسلام، هناك نصّ متقدّم جدًّا يعتبر الإسلام إيمانًا إبراهيميًّا ويشيد بالمسلمين، هو لا يقول بالإسلام دينًا كنصّ لكنّه يقول إنّ المسلمين يؤمنون بالله الواحد ويؤمنون باليوم الآخر ويؤمنون بالثواب والعقاب ويؤمنون بالأنبياء ويدعون إلى عمل الخير والصالحات، هذه الأمور لم تكن مطروحة قبل ١٩٦٤، ١٩٦٥ عندما عقد الفاتيكانيّ الثاني وكان البابا الحاليّ هو من لجنة الصياغة من الذين كتبوا..

عثمان عثمان (مقاطعًا): ما الذي حصل إذاً؟

محمّد السمّاك: للبابا الحاليّ كتاب صدر قبل وقت قصير جدًّا من انتخابه على السدّة البابويّة، اسم الكتاب «بلا جذور» كتبه بالاشتراك مع كاتب إيطاليّ يقول إنّ أوروبّا تخلّت عن قيمها الدينيّة وأصبح المجتمع الأوروبّيّ خاويًا وفارغًا من أيّ مضمون، فكلّ همّه هو أن يعيد الهويّة المسيحيّة إلى أوروبّا، فمقاربته لهذا الأمر، وهذا موضوع دقيق يتعلّق بالكنيسة ودور الكنيسة وبموضوع إعطاء صفة لمجتمع أوروبّيّ متنوع بنى نفسه على أساس فكّ الارتباط بالدين، والآن يحاول البابا أن يعيد الهويّة المسيحيّة إلى أوروبّا..

عثمان عثمان (مقاطعًا): ولكن اسمح لي، دكتور، حتّى نضيف شاهدًا آخر، الأب هانز كونغ زميل البابا الحاليّ في اللاهوت وجّه نداء مكتوبًا للبابا قال فيه إنّ البابا أضاع من الفرص أكثر ممّا استغلّ،

أضاع فرصة التقارب مع الكنائس البروتستانتيّة حرمت من وضعها ككنائس صريحة، أضاع فرصة الحوار مع المسلمين حين صوّر الإسلام على أنّه دين عنف ومعادٍ للعقل، أضاع فرصة جعل روحه من المجمع الفاتيكانيّ الثاني بوصلة الكنيسة الكاثوليكيّة، إلى غير ذلك، ما مستقبل العيش المشترك في ظلّ هذه السياسة وهذه الرؤية؟

محمّد السمّاك: أعرب أنّ هانس كونغ هو من كبار علماء اللاهوت الكاثوليك وهو مرجع في ذلك. ولو لم تكن له قيمة علميّة ولاهوتيّة كبيرة في العالم المسيحيّ وفي العالم الفلسفيّ الحاليّ، لما تجرّأ على أن يقول هذا الكلام، ثمّ إنّه على علاقة قريبة كان هو والبابا في علاقات شخصيّة...

عثمان عثمان: دقيقة واحدة، دكتور.

محمّد السمّاك: لكن أنا أود أن أشير في بقيّة الوقت إلى أنّ البابا بينيدكت السادس عشر يواجه حملة صهيونيّة بسبب إصراره على تطويب البابا الأسبق بيّوس الذي كان بابا أثناء الحرب العالميّة الثانية، على تطويبه قدّيسًا وتعتبره الحركة الصهيونيّة متواطئًا مع الحركة النازيّة. فعندما يتعرّض البابا إلى هذه الحملة التشهيريّة أعتقد بأنّ من واجبنا أن نبحث عن جوامع مشتركة طالما أنّه خاصّة بعد زيارته الأخيرة إلى القدس وانفتاحه على العالم الإسلاميّ بزيارة تركيا، هناك توجّه جديد له أعتقد أنّ من المصلحة أن نمدّ يدنا للتعاون معه.

LAU Byblos Library

عثمان عثمان: أشكركم، الدكتور محمّد السمّاك، الأمين العامّ للّجنة الوطنيّة للحوار الإسلاميّ المسيحيّ، كنتم معنا في هذه الحلقة. كما أشكركم مشاهدينا الكرام على حسن المتابعة، كلّ الشكر لفريق العمل في بيروت وفريق العمل في الدوحة، لكم تحيّات مُعدّ البرنامج معتزّ الخطيب وسائر فريق العمل، دمتم بأمان الله والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

حول دور المرجعيّات الإسلاميّة في تعزيز العلاقات الإسلاميّة – المسيحيّة

في قراءة متأنّية لنصّ العهد النبويّ لنصارى نجران استوقفني أمران شكليّان. الأمر الأوّل هو أنّ العهد لم يكن لنصارى نجران حصرًا. إنّما للمسيحيّين عمومًا؛ والأمر الثاني هو أنّ الالتزام الإسلاميّ بنصّ العهد لم يكن محدّدًا بمسلمي الفترة الزمنيّة التي صدر فيها، ولكنّه نصّ ملزم لكلّ المسلمين في كلّ زمان ومكان وحتّى قيام الساعة.

يؤكّد الأمر الأوّل ما ورد في مقدّمة العهد حيث يقول «هذا كتاب أمان من الله ورسوله، للّذين أوتوا الكتاب من النصارى، مَن كان منهم على دين نجران، أو على شيء من نِحَل النصرانيّة، كتبه لهم محمّد ابن عبد الله، رسول الله إلى الناس كافّة؛ ذمّةً لهم من الله ورسوله».

ويؤكد الأمر الثاني قوله «إنّه عهد عهِده إلى المسلمين من بعده. عليهم أن يَعوه ويعرفوه ويؤمنوا به ويحفظوه لهم، ليس لأحد من الولاة، ولا لذي شيعة من السلطان وغيره نقضه، ولا تعدّيه إلى غيره، ولا حمل مؤونة من المؤمنين، سوى الشروط المشروطة في هذا الكتاب. فمن حفظه ورعاه ووفى بما فيه، فهو على العهد المستقيم والوفاء بذمّة رسول الله. ومن نكثه وخالفه إلى غيره وبدّله فعليه وزره؛ وقد خان أمان الله، ونكث عهده وعصاه، وخالف رسوله، وهو عند الله من الكاذبين».

LAU Byblos Library

في ضوء العهد النبويّ إلى المسيحيّين عامّة، وفي ضوء الإلزام النبويّ بنصّ العهد للمسلمين عامّة، وفي ضوء اعتبار من يخالفه أو ينكثه أو يبدّله عاصيًا لله ولرسوله، من المهمّ التوقّف أوّلاً أمام بنود العهد، ومن ثمّ مقارنتها بواقع العلاقات الإسلاميّة–المسيحيّة وبدور المرجعيّات الدينيّة الإسلاميّة في التعامل مع هذا الواقع.

ينصّ العهد فيما ينصّ عليه[1]:

أوّلاً «أن أحمي جانبهم – أي النصارى – وأذبّ عنهم وعن كنائسهم وبيعهم وبيوت صلواتهم ومواضع الرهبان ومواطن السيّاح، حيث كانوا من جبل أو وادٍ أو مغار أو عمران أو سهل أو رمل».

ثانيًا «أن أحرس دينهم وملّتهم أين كانوا؛ مِن برٍّ أو بحر، شرقاً وغرباً، بما أحفظ به نفسي وخاصّتي، وأهل الإسلام من ملّتي».

ثالثًا «أن أدخلهم في ذمّتي وميثاقي وأمانيّ، من كلّ أذًى ومكروه أو مؤونة أو تبعة. وأن أكون من ورائهم، ذابًّا عنهم كلّ عدوّ يريدني وإيّاهم بسوء، بنفسي وأعواني وأتباعي وأهل ملّتي».

رابعًا «أن أعزل عنهم الأذى في المؤن التي حملها أهل الجهاد من الغارة والخراج، إلاّ ما طابت به أنفسهم. وليس عليهم إجبار ولا إكراه على شيء من ذلك».

خامسًا «لا تغيير لأسقف عن أسقفيّته، ولا راهب عن رهبانيّته، ولا سائح عن سياحته، ولا هدم بيت من بيوت بيعهم، ولا إدخال

---

(١) مجموعة الوثائق السياسيّة للعهد النبويّ والخلافة الراشدة – جمعها محمّد حميد الله – دار النفائس – بيروت، الطبعة السادسة ١٩٨٧ ص ٥٦١.

شيء من بنائهم في شيء من أبنية المساجد، ولا منازل المسلمين. فمن فعل ذلك فقد نكث عهد الله وخالف رسوله وحالَ عن ذمّة الله».

سادسًا «أن لا يحمل الرهبان والأساقفة، ولا من تعبّد منهم، أو لبس الصوف، أو توحّد في الجبال والمواضع المعتزلة عن الأمصار شيئاً من الجزية أو الخراج..».

سابعًا «لا يُجبر أحد ممّن كان على ملّة النصرانيّة كرهًا على الإسلام. «ولا تجادلوا أهل الكتاب إلاّ بالتي هي أحسن». ويُخْفض لهم جناح الرحمة ويُكفّ عنهم أذى المكروه حيث كانوا، وأين كانوا من البلاد».

ثامنًا «إن أجرم أحدٌ من النصارى أو جُني جنايةً، فعلى المسلمين نصره والمنع والذبّ عنه والغرم عن جريرته، والدخول في الصلح بينه وبين من جنى عليه. فإمّا مُنَّ عليه، أو يفادي به».

تاسعًا «لا يرفضوا ولا يخذلوا ولا يتركوا هملاً، لأنّي أعطيتهم عهد الله على أنّ لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين».

عاشرًا «على المسلمين ما عليهم بالعهد الذي استوجبوا حقّ الذمام، والذبّ عن الحرمة، واستوجبوا أن يذبّ عنهم كلّ مكروه، حتّى يكونوا للمسلمين شركاء فيما لهم، وفيما عليهم..»

حادي عشر «لهم إن احتاجوا في مرمّة –ترميم– بِيَعهم وصوامعهم، أو شيء من مصالح أمورهم ودينهم، إلى رفد من المسلمين وتقوية لهم على مرمّتها –ترميمها–، أن يُرفدوا على ذلك

LAU Byblos Library

ويعاونوا، ولا يكون ذلك دينًا عليهم، بل تقوية لهم على مصلحة دينهم ووفاءً بعهد رسول الله موهبة لهم ومنّة لله ورسوله عليهم».[٢]

لن أفيض أكثر في الحديث عن هذا الموقف الدينيّ المبدئيّ الشرعيّ التأسيسيّ لعلاقات المسلمين بالمسيحيّين. وهو موقف التزم به الخلفاء الراشدون من بعد النبيّ عليه السلام، ولعلّ من أشهر المواثيق التي تؤكّد هذا الالتزام، العهدة العمريّة لمسيحيّي القدس. والمنح التي قدّمها الأمويّون لمسيحيّي دمشق لبناء كنائسهم.

ثمّ إنّه إضافة إلى هذه الثوابت الدينيّة الملزمة هناك موقف إسلاميّ عامّ ملزم أيضًا يتمثّل في حديث للنبيّ محمّد (صلّى الله عليه وسلّم). فعندما سُئل: مَن هو المسلم، أجاب «المسلم من سَلِمَ الناس (أي كلّ الناس بصرف النظر عن الدين أو اللون أو العنصر أو الثقافة) من يده ولسانه». فلا أذيّة بعملٍ (باليد) ولا أذيّة بكلمةٍ (باللسان). وإذا كان هذا هو الموقف العامّ تجاه الناس كافّة، فكيف يجب أن يكون من أولئك الذين وصفهم القرآن الكريم بأنّهم «أقرب مودّة للّذين آمنوا» والذي ربط هذه المودّة الإيمانيّة بأنّ «منهم قسّيسين ورهبانًا وأنّهم لا يستكبرون»؟

إذا عرضنا لواقع العلاقات الإسلاميّة – المسيحيّة اليوم في ضوء ما تتّسم به من مظاهر سلبيّة هنا أو هناك، لا نستطيع إلاّ أن نتساءل هل المرجعيّات الدينيّة الإسلاميّة نجحت في نشر هذه المبادئ في الثقافة الدينيّة العامّة، وهل عملت على تكريسها في السلوك اليوميّ

(٢) المرجع السابق، صفحة ١٨٩.

للمسلمين؟ يحملنا على طرح هذا السؤال أحداث ووقائع تتوالى فصولاً في دول عربيّة مثل العراق، وفي دول غير عربيّة مثل نيجيريا، وفي دول إسلاميّة مثل ماليزيا، تشير إلى ما يتناقض أو إلى ما لا ينسجم مع المبادئ والقيم النبويّة الملزمة للمسلمين جميعًا. ويعود ذلك إمّا إلى الجهل بهذه الالتزامات، أو إلى تجاهلها. وتاليًا إلى تغييبها عن الثقافة العامّة في بعض المجتمعات الإسلاميّة. ولو أنّها كانت حاضرة ومؤثّرة وفاعلة كما يجب، لما امتدّت يد لاغتيال كاهن هنا أو راهب هناك. ولما فُجّرت كنيسة هنا أو بيت مسيحيّ هناك.

ولأنّ الطبيعة لا تعرف الفراغ، فإنّ تغييب هذه الثقافة يشرّع الأبواب أمام ثقافة أخرى معاكسة، يمليها الجهل بالثوابت الإيمانيّة ويملي مبادئها التطرّف والغلوّ بما هو كراهية الآخر ومحاولة لإلغائه.

عندما يتعرّض الإسلام إلى الافتراء وإلى محاولات التشويه والتضليل، غالبًا ما تبادر مرجعيّات مسيحيّة كبرى إلى التصدّي لهذه المحاولات وإلى تسفيهها..

من الموقف من منع الحجاب في فرنسا، إلى الموقف من الفيلم المسيء لرسول الله عليه السلام في هولندة، إلى الرسوم الكاريكاتوريّة في الدانمرك، إلى منع بناء المآذن في سويسرا.. انتهاء بالدعوة إلى حرق القرآن الكريم في كنيسة مجهولة في بلدة صغيرة من ولاية فلوريدا الأميركيّة. فقد ارتفعت أصوات مرجعيّات مسيحيّة تندّد وتستنكر من الفاتيكان، إلى مجلس الكنائس العالميّ، إلى مجلس الكنائس الوطنيّ الأميركيّ، إلى اتّحاد الكنائس الإنجيليّة،

LAU Byblos Library

إلى مجلس كنائس الشرق الأوسط. وشاركت في رفع هذه الأصوات مرجعيّات دينيّة يهوديّة في الولايات المتّحدة وأوروبّة.

حتّى عندما ارتكبت جريمة ١١ سبتمبر ٢٠٠١ رأينا كيف بادر البابا الراحل يوحنّا بولس الثاني إلى استضافة مؤتمر إسلاميّ – مسيحيّ في الفاتيكان من أجل أن يعلن الموقف المبدئيّ وهو «أنّ الإجرام لا دين له».

لا شكّ في أنّ هذه المواقف المسيحيّة الأخلاقيّة السامية تتعزّز وتستقوي بمواقف لمرجعيّات إسلاميّة من قضايا تتعلّق بانتهاك حقوق مسيحيّين هنا أو بالافتراء على المسيحيّة هناك. علمًا بأنّ مثل هذه المواقف ليست مفترضة على قاعدة المعاملة بالمثل، إنّما هي مفروضة على قاعدة الالتزام بالإسلام شرعة ومنهاجًا.

من هنا نعود إلى بيت القصيد، وهو أهمّيّة دور المرجعيّات الدينيّة الإسلاميّة في هذه المرحلة الدقيقة التي تمرّ فيها العلاقات الإسلاميّة المسيحيّة في العالم العربيّ وفي العالم، في التعريف بالثوابت الإيمانيّة النبيلة التي قامت عليها هذه العلاقات منذ العهد النبويّ والتي يجب أن تقوم عليها اليوم وغدًا وحتّى نهاية الزمن.. ولنا كمسلمين في رسول الله أسوة حسنة.

وأخيرًا، أودّ أن أختم هذه الكلمة القصيرة بالآية القرآنيّة الكريمة[٣] التي تقول:

«من أهل الكتاب أمّة قائمة يتلون آيات الله آناء الليل هم

(٣) آل عمران ١١٣–١١٤.

يسجدون – يؤمنون بالله واليوم الآخر ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويسارعون في الخيرات وأولئك من الصحالين».

LAU Byblos Library

القدّيس فرنسيس والحوار الإسلاميّ – المسيحيّ

يتطلّب الحديث عن الحوار الإسلاميّ – المسيحيّ التمييز بين نوعين من الحوار.

النوع الأوّل هو الحوار بين المسلمين والمسيحيّين العرب والشرقيّين. وهو حوار ينطلق من قواعد الانتماء إلى حضارة واحدة وإلى ثقافة واحدة وإلى عنصر واحد. كما أنّه يستند إلى تاريخ واحد وإلى تطلّعات مستقبليّة واحدة.

أمّا النوع الثاني فهو الحوار بين المسلمين والمسيحيّين من غير العرب ومن غير الشرقيّين، أي الغربيّين المسيحيّين. وهو حوار تتحكّم فيه قواعد الانتماء إلى ثقافتين مختلفتين، وإلى مصالح متباينة ومشاعر متباعدة. كما أنّه يتأثّر بذاكرتين حافلتين بالصراعات، تغذّي كلاً منهما صور نمطيّة سلبيّة عن الآخر.

لقد كان لكلّ من النوعين من الحوار منطلقه التأسيسيّ. فالحوار الإسلاميّ – المسيحيّ في الدائرة العربيّة بدأ مع النبيّ محمّد (صلّى الله عليه وسلّم)، أي مع بداية الإسلام.

فبعد أن استتبّ الأمر في المدينة المنوّرة للرسول عليه السلام، وبدأ إرساء القاعدة الأولى للدولة الإسلاميّة، استقبل في بيته – حيث يقوم المسجد النبويّ الشريف – وفد مسيحيّي نجران – اليمن. أثناء اللقاء حان وقت صلاتهم، فدعاهم الرسول إلى أدائها في بيته. إلاّ

أنّهم آثروا أداء الصلاة خارج البيت. فكان لهم ما أرادوا. استؤنف اللقاء بعد الصلاة وانتهى كلّ على دينه وعلى معتقده. فودّعهم الرسول بمثل ما استقبلهم به من حفاوة وترحيب.

صدر بعد ذلك عن النبيّ صلّى الله عليه وسلّم عهد للنصارى بتاريخ الثالث من محرّم في السنة الثانية للهجرة، وشهد عليه كبار الصحابة منهم الخلفاء الأربعة أبو بكر وعمر وعثمان وعليّ.

يقول العهد النبويّ[1]: «وإن احتمى راهب أو سائح في جبل أو وادٍ أو مغارة أو عمران أو سهل أو رمل أو ردنة أو بيعة فأنا أكون من ورائهم ذابًّا عنهم كلّ عدة، لهم بنفسي وأعواني وأهل ملّتي وأتباعي كأنّهم رعيّتي وأهل ذمّتي وأنا أعزل عنهم الأذى..». إلى أن يقول: «ولا يغيَّر أسقف من أسقفيّته ولا راهب من رهبانيّته ولا حبيس من صومعته ولا سائح من سياحته ولا يُهدَم بيت من بيوت كنائسهم وبيعهم ولا يدخل شيء من مال كنائسهم في بناء مسجد ولا في منازل المسلمين. فمن فعل شيئًا من ذلك فقد نكث عن الله وخالف رسوله. ولا يحمَّل على الرهبان والأساقفة ولا من يتعبّد، جزية ولا غرامة. وأنا أحفظ ذمّتهم أينما كانوا من برّ أو بحر، في المشرق والمغرب والشمال والجنوب وهم في ذمّتي وميثاقي وأماني من كلّ مكروه. وكذلك من ينفرد بالعبادة في الجبال والمواضيع المباركة. لا يلزمهم ما يزرعونه لا خراج ولا عشر». ويختم نصّ العهد قائلاً: «.. ومن خالف عهد الله واعتمد بالضدّ من ذلك فقد عصى ميثاقه ورسوله».

(١) مجموعة الوثائق السياسيّة للعهد النبويّ والخلافة الراشدة – جمعها محمّد حميد الله. دار النفائس – بيروت – الطبعة السادسة ١٩٨٧، ص ٥٦١.

LAU Byblos Library

شكّل اللقاء مع الرسول نفسه عليه السلام وفي بيته، وفي المدينة المنوّرة أوّل لقاء حواريّ إسلاميّ–مسيحيّ في التاريخ. ويؤكّد ذلك اللقاء في ضوء أدبيّات السلوك التي رافقته، وفي ضوء النتائج الفوريّة التي انتهى إليها، مدى الالتزام بما ورد في الآية ٢٥٦ من سورة البقرة والتي تنصّ على أنّه «لا إكراه في الدين»، والـ «لا» هنا نافية وليست ناهية. أي إنّها لا تعني لا تكرهوا الناس في الدين، ولكنّها تعني لا يكتمل الدين بل أنّه لا يكون أصلاً بالإكراه.

أمّا الحوار الإسلاميّ مع المسيحيّين غير العرب (نستثني هنا الاتّصال الإسلاميّ المباشر مع الحبشة وكانت دولة مسيحيّة هاجر إليها مسلمون بتوصية من النبيّ تخلّصًا من ظلم مشركي مكّة)، فقد بدأ بمبادرة من القدّيس فرنسيس الأسيزي في العام ١٢١٩.

كان «الأب» فرنسيس في ذلك الوقت مرافقًا لحملة الفرنجة (الحملة الصليبيّة) التي غزت مصر في عهد الملك الكامل ناصر الدين الأيّوبيّ (الملقّب بالعادل وشقيق السلطان صلاح الدين). وكانت الاشتباكات المسلّحة بين المسلمين والفرنجة تشهد مراحل متعدّدة من الكرّ والفرّ. وكان يسقط في كلّ مرحلة المئات من الضحايا. وفي خضمّ هذه الاشتباكات الدامية، خرج من بين صفوف الفرنجة الأب فرنسيس بلباسه الكهنوتيّ البسيط، متجرّدًا من كلّ سلاح، سوى سلاح الإيمان بربّه وبتعاليمه التي تدعو الى المحبّة، وحتّى إلى محبّة الأعداء.

فوجئ المسلمون بالرجل يتقدّم نحوهم. وفوجئوا به كاهنًا. ثمّ

فوجئوا به لا يحمل بيده سلاحًا ولا حتّى عصًا يتوكّأ عليها. وكانت مفاجأتهم الكبرى أنّه طلب منهم أن ينقلوه إلى الملك لمقابلته.

نستطيع أن نتصوّر أنّه كانت هناك شكوك في نوايا الأب فرنسيس. فكيف يعقل أن ينتقل من صفوف الأعداء المهاجمين إلى خيمة الملك شخصيًّا؟. ويبدو أنّ قائد الموقع نقل الأمر إلى رؤسائه الذين نقلوه إلى الملك الكامل. ومن حسن الحظّ أنّ الملك الذي أُعجب بجرأة الأب حتّى قبل أن يتعرّف إلى نواياه، وافق على استقباله وأحسَنَ وفادته.

لا تنقل الوثائق الإسلاميّة تفاصيل ما حدث في اللقاء، إلاّ أنّه من الثابت أنّ الأب فرنسيس طرح حوارًا إسلاميًّا–مسيحيًّا يوقف سفك الدماء، ويؤسّس لتفاهم دينيّ على قاعدة الإيمان بالمسيح. أمّا الروايات الغربيّة عن هذا اللقاء، وخاصّة رواية المؤرّخ إيرنول Ernol في كتابه Cronache (١٢٢٧–١٢٢٩) الذي استشهد به سيادة الأب حليم نجيم[٢] في دراسته عن القدّيس فرنسيس، فليس لها سند في المراجع الإسلاميّة.

ثمّ إنّ هذه الرواية تنسب إلى علماء المسلمين موقفًا يتناقض مع ما تقول به العقيدة الإسلاميّة ذاتها عن المسيحيّة وما تخصّ به رهبانها من التكريم والعناية والتقدير حتّى في حالة الحرب. ولذلك فإنّ تكريم الملك العادل للأب فرنسيس لم يكن تقديرًا لشجاعته فقط، كما أنّه لم يكن كرم أخلاق من الملك، ولكنّه كان التزامًا بما تنصّ عليه العقيدة الإسلاميّة في الأساس.

(٢) الأب حليم نجيم الفرنسيسكانيّ – فرنسيس الأسيّزيّ – رائد الحوار المسيحيّ – الإسلاميّ – جامعة الروح القدس – الكسليك.

LAU Byblos Library

ولعلّ الأب فرنسيس فوجئ بما عرفه من العلماء المسلمين الذين استدعاهم الملك العادل لمحاورته، من أنّ الإسلام يؤمن بالمسيح، وبالمعجزات الخارقة التي قام بها، بما فيها معجزة ولادته من أمّ بتول طاهرة، وحديثه إليها وإلى الناس بعد وقت قصير من ولادته.. ثمّ بإحيائه الموتى وشفاء المرضى بإذن الله.. ولعلّ الأب فرنسيس فوجئ أيضًا عندما عرف أنّ الإسلام يؤمن بالإنجيل الذي يقول عنه القرآن «فيه هدًى ونور». والذي يصف القسّيسين والرهبان بأنّهم «أقرب مودّة للّذين آمنوا» لتواضعهم وعدم استكبارهم. وكان الأب فرنسيس نموذجًا ومثالاً.

ويبدو واضحًا أنّ الأب فرنسيس وجد في هذه الأدبيّات الدينيّة الإسلاميّة أساسًا للحوار الإسلاميّ – المسيحيّ ممّا شجّعه على المضيّ قدمًا في مبادرته.

لا نعرف بالضبط عدد جلسات الحوار التي عقدت بين الأب فرنسيس والعلماء المسلمين بحضور (أو عدم حضور) الملك العادل. كلّ ما نعرفه أنّه عندما عاد إلى صفوف قوّات الفرنجة، لم تحسن هذه القوّات استقباله وشكّكت به وبما قام به. وممّا عزّز من شكوكها أنّه كان يحمل معه مجموعة من الهدايا الملكيّة التي لا تزال محفوظة حتّى اليوم حول ضريحه الذي أُقيم في بلدته أسّيزي – وسط إيطاليا – داخل دير وكاتدرائيّة كبيرة تشرف عليها اليوم الرهبانيّة التي تحمل اسمه لتسير على نهجه، وهي الرهبانيّة الفرنسيسكانيّة، التي تحتفلون اليوم بالذكرى الثمانماية لتأسيسها.

تلك كانت المحطّة الأولى لانطلاق قطار الحوار المسيحيّ–

الإسلاميّ خارج الدائرة العربيّة. إلاّ أنّه كان علينا أن ننتظر محطّة ثانية في عام ١٩٦٤ لتكتمل صورة تلك الانطلاقة. ففي ذلك العام انعقد المجمع الفاتيكانيّ الثاني الذي أرسى قواعد لاهوتيّة وإنسانيّة للحوار المسيحيّ مع الإسلام.

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى الدراسة التمهيديّة التي أعدّها الأب جوزف كوك والأب لويس غارديه وقدّم لها الكاردينال ماريلا المسؤول في ذلك الوقت عن أمانة شؤون غير المسيحيّين في الفاتيكان. فالدراسة التي رفعت إلى المجمع، جاء فيها:

«إنّ عاطفة القلب دون الروح غير كافية اذا لم يكن الذكاء يعمل في قيادتها وتوجيهها، ولا يمكن استقبال الإنسان الاخر إلاّ اذا كنّا نعرفه، وأولى مهامّ المسيحيّ هي التعرّف على شريكه المسلم، لا كما هو بكلّ بساطة بل كما يريد أن يكون، وهذه المعرفة يجب أن لا تكون معرفة عالم الاجتماع، وهي معرفة جافّة وغير حارّة، ولكن يجب أن تكون معرفة الصديق للصديق الذي يعمل على أن يكتشف في صديقه كلّ ما هو حسن وجيّد، وعلى أن يحبّه حبًّا صادقًا».

ثمّ كان علينا أن ننتظر محطّة ثالثة في عام ١٩٨٦ ليطلق البابا الراحل يوحنّا بولس الثاني مبادرته العالميّة للحوار، ليس فقط الحوار المسيحيّ–الإسلاميّ، بل الحوار المسيحيّ مع كلّ الأديان والعقائد الدينيّة في العالم. ولعلّ الحبر الأعظم أدرك من خلال زياراته لعدد من الدول الإسلاميّة ما سبق أن أدركه من قبل الأب فرنسيس عن الإسلام وعن أسس إيمان الإسلام بالمسيحيّة رسالة سماويّة. فبعد زياراته لتركيا في عام ١٩٧٩، وللمغرب في عام ١٩٨٥، ثمّ زيارته

LAU Byblos Library

للكنيس اليهوديّ المركزيّ في روما في ١٣ نيسان–أبريل ١٩٨٦، اتّجه إلى أسّيزي ليطلق منها مبادرته التاريخيّة في ٢٧ تشرين أو – أكتوبر ١٩٨٦. ولم يجد البابا منبرًا أفضل وأسمى برمزيّته المسيحيّة من موقع ضريح القدّيس فرنسيس، مستذكرًا مبادرته التاريخيّة، ومحييًا القيم الشجاعة التي قامت عليها، ومؤكّدًا على الأهداف المسيحيّة والإنسانيّة النبيلة التي دعت إليها.

لقد كان الأب نجيم موضوعيًّا في توصيفه لهذه الأهداف في دراسته عن القدّيس فرنسيس حيث قال[٣]:

«علينا أن نقبل المسلمين كما هم، ليس فقط كونهم يختلفون عنّا بالإيمان، بل أيضًا كون بعض مبادئهم الدينيّة تتناقض ومعتقداتنا الدينيّة. فرنسيس لا يبالغ بمجاملة المسلمين، ولا يتنازل عن التعبير عن معتقداته الدينيّة، إرضاء لشعور المسلمين، أو تحبّبًا إليهم، بل بصراحة يعتبرهم معارضين لنا على الأقلّ في الإيمان، وإن كانوا أحبّاء لنا بالإنسانيّة، والمسيح مات أيضًا لأجلهم».

يستمدّ هذا التوصيف أهمّيّة استثنائيّة من حيث إنّه يُبرز البعدَين الإنسانيّ والروحيّ لمبادرة القدّيس فرنسيس الحواريّة. بمعنى أنّ الحوار عنده لم يكن من أجل الحوار، ولا للخروج من مأزق قائم، أو لحلّ أزمة راهنة أو لمعالجة ذيول أزمة مدبّرة، ولا حتّى لاستباق الحلول لأزمة مقبلة. الحوار عنده كان تعبيرًا عن احترام كرامة الإنسان واحترام الاختلاف من دون التخلّي عن الثوابت الإيمانيّة. وهو

(٣) المرجع السابق – ص ١٠.

الحوار الذي نادى به البابا الراحل يوحنّا بولس الثاني من أسّيزي في عام ١٩٨٦ وعمِلَ له حتّى وفاته. ثمّ إنّه الحوار الذي نؤمن به والذي نعتقد أنّه القادر على نسج خيوط التعدّد والتنوّع الثقافيّ والاجتماعيّ والدينيّ في لوحة جماليّة واحدة.

LAU Byblos Library

الحوار الإسلاميّ-المسيحيّ
المنطلقات والقضايا

مقدّمة:

في عام ١٨٥٦ وجّه القنصل الفرنسيّ في بيروت المسيو بلونش مذكّرة إلى وزير خارجيّة بلاده قال فيها: «الحقيقة الكبرى والأبرز التي تحضر أثناء دراسة هذه البلدان هي المكانة التي يحتلّها الفكر الدينيّ في أذهان الناس، والسلطة العليا التي يشكّلها في حياتهم. فالدين يظهر حيث كان، وهو بارز في كلّ المجتمع الشرقيّ، في الأخلاق وفي اللغة والأدب وفي المؤسّسات.. وترى أثره في كلّ الأبواب.. الشرقيّ لا ينتمي إلى وطن حيث ولد، الشرقيّ ليس له وطن، والفكرة المعبّرة عن هذه الكلمة، أي عن كلمة وطن، أو بالأحرى عن الشعور الذي توقظه، غير موجودة في ذهنه، فالشرقيّ متعلّق بدينه كتعلّقنا نحن بوطننا. وأمّة الرجل الشرقيّ هي مجموعة الأفراد الذين يعتنقون المذهب الذي يعتنقه هو، والذين يمارسون الشعائر ذاتها، وكلّ شخص آخر بالنسبة إليه هو غريب..».

لا تقتصر هذه الظاهرة على المسلمين وحدهم، ولكنّها تشمل المسيحيّين وكذلك اليهود. وفي هذا الشرق وربّما أكثر من أيّ منطقة أخرى في العالم يتداخل الإيمان الدينيّ مع الخلفيّات الثقافيّة ومع المقوّمات العنصريّة الغنيّة في تعدّدها وتنوّعها.

أوّلاً: في المنطلقات:

في الأساس لا يمكن حلّ مشكلة لا نعترف بوجودها. إنّ إنكار مشكلة موجودة هو خداع للنفس. وهو نوع من أنواع الاطمئنان الوهميّ. والاطمئنان الوهميّ هو البوّابة العريضة إلى أخطر أنواع القلق. والقلق هو فتيل الانفجار.

إنّ تعريف المشكلة هو نصف الطريق إلى حلّها. والتعريف يبدأ أوّلاً بالاعتراف. الاعتراف بعناصر المشكلة وبمقوّماتها. والاعتراف بالمتأثّرين بها بمشاعرهم وأحاسيسهم. بآمالهم وآلامهم. بمعاناتهم وتطلّعاتهم. والاعتراف بالمؤثّرين فيها وبالمتأثّرين بها، بحساباتهم ومصالحهم، بمعادلاتهم ومواقعهم، بتحالفاتهم وخصوماتهم.

بعد أن نحدّد المشكلة انطلاقًا من هذه المعطيات كلّها، نضع أنفسنا في موقع الآخر المؤثّر أو المتأثّر فيها وبها. ونبحث من ثمّ عن الحلّ ونحن في موقع الآخر. حتّى اذا عدنا إلى موقعنا في الطرف الثاني من المعادلة، تكون رؤيتنا أكثر وضوحًا، ويكون تعاملنا أكثر موضوعيّة، ويكون حكمنا أكثر عدالة وإنصافًا. أو على الاقلّ، يكون أقلّ ظلمًا وافتئاتًا.

بغير هذه الآليّة يتعذّر علينا معالجة مشاكلنا الوطنيّة بشكل سليم. وما لم نعالج هذه المشاكل بمحبّة وحكمة، فإنّ نسيج عيشنا الواحد يكون أوهى من خيط العنكبوت.

في أيّ وطن متعدّد الأديان والمذاهب، لا نستطيع، بل لا يحقّ لنا من حيث المبدأ، أن نجعل من مفاهيمنا ومن مصالحنا مقياسًا

للحكم على الآخرين. من توافق منهم معنا كان على حقّ وكان وطنيًّا، ومن اختلف معنا كان على باطل وكان خائنًا. إنّ الاختلاف بين الجماعات المكوّنة للمجتمع المتعدّد (كالمجتمع اللبنانيّ) هو أمر طبيعيّ. وهو سنّة من سنن الله في خلقه. والضابط للاختلاف لا يكون بإنكار الآخر أو بالغائه، ولا يكون بتسفيه فكره أو رفضه أو كتمه، إنّما يكون باحترام حرّيّته في أن يكون نفسَه فكرًا وعقيدة وثقافة ومنهج حياة. ويكون بالاستماع إليه وبمحاورته بالتي هي أحسن.

فالحرّيّة هنا هي ضابط الإيقاع في العزف الوطنيّ المنسّق، تعزف كلّ جماعة على شرعة ومنهاج بشذًى مختلف، ولكن بانسجام أوركستراليّ متكامل، كما هو مفترض، وليس كما هو مفروض. أي عن اقتناع طوعيّ، وليس عن قبول قسريّ.

لقد تميّز العقد الأخير من القرن العشرين المنصرم بتصاعد الخلافات والصراعات الدينيّة والإثنيّة في العالم حدّة وعنفًا. فقد تزامن سقوط النظام العالميّ السابق وانتهاء الحرب الباردة مع انبعاث سياسات يمينيّة متطرّفة في أوروبّة الغربيّة –عكستها نتائج الانتخابات البرلمانيّة الأخيرة – وفي الولايات المتّحدة. أمّا في آسيا وأفريقيا، فقد تفجّرت من جديد الصراعات التي بدت لبعض الوقت براكين خامدة.

في المؤتمر الدوليّ حول: «علم تشريح الإرهاب» الذي عقد في أوسلو – النرويج في سبتمبر – أيلول ١٩٩٠، حذّر الكاتب الروسيّ المعروف أنتولي ريباكوف من أنّ التعدّدية الجديدة التي انتشرت في

العالم لم تؤدِّ إلى تراجع الأحقاد بل إنّها كشفت عن تزايد أعدادها وعن عمق كثافتها. وفي عالم «الإنترنت» المرتبط بشبكة العقول الحاسبة، حيث تتمّ عمليّات التبادل التجاريّ على مدى ٢٤ ساعة، وحيث يتمّ تدفّق المعلومات والأخبار دون عوائق ودون توقّف، فإنّ «الوطنيّة المحلّيّة» تبدو وكأنّها تمزّق هذه «القرية العالميّة» التي نعيش فيها، من يوغسلافيا السابقة، الى جمهوريّات القوقاز، ومن كشمير وأفغانستان، إلى الصومال والكونغو وبوروندي ورواندا وسيراليون وغيرها، حيث تتهاوى الدول المتعدّدة الأديان والقوميّات وحتّى القبليّات، الواحدة تلو الأخرى. فالانقسامات الدينيّة والإثنيّة في تصاعد، ليس فقط في آسيا وأفريقيا، إنّما في أوروبّا أيضًا (إيرلندة – إسبانيا – بلجيكا – دول أوروبّة الشرقيّة) وحتّى في أميركا الشماليّة (كندا).

لم يعد استقلال أيّ دولة كما كان قبل عقدين سابقين. فالاستثمارات الأجنبيّة (والتي تنمو بأسرع من وتيرة نموّ الاقتصاديّات الوطنيّة) تحدّ من قدرة الحكومات المحلّيّة على صياغة اقتصاديّاتها الوطنيّة، وتربطها بشبكة كثيفة من الحاجات والمصالح الدوليّة، لا قبل لها على الإفلات منها. وهكذا فإنّه إذا كان صحيحًا القول إنّ المتغيّرات الدوليّة تدفعنا نحو المزيد من التداخل والتقارب، فإنّه صحيح أيضًا القول إنّ الدفاع اليائس عن الاختلافات المميّزة (ثقافيّة – تاريخيّة – دينيّة – لغويّة) والتي تحافظ على تميّزاتنا الإنسانيّة، هو حاجة ملحّة بقدر مماثل. فالشخصيّة الإنسانيّة تقوم على رموز تحمل عناصر الاختلاف والتمايز. وقد أطلق فرويد على ذلك اسم «نرجسيّة التمايزات الصغيرة». ذلك أنّه ليس مهمًّا حجم هذه

LAU-Byblos Library

الاختلافات لأنّ في مقدورنا أن نجعل من أصغرها ركنًا أساسًا من أركان شخصيّتنا.

ثانيًا: في القضايا الحواريّة:

حاولت الدول الاستعماريّة منذ أواسط القرن الماضي استخدام ورقة المسيحيّين المشرقيّين على اختلاف كنائسهم كأقلّيّات للتغلغل إلى المنطقة العربيّة لتبرير تدخّلها في شؤونها الداخليّة. ورغم أنّ المسيحيّين المشرقيّين لم يطلبوا حماية الغرب، بل وقاوموها في بعض المناطق، إلاّ أنّ ثقافة الاستخدام الغربيّ للجماعات المسيحيّة وجدت من يعتني بها ويردفها بأدبيّات تفتقر إلى الأمانة التاريخيّة وإلى الصدقيّة العلميّة. حتّى تكوّنت شعارات خطرة وخطيرة لدى بعض المتطرّفين والمغالين مثل شعار «أمّة الكفر واحدة». وهو شعار يستهدف تكريسه وتعميمه قطع الطريق أمام أيّ محاولة لفكّ الارتباط في الثقافة الإسلاميّة بين المسيحيّة المشرقيّة والغرب.

أدت هذه التراكمات الثقافيّة المسطّحة إلى تكوّن الظاهرة الأسوأ في نظرة المسلمين إلى المسيحيّة، وهي ظاهرة ردّ الفعل بتوجيه الاتّهامات الاستعدائيّة إلى المسيحيّة المشرقيّة في كلّ مرّة تواجه فيها حالة إسلاميّة مأزقًا ما، أو مشكلة ما، سواء مع سلطة داخليّة أو مع سلطة خارجيّة (نموذج العراق). فعندما تضطرب علاقات جماعة إسلاميّةٍ ما بالسلطة في بلدها، لأيّ سبب من الأسباب، فإنّ استمرار تعاون شخصيّات وطنيّة مسيحيّة مع هذه السلطة، سرعان ما يفسّر على أنه تحدٍّ لهذه الجماعة ومن ثمّ تحدٍّ للإسلام.

وعندما تبادر دولة أجنبيّة ما بتوجيه الاتّهام إلى سلطة وطنيّة بأنّها لا تحترم حقّ المسيحيّين في ممارسة شعائرهم الدينيّة، يُوجّه الاتّهام إلى هؤلاء المسيحيّين بأنّهم هم الذين شكوا إلى تلك الدولة وحرّضوها على اتّخاذ هذه المبادرة الاتّهاميّة (نموذج أقباط مصر).

منذ عدّة سنوات اتّخذ الكونغرس الأميركيّ قرارًا ينصّ على فرض عقوبات اقتصاديّة وسياسيّة على الدولة – أو الدول – التي تمارس الاضطهاد الدينيّ وخاصّة ضدّ المسيحيّين. وهو موقف من شأنه أن يفرض معطيات تتسبّب في تشوّهات خطيرة في العلاقات الإسلاميّة – المسيحيّة، من حيث إنّه يوحي وكأنّ المسلمين يضطهدون المسيحيّين، كما يوحي وخلافًا للواقع وكأنّ المسيحيّين يحتاجون إلى الحماية الأميركيّة أو يطالبون بها أو على الأقلّ يقبلون بها. وهو أمر غير صحيح.

LAU Byblos Library

منذ أن تخلّى المؤرخون العرب عن استخدام مصطلح «حروب الفرنجة»، وتبنّوا المصطلح الغربيّ لها وهو الحروب الصليبيّة، بدأت تتكوّن في العقل الباطنيّ ثقافة إسلاميّة متحفّظة وسلبيّة تجاه المسيحيّة، من دون أن تميّز بين المسيحيّة والغرب، وبين المسيحيّة المشرقيّة والمسيحيّة الغربيّة؛ أدّى ذلك إلى إهمال بعض أبرز مظاهر تلك الحروب وهي أنّ المسيحيّة المشرقيّة كانت ضحيّتها الأولى. ففي ثقافة تقوم على أساس الاعتقاد بأنّ المسيحيّة شنّت تلك الحروب على الإسلام، تتمنّع الذاكرة التاريخيّة عن أن تحتفظ بموقع للمعاناة المسيحيّة المشرقيّة من حروب الفرنجة، وتاليًا من الحملات الاستعماريّة الحديثة. لم تسمح تلك الثقافة المشوهة بتوظيف المعاناة المسيحيّة – الإسلاميّة المشتركة من تلك الحروب في تعزيز وتأصيل هويّة قوميّة

على قاعدة المصير المشترك. كان علينا أن ننتظر عدّة قرون لنتعرّف على محاولة من هذا النوع جرت مع انحلال الإمبراطوريّة العثمانيّة عندما قام المثقّفون المسيحيّون العرب ومنهم قسّيسون ورهبان بدور رائد في بلورة معالم القوميّة العربيّة في إطار الحركة الاستقلاليّة وإنقاذ اللغة العربيّة، لغة القرآن الكريم، من التتريك، خاصّة بعد عودة إيران إلى فارسيّتها، وعودة تركيا إلى طورانيّتها. ولكنّ هذه المساهمة المسيحيّة العربيّة جرى تشويهها بشكل متعمّد عندما جرت محاولة تصويرها وكأنّها مقصودة لتوجيه الطعنات إلى الخلافة الإسلاميّة من الخلف بتحريض من القوى الاستعماريّة وريثة الإمبراطوريّة العثمانيّة المنهارة.

شكّل دخول الاستعمار الغربيّ إلى العالم العربيّ فصلاً جديدًا في الثقافة الإسلاميّة السلبيّة تجاه المسيحيّة. فالجنرال أللنبي عندما دخل القدس ردّد عبارته المشهورة: «الآن انتهت الحروب الصليبيّة». ولقد اعتبرت أوروبّا كلّها دخوله المدينة المقدّسة انتصارًا لها رغم أنّ دولها كانت في ذلك الوقت في حالة حرب فيما بينها. وتعبيرًا عن ذلك دقّت أجراس الكنائس في عواصم ومدن الدول الأوروبّيّة المتحاربة فرحًا وابتهاجًا.

ثمّ عندما دخل الجنرال غورو بعد ذلك دمشق ورفس بجزمته قبر صلاح الدين مردّدًا عبارته المشهورة «ها قد عدنا يا صلاح الدين»، أعطى للاستعمار الغربيّ صفة تجديديّة للحروب الصليبيّة. ولكنّ المسيحيّة العربيّة رفضت أن تلعب دور حصان طراودة في حروب الفرنجة الأولى والثانية. فكان من بين رجالات الاستقلال عن الاستعمار في لبنان وسورية ومصر والعراق وفلسطين أعلام من المسيحيّين المناضلين.

إنّ لبنان بحكم كونه مختبرًا للعيش المشترك الواحد بين المسلمين والمسيحيّين، يتأثّر في مسيرة وفاقه الوطنيّ وعيشه المشترك بحركة صعود وهبوط العلاقات الإسلاميّة-المسيحيّة المشرقيّة وبتوظيفاتها السلبيّة على يد الغرب أحيانًا، وعلى يد إسرائيل أحيانًا أخرى.

وهناك عامل خارجيّ آخر يتمثّل في صعود وبروز تيّار الحركات الأصوليّة الإسلاميّة بما ترفعه من شعارات وبما تمارسه من أساليب. واذا كان هذا الأمر يثير قلق المسيحيّين في الدول العربيّة ووسط المجتمعات الإسلاميّة التي تنشط فيها هذه الحركات، فإنّ التعبير عن هذا القلق أوضح ما يكون في لبنان، وبالتالي فإنّ انعكاساته النفسيّة وحتّى العملانيّة لا يمكن ولا يجوز تجاهلها أو التقليل من آثارها السلبيّة الخطيرة على مسيرة الوفاق الوطنيّ في لبنان، وتاليًا في المشرق كلّه.

فارتفاع نسبة هجرة المسيحيّين العرب رغم تعدّد أسبابها الاقتصاديّة والاجتماعيّة، حملت القيادات الروحيّة المسيحيّة على عقد لقاء في قبرص في ٢٣-٢٤ كانون الثاني - يناير ١٩٩٨، خُصّص لبحث هذه القضيّة، وهو أوّل لقاء على مستوى القمّة الروحيّة لكنائس الشرق كلّها منذ أكثر من ١٤٠٠ عام.

فالهجرة المسيحيّة ترسم علامة استفهام حول المستقبل المسيحيّ في الشرق. وبالتالي حول طبيعة العلاقات مع مسلمي الشرق، واستطرادًا حول مبدأ العيش المشترك وأسسه ومقوّماته، بل وحتّى جدواه.

إنّ ظاهرة الانحسار التدريجيّ للحضور المسيحيّ تشمل معظم

LAU Byblos Library

دول المنطقة. إلاّ أنّ أكثر ما يؤلم أنّ هذا الانحسار وصل في مهد المسيح القدس وبيت لحم إلى مستوًى لا سابق له في التاريخ حتّى بعد انتهاء حروب الفرنجة. فقد انخفض عدد المسيحيّين في القدس من ٣٠ ألفًا في عام ١٩٤٨ إلى ١٥ ألفًا في عام ١٩٦٧ (سقوط القدس بيد إسرائيل) فإلى ٨ آلاف فقط في الوقت الحاضر. إنّ القلق المسيحيّ على المستقبل يعني قلقًا على صيغة العيش المشترك مع المسلمين. ولأنّ لبنان هو مختبر هذه الصيغة، فإنّه سريع التأثر بالعوامل الطارئة المؤثّرة في معادلاتها وفي توازناتها.

يضاف إلى ذلك، التطوّر في طبيعة نظرة الفاتيكان إلى اليهود وإلى إسرائيل وانعكاسات تطوّر هذه النظرة على العلاقات الفاتيكانيّة – الإسرائيليّة وبالتالي على نظرة المسلمين إلى الفاتيكان وتعاملهم معه كما كشفت عن ذلك الزيارة الأخيرة للمنطقة التي قام بها البابا بنديكتوس السادس عشر وما أثارته من ردود فعل. إنّ التداخل بين ما هو يهوديّ وما هو إسرائيليّ يجعل من غير اليسير الفصل بين ما هو دينيّ وما هو سياسيّ في الموقف الفاتيكانيّ، الأمر الذي يحتاج إلى جهد حواريّ كبير لفكّ الارتباط بين العلاقات الإسلاميّة-المسيحيّة والملابسات المترتّبة على هذا التطوّر.

خاتمة:

يقول الإسلام بوحدة الإنسانيّة وبتنوّعها. ويرسي أسسًا ومبادئ لاحترام التنوّع والتعدّد الإثني والثقافيّ والدينيّ بحيث تشكّل هذه الأسس والمبادئ جوهر العقيدة الإسلاميّة، لا يكتمل إيمان المسلم

بل لا يكون أساسًا من دونها. وفي القرآن الكريم عدد كبير من الآيات الكريمة التي تؤكّد على ذلك. فاللّه سبحانه وتعالى كرّم بني آدم. أي إنّ الكرامة الإلهيّة للإنسان تشمل الناس جميعًا وليست وقفًا على مؤمن دون آخر، أو حتّى على المؤمنين دون سواهم.

ثمّ إنّ اللّه سبحانه استخلف الانسان في الأرض ولم يستخلف أمّة دون أخرى.

واللّه سبحانه خلق الناس جميعًا من نفس واحدة تأكيدًا للمساواة بينهم. ثمّ جعلهم أممًا وشعوبًا متعدّدة الألسن، مختلفة الألوان والأجناس متنوّعة الشرائع. ولو شاء غير ذلك فإنّما يقول له كن فيكون.

لقد دعا الإسلام إلى التعارف بين الجماعات البشريّة ولم يقل بالتسامح. كان نيتشه على حقّ عندما اعتبر «التسامح إهانة للآخر» لما يتضمّنه من فوقيّة المتسامِح تجاه المتسامَح معه.

إنّ علاقة الإسلام بالرسالات السماويّة التوحيديّة، أي تلك التي تؤمن باللّه الواحد الأحد ليست علاقة تسامحيّة ولكنّها علاقة إيمانيّة. والمشترك الإيمانيّ هنا هو الإيمان بوحدانيّة اللّه ربّ العالمين والإيمان برسله وأنبيائه جميعًا وبما جاؤوا به من عند اللّه وبوحي منه. ففي القرآن الكريم نصّ واضح بذلك {قولوا آمنّا باللّه وما أنزل إلينا وما أُنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحق ويعقوب والأسباط وما أُوتي موسى وعيسى وما أوتي النبيّون من ربّهم لا نفرّق بين أحد منهم ونحن له مسلمون} (سورة البقرة – الآية ١٣٦).

وشتّان بين العلاقة القائمة على الإيمان، وتلك القائمة على

LAU Byblos Library

التسامح. فالعلاقة الأولى – العلاقة الإيمانيّة– هي علاقة نديّة تقوم على الاعتراف بالحقّ واحترام الاختلاف، بينما العلاقة الثانية – العلاقة التسامحيّة – هي علاقة فوقيّة، تقوم على احتكار الحقّ والاستعلاء على المختلَف معه.

إنّ التعصّب للدين أو للمذهب أو للجماعة بما هو احتكار للحقيقة وللإيمان، من شأنه أن يقيم جُزُرًا من التنوّع المتباعدة والجاهلة للآخر، وبالتالي المتشكّكة به والمستنفرة دائمًا لمواجهته. وهذا تنوّع تفتيتيّ خارج إطار الوحدة. بل رافض لها. أمّا التعارف والتعايش بين المختلفين على قواعد احترام هذه الاختلافات، فإنّه على العكس من ذلك يقيم وحدة في إطار التنوّع تتعرّف على الآخر وتعترف به، وتبادله الاحترام والثقة والمحبّة.

من نجع حمادي إلى كوالالمبور

كان النبأ الذي تناقلته وكالات الأنباء في الأسبوع الماضي عن مقتل ستّة من الأقباط لدى خروجهم من الكنيسة بعد صلاة عيد الميلاد، سيّئًا جدًّا ومقلقًا جدًّا.

ذلك أنّ مصر لا عهد لها بسوابق من هذا النوع من الأحداث الدمويّة الطائفيّة. عرفت مصر أحداثًا متفرّقة، سواء في القاهرة أو في الإسكندريّة، وخاصّة في منطقة الصعيد. ولكنّها كانت أحداثًا محدودة، وجرى تطويقها بسرعة، من دون أن تترك وراءها آثارًا عميقة. غير أنّ ما حدث في نجع حمادي يؤشّر إلى «أنّ وراء الأكمة ما وراءها». فإذا تصدّعت الوحدة الوطنيّة في مصر –لا سمح الله– فأيّ وحدة وطنيّة سوف تسلم من مثل هذه الفتنة في الدول العربيّة الأخرى التي يتعايش فيها المسلمون والمسيحيّون منذ حوالي ألف وخمسماية عام؟

إنّ علامة استفهام كبيرة ترتسم حول حادث نجع حمادي، ذلك أنّه بات من الصعب اعتباره حادثًا منفصلاً عمّا سبقه من أحداث. ثمّ إنّه من الصعب كذلك إقناع المسيحيّين العرب بأنّه حادث منفصل عن سلسلة الأحداث الدامية التي تعرّض ويتعرّض لها المسيحيّون في العراق، والتي تمثّلت في نسف كنائس واختطاف أساقفة وقتل مواطنين عاديّين على الهويّة. وقد أشار البابا بنديكتوس السادس عشر إلى هذا القلق أثناء لقائه مع السفراء المعتمدين لدى الفاتيكان.

LAU Byblos Library

وممّا «زاد الطين بلّة» الحوادث الطائفيّة التي لا سابق لها في العاصمة الماليزيّة كوالالمبور حيث أُلقيت زجاجات حارقة على تسع كنائس أدّى إلى إضرام النار في بعضها، وذلك على خلاف حول استعمال كلمة «اللّه» (جلّ جلاله) في الأدبيّات المسيحيّة. ورغم أنّ محكمة ماليزية أصدرت حكمها بحقّ المسيحيّين في استعمال الكلمة، فإنّ جماعات إسلاميّة متطرّفة عارضت الحكم وعبّرت عن رفضها له بإحراق عدد من الكنائس.

في الأساس أرسى رسول اللّه محمّد صلّى اللّه عليه وسلّم موقفًا مبدئيًّا ألزم به المسلمين جميعًا في عهده، وحتّى قيام الساعة. ففي مطلع الدعوة الإسلاميّة وقيام نواة دولتها الأولى في المدينة المنوّرة وجّه الرسول عليه السلام إلى مسيحيّي نجران (في اليمن) – الذين استقبلهم في بيته وأحسَنَ وفادتهم وحاورهم كمسيحيّين، وودّعهم كمسيحيّين – وجّه إليهم رسالة أثبتتها «مجموعة الوثائق السياسيّة للعهد النبويّ والخلافة الراشدة» التي جمعها ووثّقها محمّد حميد اللّه ونشرتها دار النفائس في بيروت، قال فيها: «ولنجران وحاشيتها، جوار اللّه وذمّة محمّد النبيّ رسول اللّه على أموالهم وأنفسهم وملّتهم وغائبهم وشاهدهم وعشيرتهم وبيعهم، وكلّ ما تحت أيديهم من قليل أو كثير. لا يغيّر أسقف من أسقفيّته ولا راهب من رهبانيّته، ولا كاهن من كهانته».

ولتعميم هذا العهد النبويّ، جاء في كتاب آخر له: «هذا كتاب أمان من اللّه ورسوله، للّذين أوتوا الكتاب من النصارى، مَن كان منهم على دين نجران، أو على شيء من نِحَل النصرانيّة، كتبه لهم محمّد بن عبد اللّه، رسول اللّه إلى الناس كافّة؛ ذمّةً لهم من اللّه

ورسوله، **وعهدًا عهِده الى المسلمين من بعده. عليهم أن يَعوه ويعرفوه ويؤمنوا به ويحفظوه لهم، ليس لأحد من الولاة، ولا لذي شيعة من السلطان وغيره نقضه، ولا تعدّيه إلى غيره، ولا حمل مؤونة من المؤمنين، سوى الشروط المشروطة في هذا الكتاب. فمن حفظه ورعاه ووفى بما فيه، فهو على العهد المستقيم والوفاء بذمّة رسول اللّه. ومن نكثه وخالفه إلى غيره وبدّله فعليه وزره؛ وقد خان أمان اللّه، ونكث عهده وعصاه، وخالف رسوله، وهو عند اللّه من الكاذبين.** لأنّ الذمّة واجبة في دين اللّه المفترض، وعهده المؤكّد. فمن لم يرعَ خالف حرمها. ومن خالف حرمها فلا أمانة له، وبرئ اللّه منه، وصالحُ المؤمنين».

بل إنّ النبيّ محمّدًا صلّى اللّه عليه وسلّم ذهب إلى أبعد من ذلك، حيث تعهّد في نصّ رسالته النبويّة «أن أحمي جانبهم – أي النصارى – وأذبّ عنهم وعن كنائسهم وبيعهم وبيوت صلواتهم ومواضع الرهبان ومواطن السيّاح، حيث كانوا من جبل أو وادٍ أو مغار أو عمران أو سهل أو رمل. **وأن أحرس دينهم وملّتهم أين كانوا؛ مِن برٍّ أو بحر، شرقًا وغربًا، بما أحفظ به نفسي وخاصّتي، وأهل الإسلام من ملّتي** وأن أُدخلهم في ذمّتي وميثاقي وأماني، من كلّ أذًى ومكروه أو مؤونة أو تبعة. وأن أكون من ورائهم، ذابًّا عنهم كلّ عدوّ يريدني وإيّاهم بسوء، بنفسي وأعواني وأتباعي وأهل ملّتي. وأنا ذو السلطنة عليهم، ولذلك يجب عليّ رعايتهم وحفظهم من كلّ مكروه. ولا يصل ذلك إليهم حتّى يصل إليّ وأصحابي الذابّين عن بيضة الإسلام معي. وأن أعزل عنهم الأذى في المؤن التي حملها أهل الجهاد من الغارة والخراج، إلاّ ما

LAU Byblos Library

طابت به أنفسهم. وليس عليهم إجبار ولا إكراه على شيء من ذلك، ولا تغيير أسقف عن أسقفيّته، ولا راهب عن رهبانيّته، ولا سائح عن سياحته، ولا هدم بيت من بيوت بيعهم، **ولا إدخال شيء من بنائهم في شيء من أبنية المساجد، ولا منازل المسلمين. فمن فعل ذلك فقد نكث عهد الله وخالف رسوله وحالَ عن ذمّة الله.** وأن لا يحمل الرهبان والأساقفة، ولا من تعبّد منهم، أو لبس الصوف، أو توحّد في الجبال والمواضع المعتزلة عن الأمصار شيئًا من الجزية أو الخراج..

ولا يُجبر أحد ممّن كان على ملّة النصرانيّة كرهًا على الإسلام. «ولا تجادلوا أهل الكتاب إلاّ بالتي هي أحسن». ويُخفض لهم جناح الرحمة ويُكفّ عنهم أذى المكروه حيث كانوا، وأين كانوا من البلاد.

وإن أجرم أحدٌ من النصارى أو جُني جنايةً، فعلى المسلمين نصره والمنع والذبّ عنه والغرم عن جريرته، والدخول في الصلح بينه وبين من جنى عليه. فإمّا مُنَّ عليه، أو يفادي به. ولا يرفضوا ولا يخذلوا ولا يتركوا هملاً، لأنّي أعطيتهم عهد الله على أنّ لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين. وعلى المسلمين ما عليهم بالعهد الذي استوجبوا حقّ الذمام، والذبّ عن الحرمة، واستوجبوا أن يذبّ عنهم كلّ مكروه، حتّى يكونوا للمسلمين شركاء فيما لهم، وفيما عليهم..

ولهم إن احتاجوا في مرمّة بِيَعهم وصوامعهم، أو شيء من مصالح أمورهم ودينهم، إلى رفد من المسلمين وتقوية لهم على

مرمّتها، أن يُرفدوا على ذلك ويعاونوا، ولا يكون ذلك دينًا عليهم، بل تقوية لهم على مصلحة دينهم ووفاءً بعهد رسول الله موهبة لهم ومنّة لله ورسوله عليهم».

ولقد التزم بهذا الموقف الدينيّ المبدئيّ والشرعيّ التأسيسيّ لعلاقات المسلمين بالمسيحيّين الخلفاء الراشدون، ولعلّ من أشهر المواثيق التي تؤكّد هذا الالتزام، العهدة العمريّة لمسيحيّي القدس.

ثمّ إنّه إضافة إلى هذه الثوابت الدينيّة هناك موقف إسلاميّ عامّ يتمثّل في حديث للنبيّ محمّد صلّى الله عليه وسلّم. فقد سُئل: مَن هو المسلم، فأجاب «المسلم من سَلِمَ الناسُ (أي كلّ الناس بصرف النظر عن دينهم أو لونهم أو عنصرهم أو ثقافتهم) من يده ولسانه». فلا أذيّة بعملٍ (باليد) ولا أذيّة بكلمةٍ (باللسان). وهذا تشريع نبويّ، والأحاديث النبويّة هي المصدر الثاني بعد القرآن الكريم للشريعة الإسلاميّة الملزمة للمسلمين جميعًا.

لا يفتقر الإسلام إلى الأسس والمبادئ التي تنظّم علاقاته مع غير المسلمين وخاصّة من أهل الكتاب. غير أنّ ثمّة جماعات إسلاميّة تحتاج إلى العودة إلى هذه الأسس والمبادئ والعمل بموجبها، حتّى تنظيم هذه العلاقات على قاعدة الاحترام والثقة والمحبّة المتبادلة.

قد تكون واقعة نجع حمادي قد انطلقت من شرارة حادث فرديّ. إنّ القضاء المصريّ هو الذي سيبتّ في ذلك. ولكن هناك مخاوف من استغلال تلك الواقعة الدامية للإساءة إلى الوحدة الوطنيّة في مصر..

وقد تكون الوقائع المأسويّة في بغداد والموصل وكركوك وسواها من

LAU Byblos Library

المدن العراقيّة حيث تعرّض المسيحيّون إلى الاعتداء والتهجير، جزءًا من المشهد العراقيّ الدمويّ الذي صنعه الاحتلال الأميركيّ. ولكن هناك دلائل على محاولة توظيف ما جرى ويجري للمضيّ قدمًا في إضعاف البنية الوطنيّة للعراق وتفتيته.

فما كان يجوز أن يُسمح للوضع في العراق أن يتدهور طائفيًّا حتّى يجد المسيحيّون العراقيّون أنفسهم بحاجة إلى الاستنجاد بالمسلمين لحمايتهم، وهو شعور يعكس حالة متقدّمة من اللاثقة بالمصادر الشرعيّة المسؤولة عن توفير هذه الحماية لهم.

فحماية المسيحيّين، وكذلك حماية المسلمين سواء بسواء، يوفّرها أو يجب أن يوفّرها القانون من حيث هو رمز لسلطة الدولة. ويوفّرها العيش المشترك من حيث هو رمز للإرادة الوطنيّة. وتوفّرها المواطنة من حيث هي تجسيد للتكامل بين سلطة الدولة والإرادة الوطنيّة. ولكن في غياب القانون الذي يساوي بين المواطنين أو تغييبه، وفي غياب الإرادة الوطنيّة أو تغييبها، ومع انتهاك حقوق المواطنة، لا يستطيع أحد أن يحمي أحدًا.

وفيما يحاول العراق استعادة سلطاته على أرضه بعد سنوات الاحتلال الأميركيّ المدمّر والتي دفع المسيحيّون، كالمسلمين السنّة والشيعة وكالأكراد والتركمان، ثمنها غاليًا من دمائهم وممتلكاتهم، فقد كانت السلطة حاضرة في ماليزيا من خلال القضاء الذي قضى بردّ دعوى بعض المتطرّفين الإسلاميّين باعتبار لفظ كلمة «الله» حكرًا على المسلمين وحدهم، وسمح للمسيحيّين باستعمال هذه الكلمة في أدبيّاتهم الدينيّة.

كذلك كانت السلطة حاضرة في مصر من خلال اعتقال مفتعلي الشغب في نجع حمادي وإعادة فرض الأمن والاستقرار في المنطقة.

ولكنّ ذلك كلّه لا يعني أنّ الفتنة قد خمدت في شمال العراق أو في جنوب مصر أو في العاصمة الماليزيّة. فأصابع الفتنة تتحرّك باستمرار من أندونيسيا حتّى نيجيريا.. ومن ديترويت في الولايات المتّحدة حتّى ضالع في اليمن.

يخمد الفتنة ويقطع أصابع محرّكيها الوعي الإسلاميّ بسماحة الإسلام، والالتزام بالقواعد الأساسيّة التي يؤكّد عليها لتنظيم علاقات المسلمين مع بعضهم ومع الناس جميعًا.

LAU Byblos Library

الخنزرة الطائفيّة

هل كان قرار الحكومة المصريّة بإعدام الخنازير في مصر قرارًا أملته الضرورات الصحيّة أم إنّه كان ترجمة لتحريم لحومها بموجب الشريعة الإسلاميّة؟

يتّهم بعض المسيحيّين الأقباط السلطات المصريّة بأنّها تسرّعت في اتّخاذ قرار الإعدام الجماعيّ للخنازير وأنّ القرار اتُّخذ بدافع دينيّ لا درءًا لخطر انتشار وباء الأنفلونزا.

ويشيد بعض المسلمين المصريّين بقرار الحكومة على خلفيّة التحريم الدينيّ وليس على خلفيّة الصحّة العامّة.

عكست هذه المواقف المتناقضة صحف ومجلاّت محلّيّة، كما عكستها تصريحات لرجال دين مسلمين ومسيحيّين. وانتقل ذلك كلّه إلى الشارع ليصبّ المزيد من التوتّر على علاقات طائفيّة ما عرفتها مصر من قبل، تدور أساسًا حول قضايا شخصيّة أو عائليّة تتعلّق بمفاعيل زواج متعثّر هنا، أو علاقات عاطفيّة تتجاوز الطوائف هناك.

لم تسيّس العلاقات الطائفيّة في مصر كما حدث ويحدث في لبنان. ولكن يُخشى أن تكون هذه العلاقات في طريقها إلى التسييس، أي إلى التوظيف السياسيّ للدين، بما يسيء إلى الدين ولا يخدم السياسة.

وما تشهده مصر اليوم على خلفيّة إعدام الخنازير مؤشّر مضحك ومبكٍ معًا.

فمن الطبيعيّ أن تسرع الحكومة المصريّة إلى اتّخاذ الإجراءات الحاسمة لقطع الطريق أمام وصول وباء أنفلونزا الخنازير ومن ثمّ انتشاره لا سمح الله في مصر. فالوباء عضال وخطير وانتشاره يؤدّي في بلد كثيف السكّان إلى كوارث إنسانيّة واجتماعيّة واقتصاديّة لا تستطيع مصر أن تتحمّلها، وليس لها أن تغامر بالتردّد في وأدها، وبسرعة. وهذا ما فعلته السلطات المصريّة. وهو ما قامت به قبل ذلك عندما بدأ وباء أنفلونزا الطيور بالانتشار، إذ أقدمت على إعدام الدواجن من هذه الحيوانات على نطاق واسع. يومها ارتفعت أصوات الفلاّحين احتجاجًا. ولكن لم يرتفع أيّ صوت يحتجّ على خلفيّة طائفيّة. وذلك لأنّ لحم الطيور حلال إسلاميًّا وحلال مسيحيًّا، ولأنّ أصحاب الطيور هم من المسلمين ومن المسيحيّين الأقباط معًا.. أمّا الخنازير فلحمها حرام إسلاميًّا وحلال مسيحيًّا. ومن هنا برزت ظاهرة الخنزرة الطائفيّة.

أن يكون لحم الخنزير محرّمًا في الإسلام شيء، وأن يكون هذا الحيوان مصابًا بمرض معدٍ للإنسان وللحيوان، شيء آخر. فالطيور لم تكن محرّمة عندما أُعدمت، ولكنّ السلطات المصريّة بادرت إلى إعدامها لمجرّد أنّها كانت مصابة أو مهدّدة بالإصابة بمرض أنفلونزا الطيور. والقضيّة المطروحة الآن لا تتعلّق بمبدأ التحريم ولكنّها تتناول مبدأ المحافظة على الصحّة العامّة من تداعيات المرض الذي تحمله أو قد تحمله الخنازير. في الأساس لم يكن محرّمًا على المواطنين الأقباط في مصر تربية الخنازير، وبالتالي لم تكن مبادرة السلطات المصريّة

LAU Byblos Library

إلى إعدامها لأنّها محرّمة، بل لأنّها مصابة أو قد تصاب بمرض خطير.

مع ذلك، فإنّ من حقّ المسلمين أن يقولوا: أرأيتم، لقد حرّم الله لحم الخنزير لأسباب عديدة.. وها قد برز واحد منها. ولكن من حقّ المسيحيّين الأقباط أيضًا أن يقولوا : لم يحرّم الله علينا لحم الخنزير، ولم تصب مزارعنا بالمرض. وإذا كان الإعدام الشامل هو فعلاً من قبيل الاحتياط، فلماذا معارضة التعويض على أصحاب المزارع بذريعة أنّ لحم الخنزير محرّم إسلاميًّا وأنّ التعويض على أصحاب الخنازير يخرجه من دائرة التحريم؟

عندما أعدمت السلطات المصريّة الطيور ردّت عن الشعب المصري خطر التعرّض لوباء الأنفلونزا الذي كان يهدّد العالم كلّه. صحيح أنّ مربّي الطيور الداجنة تضرّروا في أرزاقهم، ولكنّ الصحيح أيضًا أنّ هذه السلطات عوّضت عليهم كليًّا أو جزئيًّا. يومها لم يعترض أحد على مبدأ التعويض لأنّه شمل الجميع، مسلمين ومسيحيّين. غير أنّ الأمر مختلف الآن. فأيّ قرار تتّخذه السلطات المصريّة بالتعويض على أصحاب مزارع الخنازير يجد مَن يفسّره – وقد فُسّر بالفعل – على أنّه يخالف الشريعة الإسلاميّة. وذلك بحجّة أنّ التعويض هو من حيث الجوهر اعتراف بأنّ لحومها حلال وهي ليست حلالاً.

ثمّ إنّ الدولة من حيث المبدأ لا تدفع تعويضات لما هو حرام. ولذلك فإنّ التعويض على أصحاب الخنازير يتجاوز موضوع احترام الحقّ الشخصيّ ليصل إلى انتهاك الحقّ الإلهيّ.

وبما أنّ مربّي الخنازير هم حصرًا من المسيحيّين الأقباط، فإنّ هذا المنطق يعني حرمانهم – أو طلب حرمانهم من أيّ تعويض. وهذا شكل آخر من أشكال الخنزرة الطائفيّة أيضًا.

فالمسيحيّ القبطيّ هو مواطن مصريّ يتمتّع بحقوقه الكاملة في المواطنة. ومن هذه الحقوق حقّ التعويض، أسوة بغيره من المواطنين.

والدولة المصريّة التي تعترف به وبمواطنيّته وبدينه، وبما تنصّ عليه عقيدته من حلال أو حرام، ليس لها أن تطبّق عليه غير شريعته. وفي أساس الشريعة الإسلاميّة أن لا تفرض مبادئ هذه الشريعة على غير المسلمين، بل إنّ فرضها عليهم يشكّل انتهاكًا للشريعة ذاتها. والقرآن الكريم الذي يصف الإنجيل بأنّ فيه هدًى ونورًا يقول أيضًا «فليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله فيه» ولم يقل بإلزام أهل الإنجيل بما أنزل الله في القرآن الكريم.

فالشريعة الإسلاميّة تحدّد ما هو حلال وما هو حرام للمسلمين. والشريعة المسيحيّة تحدّد ما هو حلال وما هو حرام للمسيحيّين. والمسلمون والمسيحيّون معًا في الدولة الوطنيّة الواحدة ملتزمون كلّ بشريعته، وهم سواء أمام القانون.

وكلّ ما يتناقض مع هذا الموقف المبدئيّ هو نوع آخر من أنواع الخنزرة الطائفيّة كذلك.

ففي مصر قانون مدنيّ يطبّق على جميع المواطنين دون استثناء ولا تمييز. وبموجب هذا القانون ذاته بادرت السلطات الرسميّة إلى إعدام الخنازير حرصًا منها على المصلحة العامّة.. وعلى الصحّة العامّة.

LAU Byblos Library

وبموجب هذا القانون أيضًا يتحتّم عليها أن تبادر إلى التعويض على مربّي الخنازير لما لحق بهم من خسائر وأضرار.. من أجل المصلحة العامّة.

أمّا زجّ قضيّة التحريم والتحليل هنا، فإنّه كذلك نوع من أنواع الخنزرة الطائفيّة أيضًا.

ومهما يكن من أمر، لا يبدو صحيحًا أنّ المشكلة هي مشكلة خنازير، تربية أو تعويضًا، ولكنّها مشكلة توتّر طائفيّ. وهي لا تعكس مخاوف من وباء الأنفلونزا بقدر ما تعكس مخاوف من انتشار وباء الطائفيّة.

لم تكن الدواجن حيوانات إسلاميّة حتّى كان التعويض على أصحابها حلالاً. وليست الخنازير حيوانات مسيحيّة حتّى يكون التعويض على أصحابها حرامًا.

إنّ ليَّ ذراع الشرع تحليلاً وتحريمًا يسيء إليه ويعرّض أمن المجتمع واستقراره للخطر، وهذا من أسوأ أنواع الخنزرة الطائفيّة.

فمصر التي كانت دائمًا مثلاً ومثالاً في الأخوّة الوطنيّة وفي السماحة الدينيّة، قادرة على أن تحفظ نفسها ليس فقط من أنفلونزا الخنازير، بل من الخنزرة الطائفيّة، أوّلاً وقبل كلّ شيء.

LAU Byblos Library

مبادرة مسيحيّة من أجل فلسطين

هل يستطيع المسيحيّون الفلسطينيّون أن يحقّقوا ما عجز عنه المسلمون الفلسطينيّون؟

قد يبدو السؤال مستغربًا. ذلك أنّ المسيحيّين في فلسطين الذين يتآكل عددهم يومًا بعد يوم لا يشكّلون اليوم سوى ٢ بالمائة من مجموع عرب فلسطين. وهم في القدس أقلّ من ٠.٢ من سكّان المدينة المقدّسة. ولكنّهم يعانون كالمسلمين شتّى أنواع الاضطهاد الإسرائيليّ على الصعيدين الدينيّ والعنصريّ.

ولذلك انخرطوا في كلّ عمليّات المقاومة الفلسطينيّة ضدّ الاحتلال الإسرائيليّ وشاركوا في الانتفاضة الأولى والثانية، وعانوا من جرّاء ذلك ما عانى منه المسلمون على يد قوّات الاحتلال الإسرائيليّة.

وانتظر المسيحيّون الفلسطينيّون طويلاً، شأنهم في ذلك شأن المسلمين الفلسطينيّين، ردود الفعل العربيّة والإسلاميّة.. كما انتظروا نتائج المبادرات الدوليّة لتحقيق التسوية السياسيّة والتي انتهت كلّها إلى لا شيء.

أمام هذا الحائط المسدود استعاد المسيحيّون الفلسطينيّون مأساة مماثلة عانى منها طويلاً أهل البلاد الأصليّون في جنوب أفريقيا على يد نظام الأبارتيد (التمييز العنصريّ). واستعادوا سرّ سقوط هذا

النظام. فقد قاطعت دول العالم النظام العنصريّ حتّى جثا على ركبتيه واضطُرّ قادته العنصريّون إلى إعادة الحقوق إلى أصحابها الشرعيّين عن يد وهم صاغرون.

ولدى مراجعة هذا التحوّل التاريخيّ الكبير، وقف المسيحيّون الفلسطينيّون أمام الحقيقة التالية، وهي أنّ الكنائس المسيحيّة على اختلافها، توافقت على اعتبار النظام العنصريّ «خطيئة» لا تغتفر ضدّ المسيحيّة عقيدةً وقيمًا وأخلاقًا. ولذلك دعت المؤمنين في شتّى أنحاء العالم إلى مقاطعة النظام العنصريّ على قاعدة هذا الإيمان. فالتقت هذه المبادرة الكنسيّة مع سلسلة المبادرات ذات الطابع الإنسانيّ التي قامت بها حركات عالميّة أخرى.. ممّا أدّى إلى توالي الضربات المادّيّة والمعنويّة على رأس النظام العنصريّ حتّى تهاوى وسقط بالضربة القاضية.

في ضوء هذه الخلفيّة تساءلت قيادات دينيّة مسيحيّة فلسطينيّة: لماذا لا نعمل على إصدار موقف مسيحيّ عالميّ مماثل ضدّ الاحتلال الإسرائيليّ؟

طرحت هذه القيادات الأمر على مجلس الكنائس العالميّ (جنيف) الذي يضمّ حوالي ٣٦٥ كنيسة إنجيليّة وأرثوذكسيّة، فلاقت تجاوبًا واسعًا.

وفي ضوء هذا التجاوب المشجّع أعدّت القيادات المسيحيّة الفلسطينيّة ورقة بعنوان: «وقفة حقّ، كلمة إيمان ورجاء ومحبّة من قلب المعاناة الفلسطينيّة»، وأذاعتها من بيت لحم.

بدأت الورقة التي تُعرف مسيحيًّا بكايروس Kairos بإقرار الحقيقة

المؤلمة التالية، وهي أنّ مأساة الشعب الفلسطينيّ وصلت إلى طريق مسدود، بينما يكتفي أصحاب القرار بإدارة الأزمة بدل العمل الجدّي في سبيل حلّها، وهذا ما يملأ قلوب المؤمنين بالأسى وبالتساؤلات: ماذا تصنع الأسرة الدوليّة؟ وماذا تصنع القيادات السياسيّة في فلسطين وإسرائيل والعالم العربيّ؟ وماذا تصنع الكنيسة؟ لأنّ القضيّة ليست قضيّة سياسيّة وحسب، بل هي سياسيّة يدمَّر فيها الإنسان وهذا أمر يهمّ الكنيسة.

ولاحظت الورقة أنّ «الكلّ يتكلّم اليوم عن السلام ومسيرة السلام في الشرق الأوسط. وما زال ذلك كلّه حتّى الآن كلامًا فقط، بينما الواقع على الأرض هو الاحتلال الإسرائيليّ للأراضي الفلسطينيّة وحرماننا حرّيّتنا وكلّ ما ينتج عن ذلك من عواقب».

أمّا ما هي هذه العواقب، فإنّ المجموعة المسيحيّة الفلسطينيّة حدّدتها على النحو التالي:

- الجدار الفاصل الذي أُقيم على الأراضي الفلسطينيّة والذي صادر قسمًا كبيرًا منها، «وقد حوّل مدننا وقرانا إلى سجون، وفصل بينها، فجعلها كانتونات وأشلاء متناثرة، وغزّة، بعد الحرب الوحشيّة التي شنّتها إسرائيل عليها في شهر كانون الأوّل –ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الثاني–يناير ٢٠٠٩، ما زالت تعيش في أوضاع لاإنسانيّة تحت حصار مستمرّ، وهي وأهلها منفصلون جغرافيًّا عن سائر الأراضي الفلسطينيّة».
- المستوطنات الإسرائيليّة التي تنهب أرضنا باسم الله وباسم القوّة، وتسيطر على مواردنا الطبيعيّة لا سيّما المياه والأراضي

LAU Byblos Library

الزراعيّة، حارمةً مئات الآلاف من الفلسطينيّين منها. وغدت اليوم عائقًا دون أيّ حلّ سياسيّ.

- المذلّة التي ما زلنا مُخضَعين لها عند الحواجز العسكريّة في حياتنا اليوميّة، عند توجّهنا إلى أعمالنا أو مدارسنا أو مستشفياتنا.
- الفصل بين أفراد العائلة الواحدة الذي يجعل حياة الأسرة نفسها أمرًا مستحيلاً للآلاف من الفلسطينيّين، ولا سيّما في العائلات التي لا يحمل فيها أحد الزوجين هويّة إسرائيليّة.
- الحرّيّة الدينيّة نفسها أصبحت محدّدة، حرّيّة الوصول إلى الأماكن المقدّسة، بادّعاء الأمن. فمقدّسات القدس محرّمة على العديد من المسيحيّين والمسلمين من الضفّة وغزّة والقطاع، وحتّى على المقدسيّين أنفسهم في الأعياد. كما أنّ البعض من كهنتنا العرب يعانون من منعهم من دخول القدس بصورة عاديّة.
- اللاجئون جزء من واقعنا. وأغلبهم ما زال يعيش في المخيّمات في ظروف صعبة لا تليق بالإنسان. وهؤلاء «المنتظرون عودتهم» جيلاً بعد جيل، ماذا سيكون مصيرهم؟
- الأسرى، ألوف الأسرى، في السجون الإسرائيليّة هم أيضًا جزء من واقعنا. الإسرائيليّون يحرّكون العالم لتحرير أسير واحد وهؤلاء الآلاف من الأسرى الفلسطينيّين القابعين في السجون الإسرائيليّة متى يحرّرون؟
- القدس، قلب واقعنا، وهي في الوقت نفسه رمز سلام وعلامة خصومة. بعد أن فصل الجدار العازل بين أحيائها الفلسطينيّة، ما

زالت مستمرّة عمليّة تفريغها من سكّانها الفلسطينيّين المسيحيّين والمسلمين. يُجرَّدون من هويّاتهم، أي من حقّهم في البقاء في القدس، وتُهدَم بيوتهم أو تصادَر. القدس مدينة المصالحة أصبحت مدينة التفرقة والإقصاء ومن ثمّ سببًا للاقتتال بدل السلام.

وبعد أن تحدّثت الورقة عن معاناة الفلسطينيّين داخل إسرائيل، وعن معاناة اللاجئين والمهجّرين ومن سياسة العقاب الجماعيّ التي تمارسها إسرائيل، قالت:

«الوضع الراهن لا يبشّر بأيّ حلّ قريب أو بنهاية الاحتلال المفروض علينا. نعم، كثرت المبادرات والمؤتمرات والزيارات والمفاوضات، إلاّ أنّ ذلك كلّه لم يعقبه أيّ تغيير في وضعنا ومعاناتنا. حتّى الموقف الأميركيّ الجديد الذي أعلنه الرئيس أوباما، وإرادته الظاهرة لوضع حدّ للمأساة، لم يكن له أثر في تغيير واقعنا. لأنّ الردّ الإسرائيليّ الصريح والرافض للحلّ لم يدع مجالاً للأمل».

ثمّ تحدّثت الورقة عن الظلم الواقع على الشعب الفلسطينيّ، فقالت إنّ «الاحتلال الإسرائيليّ هو شرّ يجب مقاومته. هو شرّ وخطيئة يجب مقاومتها وإزالتها. تقع هذه المسؤوليّة أوّلاً على الفلسطينيّين أنفسهم الواقعين تحت الاحتلال. فالمحبّة المسيحيّة تدعو إلى المقاومة، إلاّ أنّ المحبّة تضع حدًّا للشرّ بسلوكها طرق العدل. ثمّ تقع المسؤوليّة على الأسرة الدوليّة إذ أصبحت الشرعيّة الدوليّة اليوم هي التي تحكم العلاقات بين الشعوب. وعلى الظالم نفسه أخيرًا أن يحرّر نفسه هو من الشرّ الذي فيه ومن الظلم الذي أوقعه على غيره».

LAU Byblos Library

ووجّهت الورقة رسالة إلى المسلمين قالت فيها:

«رسالتنا للمسلمين هي رسالة محبّة وعيش مشترك ودعوة للتخلّص من التعصّب والتطرّف. وهي أيضًا رسالة للعالم أنّ المسلمين ليسوا هدف قتال أو عنوان إرهاب. بل هم هدف سلام وعنوان حوار».

وتوّجت الورقة رسالتها إلى العالم المسيحيّ، وهنا بيت القصيد، فناشدت «**كنائس العالم ألاّ تعمل على إعطاء غطاء لاهوتيّ للظلم الذي نحن فيه أي لخطيئة الاحتلال المفروض علينا**. إنّ سؤالنا اليوم لإخوتنا وأخواتنا في كلّ الكنائس هو: هل تقدرون أن تساعدونا على استعادة حرّيّتنا، وبذلك فقط تساعدون الشعبين على التوصّل إلى العدل والسلام والأمن والمحبّة.

إنّنا ندين كلّ أشكال العنصريّة، الدينيّة منها والعرقيّة، بما فيها المعاداة للساميّة وكراهية المسلمين (الإسلاموفوبيا)، وندعوكم إلى إدانتها وإلى اتّخاذ موقف حاسم من كلّ مظهر من مظاهرها، ومع ذلك ندعوكم إلى قول كلمة حقّ واتّخاذ موقف حقّ من الاحتلال الإسرائيليّ للأراضي الفلسطينيّة. فمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات وسائل لاعنفيّة لتحقيق العدل والسلام والأمن للجميع».

والسؤال الآن هل تستجيب كنائس العالم لصرخة الاستغاثة التي أطلقها المسيحيّون الفلسطينيّون كما استجابت لصرخة الاستغاثة التي أطلقها مسيحيّو جنوب أفريقيا؟

وهل تتبنّى الدعوة اعتبار الاحتلال الإسرائيليّ «خطيئة» كما اعتبرت من قبل التمييز العنصريّ «خطيئة» أيضًا؟.

في الكلمة التي ألقاها القسّ سولوموزي مابوزا ممثّل رئيس أساقفة جنوب أفريقيا دزموند توتو إلى لقاء بيت لحم ما يشير إلى أنّ الجواب سيكون بالإيجاب. فقد قال: «منذ عشرين عامًا سقط جدار برلين.. وهكذا سوف يسقط الجدار العنصريّ الإسرائيليّ. ومنذ خمسة عشر عامًا انهار التمييز العنصريّ في جنوب أفريقيا.. وهكذا سوف ينهار أيضًا في الأرض الفلسطينيّة المحتلّة. إنّنا كشعب متعلّق بالأمل لا يمكن أن نفقد الأمل بالعدالة الإلهيّة».

وفي الواقع فإنّ ثمّة دلائل كثيرة تؤكّد أنّ العالم بدأ يضيق ذرعًا بإسرائيل وبسياستها العنصريّة والاحتلاليّة. وإذا حدث ذلك فإنّ من المتوقّع أن يتجدّد سيناريو سقوط «الأبارتيد» في جنوب أفريقيا بسقوط الاحتلال الإسرائيليّ في فلسطين. فهل يحقّق المسيحيّون العرب ذلك؟

LAU Byblos Library

حول وثيقة الكنائس الفلسطينيّة

سلبيّتان لا تصنعان إيجابيّة.

السلبيّة الأولى هي محاولة الاحتكار الإسلاميّ للقضيّة الفلسطينيّة ولقضيّة القدس تحديدًا. الاحتكار بمعنى تصوير القضيّة على أنّها قضيّة إسلاميّة، حقوقًا ومقاومة، بما يوحي بتجاهل حقّ المسيحيّة وبالتقليل من أهمّيّة دورها في المقاومة لاسترجاع هذا الحقّ من بين براثن المغتصب الإسرائيليّ.

السلبيّة الثانية هي محاولة الانكفاء المسيحيّ سواء من خلال الانغلاق على الذات أو الهجرة إلى الخارج، الانكفاء بمعنى التخلّي عن المبادرة وعن الدور بما يوحي بقبول الأمر الواقع الذي يفرضه الاحتكار من إقصاء وتهميش.

أساءت محاولة الاحتكار الإسلاميّ فهم قرار مؤتمر القمّة الإسلاميّة الذي نصّ على وضع إستراتيجيّة إسلاميّة لتحرير القدس، فقد أدّى سوء الفهم إلى سوء التوظيف. وكانت النتيجة أنّه بدلاً من تحرير القدس، ازدادت المدينة تهوّدًا. وبدلاً من كبح جماح الاستيطان اليهوديّ، ازداد الاستيطان اتّساعًا. وبدلاً من تحرير المقدّسات الدينيّة، ازدادت الهجمة عليها شراسة من فوق الأرض وعبر الأنفاق. وبدلاً من استعادة الحقّ، تمكّن المغتصب من توسيع قاعدة الاعتراف به وبما اغتصب.

أمّا محاولة الانكفاء المسيحيّ، فشجّعت على المزيد من التطرّف، وأدّت إلى الإيحاء الخاطئ بأنّ القضيّة الفلسطينيّة هي قضيّة صراع دينيّ بين اليهوديّة والإسلام، ممّا شوّه حقيقتها وهي أنّها قضيّة شعب مضطهد ومشرّد، وقضيّة أرض وطنيّة مغتصبة وقضيّة مقدّسات إسلاميّة ومسيحيّة منتهَكة ومستباحة. وإذا كان لهذه القضيّة من بُعد دينيّ، فإنّه يضع المسلمين والمسيحيّين في موقف واحد وفي صفّ واحد ليس في مواجهة اليهوديّة كرسالة سماويّة، ولكن في مواجهة خطر الاحتلال الاستيطانيّ وخطر التهويد.

لم تنجح محاولة الاحتكار الإسلاميّ في استعادة الحقوق الوطنيّة ولا في تحرير المقدّسات الدينيّة.

ولم تنجح محاولة الانكفاء المسيحيّ، أو محاولات دفع المسيحيّة للانكفاء، في تحصين المقاومة المسلّحة ولا في تحسين المفاوضة السياسيّة. بل على العكس من ذلك أدّت المحاولتان إلى إلحاق المزيد من الضعف بالمقاومة وبالمفاوضة معًا.

وبالنتيجة، فشلت السلبيّتان في إنتاج واقع يعزّز الأمل بمواجهة أفضل وأكثر قدرة وأشدّ فاعليّة لتحرير الحقوق والمقدّسات من الاحتلال الإسرائيليّ.

أذكر أنّه أثناء انعقاد مؤتمر القمّة الإسلاميّة في لاهور في عام ١٩٧٤ والذي كان مخصّصًا لبحث قضيّة القدس، طلب البطريرك الأرثوذكسيّ الراحل الياس الرابع أن يلقي كلمة أمام المؤتمر. يومها عارض أمين عامّ منظمّة المؤتمر الإسلاميّ المرحوم حسن التهاميّ الطلب بحجّة أنّ المؤتمر ليس مفتوحًا أمام المؤيّدين. وأنّه إذا أردنا أن

LAU-Byblos Library

نفتحه أمامهم لكان علينا دعوة العشرات من مختلف أنحاء العالم. يومها ردّ البطريرك قائلاً: أنا لست مؤيّدًا للقمّة الإسلاميّة في قضيّة القدس، أنا أعتبر القمّة الإسلاميّة كلّها مؤيّدة لي في قضيّتي القدس.

أمران حدثا بعد ذلك. الأمر الأوّل فوريّ. وهو اعتلاء البطريرك منبر القمّة الإسلاميّة. يومها فوجئ المسلمون الباكستانيّون برؤية بطريرك مجلّلاً بملابسه الكهنوتيّة معتمرًا صليبه وأيقوناته الدينيّة يعتلي منبر القمّة الإسلاميّة ويتحدّث بلغة القرآن الكريم، اللغة العربيّة، عن قضيّة كانوا يعتقدون أنّها قضيّتهم وحدهم. ومنذ ذلك الوقت أصبح تقليدًا دعوة بطريرك الكنيسة الأرثوذكسيّة إلى مؤتمرات القمم الإسلاميّة التي تبحث قضيّة القدس. أمّا الأمر الثاني فحدث لاحقًا، وهو أنّ المرحوم حسن التهاميّ وبعد أن انتهت مسؤوليّاته أمينًا عامًّا لمنظّمة المؤتمر الإسلاميّ، اعتمده الرئيس المصريّ الراحل أنور السادات ليكون أوّل مبعوث له إلى إسرائيل قبل التوقيع على اتّفاقيّة كمب دافيد عام ١٩٧٩.

يمكن أن نستخلص من هذه القصّة الواقعيّة أمرين أساسيّين. الأمر الأوّل هو أنّ محاولة الاحتكار الإسلاميّ للقضيّة الفلسطينيّة ومحاولة كفّ اليد المسيحيّة عنها لا تعني بالضرورة أنّ القضيّة أصبحت بأيد أمينة. أمّا الأمر الثاني فهو أنّ محاولة الانكفاء المسيحيّ، أيًّا كانت ظروفها الطارئة أو مبرّراتها القاهرة، تتناقض بالضرورة مع الإيمان ومع ما يفرضه من التزام.

ولقد جاءت مبادرة «وقفة حقّ – كلمة إيمان ورجاء ومحبّة»

(كيروس) التي أطلقتها الكنائس الفلسطينيّة لتؤكّد ذلك. فانطلاقًا من الإيمان المسيحيّ وعلى قاعدة شرعته، دعت المبادرة كنائس العالم كلّها إلى اعتبار الاحتلال الإسرائيليّ خطيئة ضدّ الله وضدّ الإنسانيّة. وعلى أساس هذا الثابت الإيمانيّ، أكّدت «أنّ أيّ لاهوت يدّعي الاستناد إلى الكتاب المقدّس أو العقيدة أو التاريخ ليبرّر الاحتلال إنّما هو بعيد عن تعاليم الكنيسة لأنّه يدعو إلى العنف والحرب المقدّسة باسم الله ويُخضع الله سبحانه وتعالى لمصالحَ بشريّةٍ آنيّة، ويشوّهُ صورتَه في الإنسان الواقع في الوقت ذاته تحت ظلم سياسيّ وظلم لاهوتيّ».

السؤال الآن هل تتبنّى الكنائس في العالم هذه المبادرة؟.

هناك مؤشّران إيجابيّان:

المؤشّر الأوّل هو ما حدث في جنوب أفريقيا. فقد أدّى تبنّي الكنائس في العالم مبادرةً أطلقتها الكنيسة الوطنيّة باعتبار التمييز العنصريّ خطيئة ضدّ الله وضدّ الإنسان، إلى اكتمال دائرة الحصار حول نظام الأبارتيد ممّا أدّى إلى اختناقه وانهياره. فبالنسبة إلى التعاليم المسيحيّة فإنّ التمييز العنصريّ والدينيّ الذي تمارسه إسرائيل ضدّ العرب، مسلمين ومسيحيّين، هو أسوأ من التمييز العنصريّ الذي عرفه الأفارقة في جنوب أفريقيا.

أمّا **المؤشّر الإيجابيّ الثاني** فيتمثّل في سلسلة المبادرات العلنيّة والجريئة التي اتّخذتها كنائس متعدّدة سواء بصورة انفراديّة أو جماعيّة ضدّ السياسات الإسرائيليّة الاستيطانيّة والتهويديّة. فالكنيسة المشيخيّة الأميركيّة مثلاً اتّخذت قرارًا بسحب استثماراتها من إسرائيل

LAU Byblos Library

كبادرة احتجاج على بناء الجدار الإسرائيليّ حتّى قبل صدور قرار محكمة العدل الدوليّة الذي قضى بلاشرعيّة بناء الجدار. وتحمّلت هذه الكنيسة ردّ فعل صهيونيّ انتقاميّ تشهيريّ واسع النطاق من دون أن تتلقّى رسالة تقدير من أيّ مرجع عربيّ أو إسلاميّ. ثمّ إنّ مجلس الكنائس العالميّ الذي يضمّ حوالي ٣٦٧ كنيسة إنجيليّة وأرثوذكسيّة أدان مرارًا الانتهاكات الإسرائيليّة لحقوق الإنسان الفلسطينيّ. غير أنّ تلك المواقف المتكرّرة لم تؤسّس مع الأسف، لتفاهم إسلاميّ–مسيحيّ يكون قاعدة للعمل معًا دفاعًا عن هذه الحقوق.

الآن، وعلى أمل أن تتبنّى الكنائس في العالم المبادرة الكنسيّة الفلسطينيّة الجديدة، فإنّ من المهمّ جدًّا أن يتبنّاها المسلمون أيضًا. فالتبنّي يطوي السلبيّتين، سلبيّة محاولة الاحتكار الإسلاميّ، وسلبيّة محاولة الانكفاء المسيحيّ. ومن هنا أهمّيّة لقائنا اليوم في هذا المنتدى، «منتدى الطائف» الذي أنشأته السيّدة بهيّة الحريريّ ليكون بيتًا من بيوت الوحدة الوطنيّة في لبنان ويحمل اسم الميثاق الذي يرمز إلى أعادة بناء هذه الوحدة على قواعد المشاركة والمساواة والاحترام والمحبّة بين المسلمين والمسيحيّين اللبنانيّين.

وهذا يعني ويجب أن يعني، أنّه لا احتكار ولا انكفاء، بل تكامل وتضامن استرجاعًا لحقّ واحد من بين براثن عدوّ واحد. ومن أجل العمل معًا لبناء مستقبل واحد وتقرير مصير واحد.

من يبيع عقارات الكنيسة في القدس؟

في عام ١٥١٧ زار السلطان العثمانيّ سليم الأوّل مدينة القدس. كان في استقباله البطريرك الأرثوذكسيّ عطالله. أعادت الزيارة والاستقبال ذكرى دخول الخليفة عمر بن الخطاب للمدينة في عام ٦٣٦ واستقباله من قبل البطريرك الأرثوذكسيّ صفرونيوس. يومها أصدر الخليفة عمر ما يُعرف بالعهدة العُمريّة، والتي أعطت «الأمان للمسيحيّين ولكنائسهم وصلبانهم سقيمها وبريئها وسائر ملّتها أنّه لا تُسكن كنائسهم ولا تُهدم ولا يُنتقص منها ولا من حيّزها ولا من صليبهم ولا من شيء من أموالهم ولا يُكرهون على دينهم ولا يضارّ أحد منهم ولا يسكن بإيليا (القدس) معهم أحد من اليهود».

جدّد السلطان سليم التزامه بهذه العهدة ومنح البطريرك عطالله صلاحيّات واسعة بالإرادة السلطانيّة (الخطّ الهمايونيّ)، وفي عام ١٥٣٠ أصدر أمرًا سلطانيًّا بإطلاق يد البطريرك عطالله في إدارة أملاك دير مار الياس ودير ما سابا. كما أطلق يد الرهبان الأرثوذكس في استثمار حقولهم وبساتينهم باعتبارها وقفًا للكنيسة.

كان هذا في الماضي. أمّا اليوم، فإنّ البطريرك إيرينيوس – وهو يونانيّ– الذي جلس على كرسيّ البطريرك العربيّ عطالله، باع إسرائيل قطعة واسعة من الأرض الكنسيّة في القدس تُعرف باسم ساحة عمر بن الخطاب وهي تضمّ فندقين و ٢٧ مخزنًا، وتقع في

LAU Byblos Library

مدينة القدس القديمة عند باب الخليل، أي إنّه باع لإسرائيل المنطقة من القدس التي سُمّيت باسم الخليفة تقديرًا من الكنيسة لموقفه منها ومن أوقافها. ومن سوء الحظّ أنّ البطريرك الحاليّ، وهو يونانيّ أيضًا كسابقه، وقّع في شهر أبريل – نيسان الماضي مع شركة عقارات إسرائيليّة عقدًا جديدًا منح بموجبه الشركة ولمدّة ٩٩ عامًا حقّ استثمار قطعة أخرى من الأرض الوقفيّة تبلغ مساحتها ٤٠ دونمًا.

وتقع هذه الأرض في منطقة «تلبيوت» المحاذية لخطّ الهدنة لعام ١٩٤٨. وتنوي الشركة الإسرائيليّة بناء مجمّعات سكنيّة لليهود عليها ممّا يكمل عمليّة تطويق مدينة القدس بالمستوطنات.. ولكن هذه المرّة فإنّ البناء سيجري فوق أرض عربيّة تملكها كنيسة عربيّة بطريركها يونانيّ.

ليست هذه المرّة الأولى التي تحصل فيها إسرائيل على حقّ استثمار أراضٍ تابعة لوقف الكنيسة الأرثوذكسيّة في القدس. فقد سبق لإسرائيل أن صادرت موقعًا للكنيسة حوّلته إلى فندق هو «فندق مار الياس»، وهو جزء من أملاك دير مار الياس الذي سبق للسلطان سليم الأوّل أن أقرّ للبطريرك عطالله حقّ إدارتها.

كما أقامت مجموعة سكنيّة في أرض أخرى قرب باب الخليل.

لقد فجّرت تصرّفات البطريرك السابق إيرينيوس، غضب المسيحيّين الأرثوذكس العرب بعد أن باع مساحات واسعة من أوقاف الكنيسة، وأدّى غضبهم إلى عزله في عام ٢٠٠٧. وكان يفترض أن يحترم خلَفه البطريرك الجديد تيوفيلوس التعهّدات التي حصل عليها المسيحيّون العرب بعدم التصرّف بأملاك الكنيسة والالتزام

بالموقف العربيّ المبدئيّ بعدم التخلّي عن أيّ شبر من أرض القدس بيعًا أو استثمارًا لإسرائيل. ولكنّ الصفقة التي عقدها مع الشركة الإسرائيليّة «چفعات تلبيوت» تشير إلى العكس تمامًا.

وقد جدّد هذا الأمر الخطير احتجاجات المسيحيّين الأرثوذكس العرب، وخاصّة في القدس والضفّة الغربيّة والأردنّ، ورفعوا الصوت عاليًا مطالبين بإلغاء الصفقة وبصيانة أملاك الكنيسة بعدم التخلّي عنها أو بيعها لإسرائيل.

ولكنّ البطريرك أعلن الأمر الواقع، وهو أنّه وقّع العقد في الشركة الإسرائيليّة وبذلك أصبح للشركة الآن حقّ استثمار هذه الأرض لمدّة ٩٩ عامًا. أمّا الإغراء الذي حصل عليه البطريرك حتّى وافق على عقد الصفقة وهو يعرف ردّ فعل المسيحيّين العرب، فهو تحويل الأرض من «أرض خضراء» إلى أرض للبناء.

وتعبير الأرض الخضراء هو تعبير رمزيّ تطلقه إسرائيل على الأراضي التي تمنع استثمارها عقاريًّا. وغالبًا ما يطلق ذلك إلى أراضي الأوقاف المسيحيّة والإسلاميّة العربيّة التي يتعذّر على إسرائيل مصادرتها تحت ذريعة أملاك الغائب. وذلك بهدف منع استثمارها أو البناء عليها. ولكن يكفي أن تتحوّل الملكيّة إلى شركة إسرائيليّة حتّى يسقط هذا التصنيف وحتّى تصبح الأرض صالحة للبناء.. أي لبناء المستوطنات اليهوديّة!!

وكانت الشركة الإسرائيليّة قد غرّرت بالبطريرك اليونانيّ المؤتمَن على الأراضي الكنسيّة الأرثوذكسيّة في القدس الغربيّة، فوعدته بإعادة قطعة أرض متاخمة سبق أن صادرتها إسرائيل منذ عدّة

LAU Byblos Library

سنوات وتبلغ مساحتها ١٧ دونمًا. فقد تعهّدت الشركة بإعادة هذا الجزء مع الأرض الجديدة المستثمرة بعد انتهاء عقد الاستثمار، بحيث تصبح مساحة الأرض المستعادة إلى الكنيسة (؟) ٦٠ دونمًا. وفي الواقع فإنّ البطريرك وقع في فخّ التضليل الإسرائيليّ فتخلّى عن ٤٣ دونمًا على أن يحصل على ستّين دونمًا بعد مائة عام.

يحدث ذلك في الوقت الذي يتعرّض فيه عرب القدس من المسلمين والمسيحيّين معًا إلى أشدّ أنواع الاضطهاد على يد السلطات الإسرائيليّة المحتلّة، بمصادرة أملاكهم، وتهديم بيوتهم، وتهجيرهم منها، ومنعهم من البناء فوق أراضيهم أو حتّى استثمار أراضيهم الزراعيّة أو ضخّ المياه منها للشرب وللاستعمال المنزليّ، لحثّهم على الهجرة؛ والهدف من وراء ذلك واضح وهو استكمال مشروع تهويد المدينة.

ولا يفرّق هذا المشروع الإسرائيليّ بين مسلم ومسيحيّ، ولا بين أوقاف إسلاميّة وأوقاف مسيحيّة. وهو لا يراعي حرمة لمسجد، وخاصّة للمسجد الأقصى الذي بارك الله حوله، ولا لكنيسة (كنيسة المهد)، فالكلّ عنده سيّان. وهو وجوب إخضاعهم وإخضاع ممتلكاتهم للتهويد.

في عام ١٩٦٨، أي بعد عام واحد على احتلال إسرائيل للقدس، صدر عن مجلس الأمن الدوليّ قرار (رقم ٢٥٢) يقول:

«يعتبر أنّ جميع الاجراءات الإداريّة والتشريعيّة، وجميع الأعمال التي قامت بها إسرائيل بما في ذلك مصادرة الأراضي والأملاك التي من شأنها أن تؤدّي إلى تغيير في الوضع القانونيّ للقدس، هي إجراءات باطلة، ولا يمكن أن تغيّر في وضع القدس».

وفي عام ١٩٨٠ صدر عن المجلس قرار آخر (رقم ٤٦٥)، يقول:

«يقرّر أنّ كافّة التدابير التي اتّخذتها إسرائيل لتغيير المعالم المادّيّة والتركيب البشريّ وهيكليّة المؤسّسات في الأراضي الفلسطينيّة وغيرها من الأراضي العربيّة المحتلّة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، أو أيّ جزء منها ليس لها أيّ مستند قانونيّ، وأنّ سياسة إسرائيل وأعمالها لتوطين قسم من سكّانها ومن المهاجرين الجدد في هذه الأراضي تشكّل خرقًا فاضحًا لاتّفاقيّة جنيف الرابعة المتعلّقة بحماية المدنيّين وقت الحرب، كما تشكّل عقبة جديدة أمام تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط».

ورغم صدور قرارات عديدة أخرى عن مجلس الأمن الدوليّ، وعن منظّمة الأونسكو، فإنّ إسرائيل تواصل انتهاك حرمة القدس وشرعيّتها، وتعمل على تغيير هويّتها ومقوّماتها الدينيّة والبشريّة، ليس فقط من خلال مصادرة الأراضي المحتلّة، ولكن وهذا الأسوأ والأخطر، من خلال شراء أو استثمار لعقود طويلة (عشرة عقود) أراضٍ عربيّة محتلّة تملكها الكنيسة الأرثوذكسيّة التي يقف على رأسها بطريرك يونانيّ.

لقد أدّت احتجاجات المسيحيّين العرب إلى عزل البطريرك السابق. وكان الأمل بتعيين بطريرك عربيّ مكانه، إلاّ أنّ ذلك لم يحدث. فالبطريرك الأرثوذكسيّ الجديد في القدس هو يونانيّ أيضًا، وهو البطريرك الوحيد غير العربيّ. حتّى بطريرك الكنيسة الكاثوليكيّة اللاتينيّة اختير من العرب. وحدها اليونان تصرّ على استبعاد البطريرك العربيّ وعلى التمسّك بيونانيّة البطريرك الأرثوذكسيّ.

LAU Byblos Library

وما كان للمسيحيّين الأرثوذكس العرب أيّ ضير في ذلك لو أنّه يحترم حقوقهم ومشاعرهم بعدم بيع إسرائيل عقارات وقفيّة تابعة للكنيسة. فالمشكلة بالنسبة إليهم ليست في جنسيّته ولكن في عدم مراعاته مشاعر الأرثوذكس العرب الذين يعتبرون أنفسهم عن حقّ «خميرة» النضال القوميّ الفلسطينيّ.

وكما اعترضوا في السابق ونجحوا.. فإنّهم يعترضون اليوم أيضًا، فهل ينجحون؟ الواقع أنّه حتّى إذا نجحوا في إقصاء البطريرك ثيوفيلوس، فإنّ ذلك لا يعني أنّ مسلسل التخلّي لإسرائيل عن العقارات الكنسيّة الأرثوذكسيّة سوف يتوقّف. فالمسيحيّون الأرثوذكس العرب واثقون من أنّ الضمان الوحيد للمحافظة على هذه العقارات من التهويد.. هو أن يكون على رأس الكنيسة بطريرك عربيّ.

LAU Byblos Library

دور الدين في مواجهة الأزمات

في الأدبيّات البابليّة القديمة قول مأثور يتحدّث عن قيم التسوية فيقول: «حيث تكون عدالة كاملة، لا يكون هناك سلام. وحيث يكون السلام تغيب العدالة الكاملة».

إنّ ما قصده الحكماء القدامى من هذا القول هو أنّ السعي من أجل الوصول إلى العدالة المطلقة لأيّ جماعة، أو لأيّ قضيّة يتوافق مع ويرضي أصحاب العقائد، غير أنّ ذلك لا يتوافق بالضرورة مع السلام. ذلك لأنّ السلام يقوم على التسويات المرسومة بكلّ ألوان الطيف وليس بالأسود والأبيض فقط. أمّا العدالة فإنّها قيمة مطلقة لا يمكن إخضاع إطلاقيّتها إلاّ إلى نوع من أنواع المساومة.

إنّ ما يجعل هذه النظريّة معقّدة إلى حدّ كبير هي العلاقة بين الحقيقة والدين. فالدين هو الحقيقة المطلقة. الحقيقة التي تأتي من الله والتي تعبّر عن إرادته وتعاليمه. وفي هذه الحالة كيف يمكن، حتّى من أجل السلام، إجراء مساومة بين جماعات من أديان مختلفة، أي من أصحاب حقائق مطلقة ومتباينة يفسّرون الإرادة الإلهيّة بأشكال مختلفة؟

عندما تحدّد جماعات معيّنة شخصيّتها على أساس الدين الذي تؤمن به، أو عندما ينظر آخرون إلى شخصيّتها من خلال هذا التحديد الدينيّ الذي تؤمن به، فإنّ الأمور تبدو أكثر تعقيدًا وأكثر

قابليّة للتفجّر. فالإيمان الدينيّ يعكس أعمق ما في الإنسان وفي الجماعات من مشاعر. إنّه يشكّل الذاكرة الجماعيّة، والولاء الجماعيّ. وهذا أمر واضح وجليّ في الإسلام كما في المسيحيّة واليهوديّة. ويقول المفكّر البريطانيّ مونتغمري وات في كتابه «الإسلام والفكر السياسيّ»: «إذا نظرنا بصورة عامّة إلى العلاقة بين الدين والسياسة، فإنّ من المفيد النظر أوّلاً الى المكان الذي يحتلّه الدين في حياة الفرد. فبالنسبة إلى الفرد الذي يعني عنده الدين شيئًا أساسيًّا وليس شكليًّا، فإنّ أمرين يمكن التأكيد عليهما: النقطة الأولى هي أنّ إنكار ديانته يشكّل الإطار الثقافيّ والمعرفيّ الذي من خلاله تنطلق كلّ أفعاله. أمّا النقطة الثانية فهي أنّ الدين يحرّك أو يتسبّب في تحريك كلّ نشاطاته وتطلّعاته. ذلك أنّه من دون الدين ما كان للفرد أن يقوم بكلّ ما يقوم به من أعمال.

من أجل ذلك غالبًا ما يُزجّ بالدين في الصراعات بين الناس، ولو كانت هذه الصراعات في أساسها وفي جوهرها تدور حول مصالح لا تمتّ إلى الدين بصلة. حتّى أصبحت حالة الصراع أو حالة الحرب هي الأكثر رواجًا. وتقول دراسة أعدّها عدد من الخبراء ونُشرت في عام ٢٠٠٣ «إنّ تاريخ الإنسانيّة لم يشهد سوى فترات قليلة من دون حروب وصراعات. وإنّه في القرن العشرين وحده قُتل ما لا يقلّ عن مائة مليون إنسان في حروب عالميّة».

مع ذلك، فعندما تعصف بالعلاقات الإنسانيّة أزمات حادّة على النحو الذي تعاني مجتمعات عديدة من تبعاته ومن نتائجه الخطيرة في الوقت الحاضر، فإنّ من الطبيعيّ ومن المنطقيّ أن يتوجّه الناس إلى القيم السامية بحثًا عن حلول ومعالجات. وإذا كانت هذه القيم

مكرّسة في المواثيق الدوليّة مثل ميثاق الأمم المتّحدة وشرعة حقوق الإنسان ومواثيق جنيف وسواها، فإنّها أبرز ما تكون في الشرائع السماويّة التي أنزلها الله على أنبيائه لإصلاح أحوال الناس في الدنيا والآخرة. وبعد الأنبياء تتولّى المراجع والمؤسّسات الدينيّة القيام بهذه المهمّة الأخلاقيّة السامية على أساس التعاليم التي تنصّ عليها شرائعها السماويّة. ولعلّ في هذا ما يفسّر الحديث النبويّ الشريف «العلماء ورثة الأنبياء». بمعنى أنّهم ورثة دور الدعوة إلى الخير والمحبّة والسلام بين الناس.

عندما يتوافق روح النصّ مع قناعات ومفاهيم المرجعيّات الدينيّة، تلعب هذه المرجعيّات دورها البنّاء في معالجة هذه الأزمات. ولكنّ هذا التوافق لا يحصل دائمًا مع الأسف. الأمر الذي يشكّل عقبة تعترض أداء هذا الدور وتعطّل تاليًا المعالجة المنشودة. وربّما يصبح عدم التوافق بين النصّ الدينيّ وموقف رجل الدين مشكلة في حدّ ذاتها تصبّ الزيت على نار الأزمات المشتعلة، الأمر الذي يحمّل الدين ظلمًا جانبًا من المسؤوليّة وأحيانًا كلّ المسؤوليّة.

يتأسّس عدم التوافق بين سموّ النصّ وانحيازيّة المرجع على عدّة أمور من أبرزها:

أ – سوء فهم النصّ. ومن ثمّ سوء استخدامه.

ب – سوء تفسير النصّ ومن ثمّ سوء تأويله.

ج – تراكم الصور النمطيّة السلبيّة عن الآخر المختلف دينيًّا أو ثقافيًّا.

LAU Byblos Library

د – عدم توافر جسور الحوار والتواصل، وبالتالي انعدام المعرفة التي يقوم عليها التفاهم.

و – انتشار ثقافة احتكار المعرفة، وتاليًا ثقافة احتكار الحقّ والوصول إليه.

من هنا تفرض التساؤلات التالية نفسها:

لماذا تحمل معظم الحروب والصراعات الدمويّة التي يعاني منها العالم اليوم طابعًا دينيًّا؟.. هل صدفة أنّ الدين يقف وراء معظم التوتّرات التي تعصف بالعلاقات بين الشعوب والأمم المختلفة؟.. ولماذا لم تنجح الحوارات الدينيّة في منع وقوع مثل هذه الحروب والصراعات والتوتّرات؟ وهل إنّ المشكلة دينيّة أم إنّ جوهرها يكمن في توظيف الدين في الأزمات السياسيّة؟

مع ذلك، فإنّ هذه الأمور لا تشكّل لحسن الحظّ ثوابت دائمة. إنّها الوجه الآخر للواقع، وهو الوجه الذي يستقطب الاهتمام لسلبيّته وليس لصوابيّته. أمّا الوجه الآخر الذي غالبًا ما يتمّ تجاوزه، جهلاً أو تجهيلاً، فإنّه ينطلق من مقوّمات وقيم معاكسة للأمور الخمسة التي سبقت الإشارة إليها.

وهنا أودّ أن أستشهد بقول للبابا الراحل يوحنّا بولس الثاني قال فيه: «فقط في القبول المتبادل للآخر وفي تحقيق الاحترام المتبادل من خلال الحبّ، يكمن سرّ الإنسانيّة المتوافقة».

ولترجمة هذا النصّ على أرض الواقع، أشير إلى المواقف الثلاثة التالية للبابا الراحل، والتي تقدّم في نظري نماذج تبيّن كيف يمكن

للمرجعيّة الدينيّة أن تلعب دورًا إيجابيًّا وبنّاء وإصلاحيًّا في أوقات الأزمات:

أوّلاً: معارضته للحرب على العراق ووصفها بأنّها حرب غير إنسانيّة وغير أخلاقيّة وغير مبرّرة دينيًّا. وهو القول الذي تزامن مع زلّة لسان الرئيس الأميركيّ جورج بوش عندما وصف تلك الحرب بأنّها صليبيّة جديدة.

وكان البابا الراحل بهذا الموقف قد فتح الأبواب أمام المظاهرات المليونيّة التي انطلقت ضدّ الحرب في العديد من دول العالم وبصورة خاصّة في إيطاليا.

ثانيًا: تأييده لقضيّة حقوق الشعب الفلسطينيّ في أرضه ووطنه. وانتقاداته العلنيّة لانتهاك حقوق الإنسان الفلسطينيّ ولانتهاك مقدّساته في الأرض المحتلّة. ورفضه المبدئيّ لتهويد مدينة القدس. وهو موقف عزّز من معنويات شرعيّة الحقّ الفلسطينيّ.

ثالثًا: مبادرته الشجاعة الرمزيّة بعد وقوع الحادث الإرهابيّ في نيويورك وواشنطن (٢٠٠١/١١/٩) إلى تشجيع اللقاء الإسلاميّ–المسيحيّ الذي عقد في رحاب الفاتيكان للتأكيد على موقف مبدئيّ وهو أنّه ليس للإرهاب دين ولا جنسيّة. وقد أدّى هذا الموقف إلى تسفيه محاولة ربط الإسلام بالإرهاب.

ولعلّ هذه المواقف الثلاثة هي ثمرة من ثمار سلسلة الحوارات الدينيّة التي كان البابا الراحل مطلقها أو راعيها والتي فتحت أبواب المعرفة المتبادلة على كثير من الحقائق التي كانت غائبة أو مغيّبة عن ثقافة العلاقات بين الأديان وخاصّة بين الإسلام والمسيحيّة.

LAU Byblos Library

وإذا توقّفت أمام مواقف الفاتيكان تحديدًا، فليس لأنّ مواقف المرجعيّات المسيحيّة الأخرى في العالم أقلّ شأنًا. ففي عام ٢٠٠٥ مثلاً عقد «المؤتمر العامّ لمجلس الكنائس العالميّ» مؤتمره الدوريّ في مدينة بورتو أليغرو في البرازيل. والمجلس هو الأكبر في العالم إذ إنّه يتألّف من ٣٤٨ كنيسة (إنجيليّة وأرثوذكسيّة) من ١٢٠ دولة (والفاتيكان عضو مراقب فيه).

إنّ الخلاصة الهامّة التي خرج بها المجلس هي «أنّ الصراع في جوهره وفي أساسه ليس دينيًّا، ولكنّه صراع مع التطرّف الذي يلجأ إلى الدين لتبرير استخدام العنف». ولذلك دعا المجلس الدول والمجتمعات العلمانيّة «إلى تفهّم واحترام دور الدين وأهمّيّته في عالم متعدّد الثقافات، وباعتبار الدين (الإسلام أو المسيحيّة أو اليهوديّة أو سواها) عنصرًا أساسيًّا في مكوّنات الهويّة الإنسانيّة».

وعلى هذا الأساس كانت دعوة المجلس إلى مدّ جسور مع المؤمنين بالأديان المختلفة من خلال الحوار البنّاء بهدف حلّ المشاكل التي تواجهها المجتمعات الإنسانيّة.

غير أنّه من المؤسف والمحزن معًا، أنّ موقف مجلس الكنائس العالميّ كمعظم مواقف المراجع الكنسيّة، وخاصّة الفاتيكان، المتعاطفة مع القضيّة الفلسطينيّة ومع القضيّة العراقيّة، لا تجد طريقها إلاّ إلى عدد محدود جدًّا من المؤسّسات الإسلاميّة الرسميّة والأهليّة على حدّ سواء، الأمر الذي أدّى إلى استمرار حالات الشكّ التي تتسبّب بتراكمها في قيام حالات اللاثقة. وبالتالي إلى تعثّر إقامة جسور الحوار المطلوبة. إنّ عدم ردم هوّة اللامعرفة، أو هوّة سوء

المعرفة يرسّخ الصور النمطيّة التي تكوّن بدورها ثقافة الاتّهام الجماعيّ للآخر وتصنيفه عن بعد في خانة الأعداء!!

لا بدّ هنا من التوقّف أمام المبادرة التي قامت بها جمعيّة الدعوة الإسلاميّة العالميّة على نطاق عالميّ والتي ارتكزت إلى الآية القرآنيّة الكريمة {يا أيّها الناس إنّا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبًا وقبائل لتعارفوا إنّ أكرمكم عند الله أتقاكم} (الحجرات – ١٣).

وقد وجدت الجمعيّة عن حقّ أنّ مبدأ التعارف (أي المعرفة المتبادلة) يشكّل أساسًا صالحًا لاقتلاع الصور النمطيّة عن الآخر المختلف، ولإرساء قواعد صالحة لتحويل التعارف إلى تفهّم، والتفهّم إلى تفاهم، الأمر الذي يعود على الإنسانيّة كلّها بالخير والسلام. وهذا هو جوهر رسالة الدين ودور رجالاته ومؤسّساته. وبهذه المبادرة التي تستجيب إلى نصّ قرآنيّ كريم، يمكن تحقيق التفاهم مع الإقرار بالاختلافات العقيديّة {لكم دينكم ولي ديني}، وهو ما يتوافق أيضًا مع الإسلام شرعة ومنهاجًا.

وإذا كان الإسلام – والمسلمون عامّة – يواجه ظاهرة انتشار الإسلاموفوبيا، أي ظاهرة كراهية الإسلام والخوف منه، وإذا كان سلوك بعض المحسوبين على الإسلام يردف هذه الظاهرة بالأسباب المبرّرة، لسوء الحظّ، فإنّ من مسؤوليّة المؤسّسات الدينيّة المسيحيّة التي تعرف جيّدًا أنّ الإسلام بريء ممّا يلصق به من افتراءات واتّهامات، أن تبادر إلى التعاون مع المؤسّسات الدينيّة الإسلاميّة التي تعرف بدورها أنّ المسيحيّة كرسالة من عند الله بريئة أيضًا ممّا يلصق بها من اتّهامات بالتورّط في تغذية هذه الظاهرة المشينة،

LAU Byblos Library

لتنقية العلاقات الإسلاميّة-المسيحيّة من الضغائن والارتفاع بها إلى مستوى ما تقول به الرسالتان من قيم وما تدعوان إليه من محبّة وسلام وإخاء بين الناس جميعًا.

قد يبدو ذلك صعبًا، إلاّ أنّ ثمّة أسسًا مشجّعة للغاية. منها إمكانيّة البناء على المواقف المبدئيّة للبابا الراحل يوحنّا بولس الثاني والتي سبق أن أشرت إليها، ومنها ما صدر عن مراجع مسيحيّة دوليّة أخرى.

فبعد القرار الذي اتّخذته الكنيسة المشيخيّة في الولايات المتّحدة بسحب ودائعها واستثماراتها من إسرائيل احتجاجًا على الانتهاك الإسرائيليّ لحقوق الشعب الفلسطينيّ وبناء الجدار العنصريّ الفاصل، أقرّ المجمع الكنسيّ الأنغليكانيّ في بريطانيا توصية مماثلة ودعا إلى العمل بموجبها على الفور.

وذهب هذا المجمع إلى حدّ التنديد بسياسة رئيس الحكومة السابق طوني بلير في العراق. ولا نعرف ما إذا كان اعتناق الرئيس بلير للكاثوليكيّة سوف يؤدّي إلى اعتناقه للمواقف الأخلاقيّة التي يقول بها الفاتيكان من القضيّة الفلسطينيّة والقدس، وقضايا الشرق الأوسط الأخرى.

إنّ الكنيسة المشيخيّة هي واحدة من كبريات الكنائس الإنجيليّة الأميركيّة. ثمّ إنّها هي التي أنشأت الجامعات الثلاث الكبرى في الشرق الأوسط: الجامعة الأميركيّة في بيروت. والجامعة الأميركيّة في القاهرة. والجامعة الأميركيّة في أنقرة.

لقد تعرّضت هذه الكنيسة المشيخيّة بسبب قرارها الأخلاقيّ الجريء إلى حملة تجريح وافتراء شنّتها عليها المؤسّسات الإعلاميّة

الخاضعة للنفوذ الصهيونيّ في الولايات المتّحدة. ولكنّ هذه الحملة التي لم تتوقّف حتّى الآن لم تُثنِ الكنيسة عن قرارها وإن كانت قد أثارت القلق لدى الكنائس الأخرى التي أبدت رغبة واستعدادًا لاتّخاذ قرار مماثل.

واذا كانت هذه الكنيسة هي واحدة من مجموعة كبيرة من الكنائس الإنجيليّة الأميركيّة، فإنّ الكنيسة الأنغليكانيّة هي كنيسة الدولة البريطانيّة، أي الكنيسة الرسميّة. ثمّ إنّ لها أتباعًا في سائر الدول التي استعمرتها بريطانيا في السابق بما في ذلك كندا وأستراليا والولايات المتّحدة. ولا تخلو دولة من دول الكومنولث في آسيا وأفريقيا من مؤمنين منخرطين في هذه الكنيسة.

وبرّر رئيس الأساقفة الدكتور رامزي وليامز القرار الذي اتّخذه المجمع الكنسيّ بأنّه «يتماشى مع رفض السياسة العدوانيّة في الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة، بما في ذلك تدمير المنازل وبناء السور العازل». وهي الأسباب ذاتها التي اعتمدتها من قبل الكنيسة المشيخيّة الأميركيّة.

وقد تمثّلت الترجمة العمليّة الأولى لتوصية المجلس العامّ للكنيسة في سحب استثماراتها التي تقدّر بنحو ٢,٥ مليون جنيه إسترلينيّ في شركة «كاتربيلر» لأنّ هذه الشركة تقدّم لإسرائيل جرّافات تستعمل في هدم المنازل وبناء السور العنصريّ العازل.

أدركت الكنائس والمجامع الكنسيّة في العالم، أنّ المسيحيّين في فلسطين يدفعون ثمنًا غاليًا جدًّا بسبب السياسة الإسرائيليّة. وأنّ قراهم هي هدف للتهديم مثل القرى الإسلاميّة الأخرى. ولعلّ المثل

LAU-Byblos Library

الأوضح على ذلك هو ما تتعرّض له قرية عابود في الضفّة الغربيّة (بين القدس والجليل) التي تعود الآثار المسيحيّة فيها إلى عهد المسيح عليه السلام أي إلى حوالي ٢٠٠٠ عام. ومن أهمّ وأبرز هذه الآثار «كنيسة المسيح» الأرثوذكسيّة وهي كنيسة قديمة جدًّا أقيمت فوق الموقع الذي كان السيّد المسيح يلقي مواعظه إلى الناس ليهديهم سواء السبيل. وتستعدّ الجرّافات الإسرائيليّة لإزالة هذا المعلم الدينيّ التاريخيّ من أجل تكملة بناء الجدار العازل الذي كلّف بناؤه حتّى الآن أكثر من مليار دولار دُفعت من مساعدات أميركيّة، أي من حساب دافع الضرائب الأميركيّ!!

بل إنّ القرية بكلّ آثارها ومبانيها التاريخيّة تقع في خطّ هذا الجدار، الأمر الذي يعني هدم معظمها وتشريد سكّانها الذين يزيد المسيحيّون فيهم على النصف تقريبًا.

من أجل ذلك دعا رئيس الكنيسة الكاثوليكيّة في الولايات المتّحدة الكاردينال ثيودور مكاريك الرئيس الأميركيّ جورج بوش إلى التدخّل السريع مع إسرائيل لحملها على إنقاذ القرية من هذا المصير الأسود. وتجاوبًا مع طلب الكاردينال كلّف الرئيس بوش مستشاره لشؤون الأمن القوميّ ستيفن هادلي العمل على إقناع إسرائيل تحويل خطّ الجدار العازل بما ينقذ القرية من الدمار.

ولكنّ تصرّف هادلي أكّد مرّة جديدة أنّه عندما تتناقض مصالح إسرائيل مع مصالح ومقتضيات الحضور المسيحيّ في فلسطين، فإنّ الأولويّة هي لإسرائيل. وبالتالي فإنّ الجدار العازل هو أهمّ من قرية عابود ومن «كنيسة المسيح»، ومن بساتين الزيتون التي يملكها سكّان القرية ويعيشون على إنتاجها! فقد صادرت إسرائيل حتّى الآن ٣٩

بالمئة من مساحة هذه البساتين. ولم تغيّر زيارة الرئيس بوش إلى المنطقة من هذا الواقع، بل إنّها كرّسته عمليًّا عندما استهلّ جولته من مطار اللدّ بالإعلان عن وقوفه إلى جانب ما سمّاه «الدولة اليهوديّة»، وبالتعويض على الفلسطينيّين مقابل عدم إعادتهم إلى ديارهم كما ينصّ قرار الأمم المتّحدة ١٩٤. وهو إعلان يتجاوز، بل ويلغي أيّ هويّة مسيحيّة أو إسلاميّة للأرض المقدّسة!

إنّ هذه الإجراءات الإسرائيليّة في مصادرة الأراضي، وتهديم المنازل، وإحراق المزارع واقتلاع الأشجار المثمرة وسواها من الأعمال العدوانيّة أدّت إلى هبوط نسبة المسيحيّين في إسرائيل من ٢٠ بالمئة إلى ١,٧ بالمئة فقط. وهي أقلّ نسبة منذ ظهور المسيح حتّى اليوم!!

ولأنّ الكنيسة الكاثوليكيّة هي الأمّ، بل لأنّها كما يصفها البابا بنديكتوس السادس عشر هي الكنيسة، فإنّ لها دورًا مهمًّا جدًّا وأساسيًّا جدًّا في أمرين أساسيّين:

الأمر الأوّل هو تكوين وبلورة قناعات الرأي العامّ المسيحيّ الكاثوليكيّ في العالم تجاه التعامل مع الأزمات الحاليّة بروح المسيحيّة وقيمها السامية،

الأمر الثاني هو مدّ جسور الفهم والتفاهم مع العالم الإسلاميّ على قواعد الاحترام والمحبّة التي تحدّث عنها البابا الراحل يوحنّا بولس الثاني، وذلك من خلال إقامة علاقات احترام متبادل مع المسلمين، ومع سواهم من المؤمنين.

ثمّ إنّ للبابا نفسه دورًا أساسيًّا ومحوريًّا ينطلق أساسًا من قناعاته بالسلام القائم على العدل ورفضه المبدئيّ للحروب التي يصفها بأنّها

LAU Byblos Library

مجازر عبثيّة (خطاب لورانزو دي كادوري ٢٢/٧/٢٠٠٧)، ففي الأساس اختار الكاردينال جوزف راتسينغر اسم بنديكتوس السادس عشر تيمّنًا بسلفه بنديكتوس الخامس عشر صاحب الموقف الأخلاقيّ الشهير من الحرب العالميّة الأولى. فهو كمرجع دينيّ مهيّأ لأن يلعب، على مستوًى عالميّ، دور العامل من أجل السلام وليس فقط دور الداعي إلى السلام، وهو الدور الذي يتحتّم أن يؤدّيه كلّ مرجع دينيّ.

ذلك أنّ للمرجع الدينيّ منطلقات مستمدّة من القيم الدينيّة التي يؤتمن على دعوة الناس إليها، وهي مختلفة عن المنطلقات التي يعتمدها المرجع السياسيّ. لقد أعلن البابا بنديكتوس السادس عشر «إنّ الحرب وما يترتّب عليها من عواقب ومعاناة ودمار لطالما اعتبرت لعنة تتناقض مع مشيئة الله الذي يريد أن يجعل البشر أسرة واحدة».

وهو في هذا الموقف يلتقي مع المبادئ الإسلاميّة التي تؤكّد على اعتبار الناس أمّة واحدة خلقهم الله من نفس واحدة، وكرّمهم لذاتهم الإنسانيّة واستخلفهم في الأرض ودعاهم إلى التعارف والعمل من أجل السلام.

وهنا تبرز المسؤوليّة الإسلاميّة في إرساء القاعدة الثابتة لجسر الفهم والتفاهم والاحترام المتبادل. وهي مسؤوليّة يصطدم الالتزام بها بصعوبات متداخلة لا بدّ من الإقرار بها ومن ثمّ العمل على معالجتها، منها:

أ – تصاعد موجة الأصوليّة (ليس بمعنى العودة إلى الأصول، بل بمعنى احتكار الحقيقة وتكفير كلّ من هو خارج ثقافة الاحتكار).

ب – التداخل بين ما هو دينيّ وما هو سياسيّ في الأزمات التي تعصف بالعالم الإسلاميّ وبعلاقاته مع العالم.

ج – عدم فكّ الارتباط بشكل جذريّ في الإعلام والثقافة وفي الممارسة السياسيّة بين الحرب على الإرهاب وما يبدو أنّه حرب على الإسلام.

د – اتّساع نطاق ثقافة العقاب الجماعيّ التي تعاني منها الجاليات الإسلاميّة في الغرب نتيجة للأعمال الإرهابيّة المدانة التي يرتكبها أفراد أو جماعات محسوبة على الإسلام.

هـ – الانعكاسات السلبيّة لهذه الثقافة على أوضاع المواطنين المسيحيّين في الدول الإسلاميّة والذين تستنزف هجرتهم الواسعة الحضور المسيحيّ والدور المسيحيّ التاريخيّ في المحافظة على اللغة العربيّة بل وفي صناعة الثقافة الإسلاميّة، والتي أشار إليها البيان التاريخيّ الذي صدر عن السينودس «رجاء جديد للبنان» –١٩٩٤.

فقد ورد فيه: «بودّي أن أشدّد، بالنسبة إلى مسيحيّي لبنان، على ضرورة المحافظة على علاقاتهم التضامنيّة مع العالم العربيّ وتوطيدها. وأدعوهم إلى اعتبار انضوائهم إلى الثقافة العربيّة، التي أسهموا فيها إسهامًا كبيرًا، موقعًا مميّزًا، لكي يُقيموا، هم وسائر مسيحيّي البلدان العربيّة، حوارًا صادقًا وعميقًا مع المسلمين. إنّ مسيحيّي الشرق الأوسط ومسلميه، وهم يعيشون في المنطقة ذاتها، وقد عرفوا في تاريخهم أيّام عزّ وأيّام بؤس، مدعوّون إلى أن يبنوا معًا مستقبل عيش مشترك وتعاون، يهدف إلى تطوير شعوبهم تطويرًا إنسانيًّا وأخلاقيًّا، وعلاوة على ذلك قد يساعد الحوار والتعاون بين مسيحيّي لبنان ومسلميه على تحقيق الخطوة ذاتها في بلدان أخرى».

يشكّل التجاوب الإسلاميّ مع هذه الدعوة مقياسًا لصوابيّة الحوار البنّاء، كما تشكّل الأمور التي أشرتُ إليها تحدّيات أمام المسلمين عامّة وأمام المنظّمات الإسلاميّة المعنيّة بالحوار الإسلاميّ–المسيحيّ مثل جمعيّة الدعوة الإسلاميّة العالميّة؛

من هنا أهمّيّة هذا اللقاء ومن هنا أهمّيّة تفعيله. الأمر الذي يحتاج إلى التوافق على آليّة للعمل المشترك بين الفاتيكان والجمعيّة تتابع تنفيذ ما يتمّ الاتّفاق عليه بما يردم الهوّة القائمة، ويمدّ جسرًا دائمًا للتواصل وللعمل على مواجهة أيّ أزمة تسيء أو يمكن أن تسيء إلى العلاقات الإسلاميّة–المسيحيّة.

حول الحوار مع أتباع الرسالات الإلهيّة

يقول الإسلام بوحدة الإنسانيّة وبتنوّعها. ويرسي أسسًا ومبادئ لاحترام التنوّع والتعدّد الإثنيّ والثقافيّ والدينيّ بحيث تشكّل هذه الأسس والمبادئ جوهر العقيدة الإسلاميّة، لا يكتمل إيمان المسلم بل لا يكون أساسًا من دونها.

وفي القرآن الكريم عدد كبير من الآيات الكريمة التي تؤكّد على ذلك.

فاللّه سبحانه وتعالى كرّم بني آدم. أي إنّ الكرامة الإلهيّة للإنسان تشمل الناس جميعًا وليست وقفًا على مؤمن دون آخر، أو على المؤمنين دون سواهم.

ثمّ إنّ اللّه سبحانه استخلف الإنسان في الأرض ولم يستخلف أمّة دون أخرى.

واللّه سبحانه خلق الناس جميعًا من نفس واحدة تأكيدًا للمساواة بينهم. ثمّ جعلهم أممًا وشعوبًا متعدّدة الألسن، مختلفة الألوان والأجناس متنوّعة الشرائع. ولو شاء غير ذلك فإنّما يقول له كن فيكون.

تفصيلاً لهذه القواعد الكلّيّة، سوف أقتطف ثلاث آيات كريمة من بين العشرات من القرآن الكريم.

LAU Byblos Library

تقول الآية الأولى: {يا أيّها الناس إنّا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبًا وقبائل لتعارفوا إنّ أكرمكم عند الله أتقاكم}[(١)]

تكشف هذه الآية الكريمة عن ثلاث قواعد:

القاعدة الأولى هي الوحدة الإنسانيّة. بمعنى أنّ الناس جميعًا يشكّلون أمّة واحدة خلقهم الله من نفس واحدة. ولقد قال القرآن الكريم {يا أيّها الناس إنّا خلقناكم من ذكر وأنثى.}

القاعدة الثانية هي التنوّع الإنسانيّ حيث تتابع الآية الكريمة {وجعلناكم شعوبًا وقبائل.} أي إنّ هذا التنوّع جُعل بإرادة إلهيّة، وإنّ وجوده هو تجسيد لهذه الإرادة الإلهيّة وتعبير عنها.

القاعدة الثالثة هي أنّ الهدف من هذا التنوّع هو التعارف بين الناس تحقيقًا لوحدة تحفظ التنوّع وتحترمه وتصونه. حيث تكتمل الآية القرآنيّة بتحديد الحكمة من التنوّع بقولها {لتعارفوا، إنّ أكرمكم عند الله أتقاكم.}

فالتعارف هو الجسر الذي يربط بين الجماعات المتنوّعة والمختلفة ولكن لا تعارف من دون معرفة. ذلك أنّ التعارف يقوم أساسًا على المعرفة. ويفترض بالآخر أن يكون مختلفًا حتّى نتعرّف إليه. ويفترض أن نكون نحن مختلفين عنه حتّى يتعرّف إلينا. ومن دون هذا الاختلاف ما كانت هناك حاجة للمعرفة، وما كان للتعارف أساسًا أن يكون. من هنا فإنّ الدعوة القرآنيّة للناس ليتعارفوا هي في حدّ ذاتها دعوة لهم للتعرّف على ما بينهم من اختلافات وللاعتراف

(١) سورة الحجرات – الآية ١٣.

بهذه الاختلافات، ولإدراك حتميّة استمرارها، ولبناء مجتمع إنسانيّ واحد ومتناغم على قاعدة معرفة المختلفين وتعارفهم.

كثيرة هي الإشارات إلى الاختلاف والتنوّع التي وردت في القرآن الكريم، أذكر منها:

{وما كان الناس إلاّ أمّة واحدة فاختلفوا}[(٢)].

{ولو شاء ربّك لجعل الناس أمّة واحدة ولا يزالون مختلفين}[(٣)].

{ولو شاء الله لجعلهم أمّة واحدة ولكن ليدخل من يشاء في رحمته والظالمون ما لهم من وليّ ولا نصير}[(٤)].

لقد شاءت الحكمة الإلهيّة أن يكون الناس رغم وحدة الخالق، ووحدة الخلق أممًا وشعوبًا مختلفة. فالوحدة الإنسانيّة تقوم على الاختلاف والتنوّع وليس على التماثل والتطابق. ذلك أنّ الاختلاف آية من آيات عظمة الله ومظهر من مظاهر روعة إبداعه في الخلق. يقول القرآن الكريم: {ومن آياته خلق السماوات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم إنّ في ذلك لآيات للعالمين}[(٥)]. وبالتالي فإنّ الاختلاف العرقيّ لا يشكّل قاعدة لأفضليّة ولا لدونيّة. فهو اختلاف في إطار الأسرة الإنسانيّة الواحدة، يحتّم احترام الآخر كما هو وعلى الصورة التي خلقه الله عليها.

إذا كان احترام الآخر كما هو لونًا ولسانًا (أي إثنيًّا وثقافيًّا) يشكّل

(٢) سورة يونس، الآية ١٩.
(٣) سورة هود، الآية ١١.
(٤) سورة الشورى، الآية ٨.
(٥) سورة الروم، الآية ٢٢.

LAU-Byblos Library

قاعدة ثابتة من قواعد السلوك الدينيّ في الإسلام، فإنّ احترامه كما هو عقيدة وإيمانًا هو إقرار بمبدإ تعدّد الشرائع السماويّة واحترام لمبدإ حرّيّة الاختيار والتزام بقاعدة عدم الإكراه في الدين.

فالقرآن الكريم يقول: {لكلّ وجهة هو موليها}[٦]. وفي إشارة واضحة إلى تعدّد التوجّهات يقول أيضًا: {وما بعضهم بتابع قبلة بعض}[٧].

{لكلّ أمّة جعلنا منسكًا هم ناسكوه فلا ينازعنّك في الأمر وادع إلى ربّك إنّك لعلى هدًى مستقيم}[٨].

{كلّ أمّة تدعى إلى كتابها اليوم تجزون ما كنتم تعملون}[٩].

معنى ذلك، أنّه مع اختلاف الألسن والألوان، كان من طبيعة **رحمة الله تعدّد الشرائع والمناهج «فالدين واحد والشرائع متعدّدة»**، وهو ما أكّد عليه القرآن الكريم بقوله: {لكلّ جعلنا منكم شرعة ومنهاجًا. ولو شاء الله لجعلكم أمّة واحدة، ولكن ليبلوكم فيما أتاكم. فاستبقوا الخيرات الى الله مرجعكم فينبئكم بما كنتم فيه تختلفون}[١٠]. فالاختلاف الثقافيّ والعرفيّ والدينيّ والمذهبيّ باقٍ حتّى قيام الساعة، والحكم فيه يومئذ لله. والتعامل مع بقائه لا يكون بإلغائه ولا بتجاهله، بل بالتعرّف إليه وتقبّله واحترامه كسنّة دائمة

(٦) سورة البقرة، الآية ١٤٨.
(٧) سورة البقرة، الآية ١٤٥.
(٨) سورة الحجّ، الآية ٦٧.
(٩) سورة الجاثية، الآية ٤٥.
(١٠) سورة المائدة، الآية ٤٨.

من سنن الكون. **وفي إطار الدين الواحد والعقيدة الواحدة، فإنّ** الحقّ واحد كما يقول أبو الوليد الباجيّ في كتاب أحكام الفصول في أحكام الأصول. «وإنّ من حكم بغيره فقد حكم بغير الحقّ. ولكنّنا لم نكلّف إصابته، وإنّما كلّفنا الاجتهاد في طلبه. فمن لم يجتهد في طلبه فقد أثم، ومن اجتهد فأصابه فقد أجر أجرين: أجر الاجتهاد وأجر الإصابة للحقّ. ومن اجتهد فأخطأ فقد أجر أجرًا واحدا لاجتهاده ولم يأثم لخطئه».

هذا يعني أنّ الاجتهاد كعمل فكريّ إنسانيّ مفتوح على الصواب والخطأ. وبالتالي فإنّه ليس مقدّسًا، وإنّه ليس لأحد حقٌّ احتكار الصواب بالمطلق. أو حقّ توجيه اتّهام الفكر المختلف بالخطأ بالمطلق. فمن أبرز صفات السماحة الإسلاميّة أنّ المفكّر أو المجتهد المخطئ لا يؤثّم على خطئه، بل يؤجّر على اجتهاده، حتّى إذا أصاب يؤجّر ثانية لإصابته الحقّ. من هنا قول أبي حنيفة «رأيي صحيح يحتمل الخطأ، ورأي غيري خطأ يحتمل الصواب».

إنّ الاعتقاد بأنّ جماعة **ما في إطار الدين الواحد والإيمان الواحد** هي وحدها التي تفهم النصّ الدينيّ فهمًا صحيحًا ومطلقًا، وبالتالي، فإنّ هذه الجماعة هي وحدها المؤتمنة على الدين، وإن كلّ من هو خارج الالتزام بمفهومها، وبها، هو خارج على الدين والإيمان، هذا الاعتقاد، يتناقض في الجوهر وفي الأساس **مع مبدإ الاجتهاد الذي وضع له الإسلام قواعد وأسسًا علميّة ومنهجيّة واضحة، كما يتناقض** مع الموروث الفكريّ الدينيّ كمعطًى ثقافيّ واجتهاديّ والذي يشكّل ثروة فكريّة لسلسلة غنيّة من التجارب الإنسانيّة في الفهم الإنسانيّ للنصّ الإلهيّ المقدّس. يرسي الإسلام قواعد لعلاقة الإنسان

LAU Byblos Library

بنفسه. ولعلاقته بأخيه الإنسان (سواء كان مؤمنًا أو غير مؤمن) ولعلاقته بمجتمعه. ولعلاقته بربّه. هذه القواعد الكلّيّة تشمل قضايا وأمورًا حياتيّة تتغيّر بتغيّر الأزمان والمجتمعات. ولذلك فإنّ الحكمة الإلهيّة قضت بصياغة النصوص الدينيّة بحيث تترك المجال مفتوحًا أمام الفكر الإنسانيّ لفهمها وهضمها ولاستنباط الأحكام منها وفقًا للمستجدّات والمتغيّرات التي تواكب حركة التطوّر الإنسانيّ.

وفي الأساس أيضًا لا تكون الوحدة إلاّ مع الآخر. والآخر لا يكون إلاّ مختلفًا. وإلاّ فإنّه لا يكون آخر. هذا يعني أنّ المحافظة على الوحدة تتطلّب المحافظة على الآخر. وأنّ استمرارها هو استمرار له. وهو يعني بدوره أنّ الوحدة يجب أن لا تؤدّي بل يجب أن لا تعني أساسًا محاولة إلغاء الآخر أو تذويبه، وإلاّ تصبح وحدة مع الذات. فما من وحدة قامت واستمرّت وازدهرت إلاّ وفيها تماهٍ للآخر. وما من وحدة تهاوت وتفتّتت إلاّ نتيجة امتهان حقّ الآخر المكوّن لها في أن يكون نفسه، أي أن يكون آخر.

يتحدّث فرويد عن نرجسيّة الاختلاف. ويقول إنّه مهما كان الاختلاف محدودًا فإنّه يحتلّ موقع القلب في هويّة كلّ منّا.

لا يتناقض الاختلاف مع الوحدة الإنسانيّة، فالعلاقة التكامليّة بين الوحدة والاختلاف تبرز من خلال المبادئ الثلاثة التالية التي قال بها القرآن الكريم:

المبدأ الأوّل هو التداول: {وتلك الأيّام نداولها بين الناس}[١١]. اذ لو كان الناس كلّهم شعبًا واحدًا أو إثنيّة واحدة أو على عقيدة

(١١) سورة آل عمران، الآية ١٤٠.

واحدة وفكر واحد، لما كانت هناك حاجة للتداول. ولأنّهم مختلفون، ولأنّ الإرادة الإلهيّة شاءت أن يكونوا مختلفين، كان لا بدّ من التداول. والتداول يعني تواصل الإنسانيّة واستمرارها بما هو مناقض لمقولة نهاية التاريخ. فالتداول حياة، والنهاية موات.

المبدأ الثاني هو التدافع: {ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض}[١٢]. فالتدافع – وليس التحارب ولا التصادم – هو تنافس ارتقائيّ وتطويريّ للمجتمعات الإنسانيّة المختلفة. ذلك أنّ المجتمعات هي كالمياه، إذا ركدت أسنت، وإذا تحرّكت وتدافعت أمواجها، تعانقت مع حركة الضوء والريح ممّا يوفّر لها عناصر الحياة والانتعاش والنموّ والتقدّم. فمن دون الاحتكاك الفكريّ والتلاقح الثقافيّ والتدافع الحضاريّ بين الناس المختلفين والمتنوّعي الثقافات، يفقد الذهن عطشه إلى المعرفة التي هي عود الثقاب الذي يلهبه. إنّ الاختلاف بين الناس وما يشكّل الاختلاف من تدافع هو أحد أهمّ مستلزمات عدم فساد الأرض.

المبدأ الثالث هو التغاير: {وما من دابّة في الأرض ولا طائر بجناحيه إلاّ أمم}[١٣].

{ولكلّ أمّة رسول}[١٤].

{كذلك أرسلناك في أمّة قد خلت من قبلها أمم}[١٥].

(١٢) سورة البقرة، الآية ٢٥١.
(١٣) سورة الأنعام، الآية ٣٨.
(١٤) سورة يونس، الآية ١٠.
(١٥) سورة الرعد، الآية ١٣.

LAU-Byblos Library

فالتغاير والاختلاف هو القاعدة، وهي قاعدة عصيّة على التجاوز، تشكّل الثابت الدائم في المجتمعات الإنسانيّة منذ بدء الخلق وحتّى نهاية الزمن.

ولذلك أرسى الله قاعدة التعارف المكمّلة لقاعدة الاختلاف والتغاير. والقاعدتان معًا، تشكّلان الأساس الذي تقوم عليه الأخوّة الإنسانيّة التي لا سلام ولا استقرار من دونها.

لقد قال الإسلام بالتعارف بين الجماعات البشريّة ولم يقل بالتسامح. كان نيتشه على حقّ عندما اعتبر «التسامح إهانة للآخر» لما يتضمّنه من فوقيّة المتسامِح تجاه المتسامَح معه.

إنّ علاقة الإسلام بالرسالات السماويّة التوحيديّة **أي تلك التي تؤمن بالله الواحد الأحد** ليست علاقة تسامحيّة ولكنّها علاقة إيمانيّة. **والمشترك الإيماني هنا هو الإيمان بوحدانيّة الله ربّ العالمين وبرسله وأنبيائه جميعًا وبما جاءوا به من عند الله وبوحي منه.** ففي القرآن الكريم نصّ واضح بذلك {قولوا آمنّا بالله وما أنزل إلينا وما أُنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحق ويعقوب والأسباط وما أُوتي موسى وعيسى وما أوتي النبيّون من ربّهم لا نفرّق بين أحد منهم ونحن له مسلمون}[١٦].

وشتّان بين العلاقة القائمة على الإيمان، وتلك القائمة على التسامح. فالعلاقة الأولى نديّة تقوم على الاعتراف بالحقّ واحترام الاختلاف، بينما الثانية فوقيّة، تقوم على إنكار الحقّ والاستعلاء على المختلَف معه.

(١٦) سورة البقرة، الآية ١٣٦.

الآية الثانية التي أقتطفها من القرآن الكريم تخصّ أهل الكتاب من مسيحيّين ويهود. وتقول الآية: {قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ألاّ نعبد إلاّ الله ولا نشرك به شيئًا ولا يتّخذ بعضنا بعضًا أربابًا من دون الله}[١٧].

فالدعوة إلى كلمة سواء هي في الأساس دعوة إلى البحث **عن الجوامع القيميّة والأخلاقيّة** المشتركة التي تقوم عليها العلاقات بين المؤمنين بإله واحد. **أمّا إذا تعدّدت وسائل تعبيراتهم عن هذا الإيمان وممارستهم له، فإنّ الله يحكم بيننا يوم القيامة فيما نحن فيه مختلفون، وذلك على قاعدة لكم دينكم ولي ديني..**

أمّا الآية الثالثة فهي الدعوة إلى معالجة الاختلافات والتباينات بالتي هي أحسن. وتقول الآية الكريمة: {ادفع بالتي هي أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنّه وليّ حميم}[١٨]. والدعوة إلى التعامل حتّى مع العدوّ بالتي هي أحسن تناقض اللجوء إلى العنف والإرهاب وترفض الإلغائيّة. فالدعوة الإلهيّة إلى الدفع بالتي هي أحسن ليست مقتصرة على العلاقات بين المسلمين خاصّة أو المؤمنين عامّة، بل إنّها تتّسع لتشمل العلاقات بين الناس جميعًا.

إنّ من شأن التعصّب للدين أو للمذهب أو للجماعة أن يقيم جُزُرًا من التنوّع المتباعدة والجاهلة للآخر، وبالتالي المتشكّكة فيه والمستنفرة دائمًا لمواجهته. وهذا تنوّع خارج إطار الوحدة. بل رافض لها. أمّا التعارف فإنّه على العكس من ذلك يقيم وحدة في إطار التنوّع

(١٧) سورة آل عمران، الآية ٦٤.

(١٨) سورة فصّلت، الآية ٣٤.

LAU Byblos Library

تتعرّف على الآخر وتعترف به، وتبادله الاحترام والثقة والمحبّة، وهذه وحدة في إطار التنوّع.

في العلاقات الإنسانيّة سلبيّتان لا تصنعان إيجابيّة: «وحدة تعسّفيّة مفروضة بالقوّة تطمس التنوّع (كما كان الامر في الاتّحاد السوفياتيّ السابق)، وتعدّدية مطلقة ومتفلّتة تدير ظهرها للآخر المختلف وتأبى الاعتراف بالآخر أو حتّى بالتآلف معه»، (كما هو الأمر اليوم في البلقان وفي مناطق أخرى من العالم).

إنّ الدعوة إلى التعارف الذي يقوم على المعرفة، هو أحد أسمى دعوات الله للإنسان، والأساس الذي تقوم عليه أخوّة إنسانيّة تغتني بالاختلاف وتحترمه وتجعل منه قاعدة للتعاون والتوافق والمحبّة.

الحوار: الضرورات والمحاذير

مقدّمة:

في الأساس لا يمكن حلّ مشكلة لا نعترف بوجودها. إنّ إنكار مشكلة موجودة هو خداع للنفس. وهو نوع من أنواع الاطمئنان الوهميّ. والاطمئنان الوهميّ هو البوّابة العريضة إلى أخطر أنواع القلق. والقلق هو فتيل الانفجار.

إنّ تعريف المشكلة هو نصف الطريق إلى حلّها. والتعريف يبدأ أوّلاً بالاعتراف. الاعتراف بعناصر المشكلة وبمقوّماتها. والاعتراف بالمتأثّرين بها بمشاعرهم وأحاسيسهم. بآمالهم وآلامهم. بمعاناتهم وتطلّعاتهم. والاعتراف بالمؤثّرين فيها بحساباتهم ومصالحهم بمعادلاتهم ومواقعهم. بتحالفاتهم وخصوماتهم.

بعد أن نحدّد المشكلة انطلاقًا من هذه المعطيات كلّها، نضع أنفسنا في موقع الآخر المتأثّر بها. ونبحث من ثمّ عن الحلّ ونحن في موقع الآخر. حتّى إذا خرجنا إلى موقعنا في الطرف الثاني من المعادلة، تكون رؤيتنا أكثر وضوحًا، ويكون تعاملنا أكثر موضوعيّة، ويكون حكمنا أكثر عدالة وإنصافًا. أو على الأقلّ، يكون أقلّ ظلمًا وافتئاتًا.

بغير هذه الآليّة يتعذّر علينا معالجة اختلافاتنا أيًّا كانت الصيغة التي

LAU-Byblos Library

تتّخذها. وما لم نتعامل مع هذه الاختلافات بمحبّة وحكمة، فإنّ نسيج علاقاتنا المشتركة يكون أوهى من خيط العنكبوت.

إنّ الاختلاف في المجتمعات الإنسانيّة هو أمر طبيعيّ. وهو سنّة من سنن الله في خلقه. والضابط للاختلاف لا يكون بإنكار الآخر أو بإلغائه، ولا يكون بتسفيه فكره أو رفضه أو كتمه، إنّما يكون باحترام حرّيّته في أن يكون نفسه فكرًا وعقيدة وثقافة ومنهج حياة. ويكون بالاستماع إليه وبمحاورته بالتي هي أحسن.

العلاقات المتشابكة بين الأمم والدول

تميّز العقد الأخير من القرن العشرين المنصرم بتصاعد الخلافات والصراعات الدينيّة والإثنيّة في العالم حدّة وعنفًا. فقد تزامن سقوط النظام العالميّ السابق وانتهاء الحرب الباردة مع انبعاث سياسات يمينيّة متطرّفة في أوروبّة الغربيّة وفي الولايات المتّحدة. أمّا في آسيا وأفريقيا، فقد تفجّرت من جديد الصراعات التي بدت لبعض الوقت براكين خامدة.

لم يعد استقلال أيّ دولة كما كان قبل عقدين سابقين. ولم تعد العلاقات بين الدول والمجتمعات على الصورة التي كانت عليها. فالاستثمارات الأجنبيّة (والتي تنمو بأسرع من وتيرة نموّ الاقتصاديّات الوطنيّة) تحدّ من قدرة الحكومات المحلّيّة على صياغة اقتصاديّاتها منفردة، وتربطها بشبكة كثيفة من الحاجات والمصالح الدوليّة، التي لا قبل لها على الإفلات منها. وهكذا فإنّه إذا كان صحيحًا القول

إنّ المتغيّرات الدوليّة تدفعنا نحو المزيد من التداخل والتقارب، فإنّه صحيح أيضًا القول إنّ الدفاع اليائس عن الاختلافات المميّزة (ثقافيّة - تاريخيّة - دينيّة - لغويّة) والتي تحافظ على تميّزاتنا الإنسانيّة، هو حاجة ملحّة بقدر مماثل. فالشخصيّة الإنسانيّة تقوم على رموز تحمل عناصر الاختلاف والتمايز. وقد أطلق فرويد على ذلك اسم «نرجسيّة التمايزات الصغيرة». ذلك أنّه ليس مهمًّا حجم رموز هذه الاختلافات لأنّ في مقدورنا أن نجعل من أصغرها ركنًا أساسيًّا من أركان شخصيّتنا. من هنا ضرورة وأهمّيّة تعميم وترسيخ ثقافة الحوار.

ثقافة الحوار في الإسلام

تقوم ثقافة الحوار في الإسلام على قواعد عامّة وثابتة. من مؤشّراتها ما جاء في القرآن الكريم:

«لا إكراه في الدين» (البقرة - ٢٥٦) - «وقل الحقّ من ربّكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر» (الكهف - ٢٩) - «فاعبدوا ما شئتم من دونه» (الزمر- ١٥) - «لكم دينكم ولي دينِ» (الكافرون- ٦) - «ولو شاء ربّك لآمن من في الأرض كلّهم جميعًا، أفأنت تكره الناس حتّى يكونوا مؤمنين» (يونس - ٩٩) - «ولو شاء ربّك لجعل الناس أمّة واحدة» (هود ١١٨) - «إنّ الله يحكم بينكم يوم القيامة فيما كنتم فيه تختلفون» (الحجّ - ٦٩).

وتقدّم ثقافة الحوار في الإسلام نماذج وأمثلة تشكّل قاعدة من أهمّ قواعد العلاقات بين الناس على اختلاف أديانهم وعناصرهم.

فالثقافة الإسلاميّة تؤمن بالتنوّع الإنسانيّ على أنّه آية من آيات الله، «ومن آياته خلق السماوات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم إنّ في ذلك لآيات للعالمين» (الروم – ٢٢)، كما تؤكّد هذه الثقافة على حرّيّة الاختيار، «إنّا هديناه النجدين» (البلد – ١٠)، أمّا المساءلة والمحاسبة فإنّ الله سبحانه وتعالى هو الذي يحكم بين الناس يوم القيامة فيما كانوا فيه يختلفون. ولذلك تدعو الثقافة الإسلاميّة إلى تفهّم الآخر فكرًا وعقيدة ورؤًى، تعزيزًا للتعرّف عليه، وللتفاهم معه على أساس ما هو مؤمن به من شرعة ومنهاج «لكلّ جعلنا شرعة ومنهاجًا» (المائدة – ٤٨).

وللحوار في الثقافة الإسلاميّة منطلقات تحدّدها على النحو التالي:

المنطلق الأوّل: أن يكون هدف الحوار عبادة الله الواحد وعدم الشرك به. «قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ألاّ **نعبد إلاّ الله** ولا نشرك به شيئًا ولا يتّخذ بعضنا أربابًا من دون الله فإنّ تولّوا فقولوا اشهدوا بأنّا مسلمون».

هذا يعني أنّه بالنسبة للإسلام فإنّ الأولويّة العقيديّة هي عبادة الله وعدم الشرك به، فإذا لم يتحقّق ذلك بحوار الكلمة السواء، فما على المسلمين إلاّ أن يقولوا «اشهدوا بأنّا مسلمون؛ ذلك «أنّ الله يحكم بينكم يوم القيامة فيما كنتم فيه تختلفون» (سورة الحجّ – الآية ٦٩).

المنطلق الثاني: أن يكون الحوار بالتي هي أحسن. «ولا تجادلوا أهل الكتاب إلاّ بالتي هي أحسن». (سورة العنكبوت – الآية ٤٦).

أمّا **المنطلق الثالث** للحوار الإسلاميّ–المسيحيّ فإنّه يتجاوز موضوع الإيمان الإبراهيميّ الواحد، إلى أمر حميم جدًّا يقتصر على المسيحيّين دون غيرهم من أهل الكتاب. فالقرآن الكريم يقول في سورة المائدة – الآية ٨٢: «ولتجدنّ أقربهم مودّة للّذين آمنوا الذين قالوا إنّا نصارى ذلك بأنّ منهم قسّيسين ورهبانًا وأنّهم لا يستكبرون». وهذا يعني أنّ من مقوّمات الودّ الإسلاميّ تجاه النصارى أنّ منهم قسّيسين ورهبانًا علمًا بأن لا رهبانيّة ولا كهنوت في الإسلام. ومن صفات الرهبان والقساوسة المحبّبة عند الله أنّهم لا يستكبرون.

ويقول القرآن الكريم أيضًا في سورة البقرة الآية ٦٢ «إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئين، من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحًا فلهم أجرهم عند ربّهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون».

في ضوء هذه المنطلقات الثلاثة يمكن القول إنّه لا يكون الحوار إلاّ مع الآخر، وإلاّ يصبح حوارًا مع الذات. والآخر لا يكون إلاّ مختلفًا وإلاّ تنتفي الحاجة إلى الحوار. لذلك فإنّ الركيزة الأولى للحوار هي القبول بالتعدّد وبالاختلاف معًا. يشكّل هذا القبول ميزة من ميزات الفقه الإسلاميّ. فالقرآن الكريم يخاطب المؤمنين بقوله «واعتصموا بحبل الله جميعًا ولا تفرّقوا» (سورة آل عمران – الآية ١٠٣) وهو لم يقل ولا تختلفوا. ذلك أنّ الاختلاف سنّة من سنن الله في الخلق غير خاضعة لأيّ تبديل أو تحويل. يؤكّد ذلك القرآن الكريم بقوله: «ولو شاء ربّك لجعل الناس أمّة واحدة ولا يزالون مختلفين». (سورة هود – الآية ١١٨).

LAU Byblos Library

إنّ من العبث إلغاء الاختلاف. ومن المستحيل تحويله إلى وفاق مطلق. ولكن من الممكن جدًّا، بل من الضروريّ عدم تحويل الاختلاف إلى خلاف.

أرسى مجتمع المدينة المنوّرة في عهد النبيّ محمّد عليه السلام قاعدة لإقامة نسق تعاونيّ بين شتّى فئات الناس من مؤمنين وأهل كتاب ويهود. الوثيقة النبويّة أقرّت أصحاب الآراء على آرائهم وتكفّلت بحمايتهم كما هم. قام مجتمع المدينة على قاعدة نشر الدعوة مع احتضان الاختلاف.

كذلك حاور النبيّ صلّى الله عليه وسلّم نصارى نجران في بيته في المدينة المنوّرة وأحسن وفادتهم. وعندما حان وقت صلاتهم لم يجد النبيّ أيّ غضاضة في دعوتهم، كما تذكر روايات ثقة، إلى أداء صلاتهم. إنّ العقيدة، في الإسلام، تستقرّ بالفكر اختيارًا ولا تلصق باللسان قهرًا وإجبارًا. والآية القرآنيّة تقول «لا إكراه في الدين» (سورة البقرة – الآية ٢٥٦)، والـ «لا» هنا نافية وليست ناهية. أي إنّها لا تعني لا تكرهوا الناس في الدين، ولكنّها تعني لا يكتمل الدين وهو لا يكون في الأساس بالإكراه.

على أساس السابقة النبويّة في دولة المدينة الأولى، فإنّ الإسلام لا يضيق بتنوّع الانتماء العقيديّ، ولا يؤمن بالنقاء العرقيّ (لا فضل لعربيّ على أعجميّ إلاّ بالتقوى). فإذا كان التنوّع من طبيعة تكوين المجتمع، فإنّ الحوار هو الطريق الوحيد الذي يؤدّي بالاختيار الحرّ إلى الوفاق والتفاهم والوحدة. ذلك أنّ البديل عن الحوار هو القطيعة والانكفاء على الذات وتطوير ثقافة الحذر والشكّ والعداء للآخر.

LAU Byblos Library

وفي القرآن الكريم أمثلة تشكّل قواعد عامّة للحوار الإسلاميّ مع الآخر، من هذه الأمثلة:

* حوار الله مع الشيطان
* حوار الله مع الأنبياء
* حوار الله مع عباده يوم القيامة
* حوار الأنبياء مع الناس
* حوار الناس مع الناس

تتمحور ثقافة الحوار الإسلاميّ–المسيحيّ حول:

أوّلاً، حوار الحياة. وهو يعني الحياة مع الآخر و الاهتمام به، وتفهُّم خلفيّاته والاعتراف بتميّزاته، ومن ثمّ بناء عيش مشترك معه على قواعد التفهّم والاعتراف والاحترام.

ثانيًا، حوار العمل. وهو يعني العمل معًا وطنيًّا واجتماعيًّا واقتصاديًّا وإنسانيًّا. ومن شأن ذلك أن يحقّق انسجامًا مجتمعيًّا وتداخلاً في العلاقات وتكاملاً في المصالح ووحدة واقعيّة في المصير.

ثالثًا، حوار النقاش، النقاش الفكريّ وحتّى العقيديّ؛ ليس بهدف توحيد العقائد، إنّما بهدف بناء قاعدة وطنيّة تستقوي بالقيم الأخلاقيّة التي تدعو إليها الرسالات السماويّة لتحقيق التفاهم بين أهلها. والوسيلة إلى ذلك لا تكون بالتوقّف أمام التباينات، بل بالبحث عن المشترك فيما بينها، والمشترك جوهريّ وكثير.

رابعًا، حوار التجارب، بما في ذلك التجارب الدينيّة. وهنا أيضًا ليست الغاية ممارسة العبادة مثل الآخر، ولكن إدراك الحقيقة بأنّ الآخر يمكن أن يعبد الله بطريقة مختلفة. ففي عقيدتنا أنّ الدين واحد والشرائع مختلفة. وفي عقيدتنا أيضًا أنّ الله خلق الناس شعوبًا وقبائل ليتعارفوا. وأنّه لو شاء خلقهم أمّة واحدة. وأنّ من آياته تعدّد ألسنتنا وألواننا، وأنّه هو الذي يحكم بيننا يوم القيامة.

في أهداف الحوار

إنّ للحوار أهدافًا مختلفة. فهو إمّا أن يكون وسيلة لتنفيس أزمة ومنع انفجارها. أو أن يكون سعيًا لاستباق وقوع الأزمة ومنع تكوّن أسبابها، وإمّا أن يكون محاولة لحلّ أزمة قائمة واحتواء مضاعفاتها. في هذه الحالات الثلاث يتحتّم العمل على:

١ – إبراز الجوامع المشتركة في العقيدة والأخلاق والثقافة.

٢ – تعميق المصالح المشتركة في الإنماء والاقتصاد.

٣ – توسيع مجالات التداخل في النشاطات الاجتماعيّة الأهليّة (كالأندية الرياضيّة والجمعيّات الكشفيّة والمؤسّسات التعليميّة والاستشفائيّة).

٤ – التأكيد على صدقيّة قيم الاعتدال وتوسيع قاعدته التربويّة.

٥ – إغناء الثقافة الحواريّة التي تقوم على عدم رفض الآخر، والانفتاح على وجهة نظره واحترامها؛ وعدم التمترس وراء اجتهادات فكريّة صدئة من خلال التعامل معها كمقدّسات ثابتة غير قابلة لإعادة النظر.

إنّ أيّ حوار يستلزم من حيث المبدأ تحديدًا مسبقًا لأمرين أساسيّين: الأمر الأوّل هو على ماذا نتحاور. والأمر الثاني هو لماذا نتحاور. أي إنّه لا بدّ من تحديد آليّة الحوار وأهدافه.

وقعت التجارب السابقة للحوار الإسلاميّ–المسيحيّ في عدّة أخطاء ممّا حال دون تحقيق أيّ تقدّم إيجابيّ حقيقيّ وفعّال ومؤثّر في العلاقات الإسلاميّة – المسيحيّة. فمبادرات الحوار مع المسلمين كانت تأتي على الأغلب من الغرب عامّة ومن المسيحيّين الغربيّين خاصّة. وكانت تقفز بالتالي من فوق المسيحيّة العربيّة. ليس للتقليل من شأنها فقط أوتصويرها وكأنّها مجرد كنيسة تابعة للغرب وبالتالي تابعة لمفاهيمه ولقيمه ولإستراتيجيّته وهي ليست كذلك حتمًا، إنّما لاستبعاد القيم الثقافيّة الإسلاميّة التي تشكّل ركنًا من أركان الشخصيّة المسيحيّة العربيّة. كانت مادّة الحوار هي التي تحدّد أهدافه. ولم يكن من أهدافه التوفيق لذاته، بل التوصّل إلى حدّ أدنى من التفاهم الذي يمكن توظيفه لامتصاص ردّات فعل إسلاميّة ناتجة أحيانًا إمّا عن أزمات سياسيّة، أو عن خيبات أمل اقتصاديّة، وغالبًا عن اهتزاز الثقة بالغرب، أو حتّى انعدامها.

يزيد من هذا اللاتكافؤ الحواريّ طريقة تحديد مواضيع الحوار واختيارها. فنرى مثلاً كيف كانت تنطلق حملات اتّهام الإسلام بعدم احترام حقوق الإنسان عامّة، وحقوق المرأة خاصّة، ثمّ كيف كانت تنظّم المؤتمرات والندوات لبحث مواضيع حقوق الإنسان من وجهتي نظر الإسلام والمسيحيّة. فتعقد هذه اللقاءات الحواريّة انطلاقًا من اتّهام مسبق للإسلام، الأمر الذي يضع المحاور المسيحيّ في موضع الهجوم أو الناقد، والمحاور المسلم في موضع الدفاع عن

النفس. الأوّل في موقع قوّة المتّهِم (بكسر الهاء) والثاني في موقع ضعف المتّهَم (بفتح الهاء).

ومع هذا اللاتكافؤ واللاتوازن تجري الحوارات وفي ذهنيّة كلّ من الجانبين أهداف غير معلنة، أبعد ما تكون في الحالتين عن سموّ الروحانيّة الدينيّة أو عن الرغبة الصادقة في اكتشاف آفاق معرفيّة وإيمانيّة مجهولة. فالغرب كان يوظّف الحوار بهدف التعرّف بشكل أفضل على عقليّة المسلمين ودراسة التحوّلات المستجدّة في الفكر الإسلاميّ عن قرب لتسهيل عمليّة الاحتواء والاستيعاب والتدجين. أمّا المحاور المسلم فكان يقدِم على الحوار إمّا لإثبات حسن النيّة تجاه الحضارة الغربيّة، أو للتخفيف من وقع أزمة الضمير الأوروبّيّ تجاه اليهود وبالتالي بهدف السعي لفكّ الارتباط بين المسيحيّة الغربيّة (والإنجيليّة الأميركيّة خاصّة) والحركة الصهيونيّة. تكوّنت عناصر الثقافة والتقاليد الثقافيّة الإسلاميّة ونمت وتطوّرت بتناغم أساسيّ مع الدين. وهذا يعني أنّ فكّ الارتباط بين الدين والثقافة الإسلاميّة يجرّد هذه الثقافة من هويّتها ويقتلعها من جذورها الروحيّة. وعلى العكس من ذلك فإنّ الثقافة الغربيّة الحديثة تكوّنت خارج الدين وفي أحيان كثيرة قامت على تحدّيه وعلى التناقض معه. وهذا يعني أنّ نموّها أو تطوُّرها يتطلّب دائمًا الإبقاء على الحالة التمرّديّة والانقلابيّة للثقافة على الدين، والعمل على عزله عن التدخّل أو التأثير في مسيرتها.

أدّى ذلك إلى قيام الهوّة الواسعة بين الدين والعلمانيّة، أي بين ما هو إلهيّ وما هو بشريّ، بين ما هو مقدّس وما هو دنيويّ، حيث الهيمنة دائمًا وبالضرورة للدنيويّ.

من هنا التناقض بين الثقافة الغربيّة والثقافة الإسلاميّة.

إنّ التشخيص الأوروبّيّ لواقع العالم الإسلاميّ يقوم أساسًا على هذا التناقض. فالغرب يعزو تأخّر المجتمعات الإسلاميّة إلى تمنّعها عن فكّ ارتباطها الثقافيّ بالدين. وهو يرى أنّ هذه المجتمعات تقصّر عن مواكبة المسيرة الحضاريّة لأنّها غير قادرة على أن تحذو حذوه بصناعة ثقافة لا دينيّة.

في الثقافة الغربيّة من الدين ماضٍ. والتمسّك بالدين هو ارتداد عن المستقبل. من هنا فإنّ الثقافة الغربيّة لا ترفض الإسلام كإسلام فقط، ولكنّها ترفض الدين من حيث هو مكوّن لثقافة عصريّة. وتعتبر التمسّك به حجر عثرة في وجه انتشار الحضارة الإنسانيّة وعولمتها.

تميّزت الحضارة الإسلاميّة بقدرتها على التكيّف مع وعلى التعلّم من الحضارات الأخرى. ولم تمارس في أيّ مرحلة من مراحلها دورًا إلغائيًّا أو امتصاصيًّا للحضارات الأخرى. أمّا الحضارة الغربيّة فإنّها تؤمن بفوقيّتها وتحاول أن تفرض نفسها انطلاقا من هذه الفوقيّة على كلّ الحضارات الأخرى. وبالتالي فإنّ المشكلة الجوهريّة لا تكمن في رفض الحضارات الضعيفة لهذا التكيّف، بقدر ما تكمن في إصرار الحضارة الغربيّة بفوقيّتها وليس بتفوّقها على فلسفة الامتصاص والإلغاء.

مرّ حوالي الألف عام من الصراعات بين الإسلام والغرب ولا أقول بين الإسلام والمسيحيّة. تركت هذه الصراعات آثارًا عميقة في الذاكرة التاريخيّة لكلّ منهما، يغذّيها باستمرار التراث الثقافيّ

المكتنز بصور الاستعداء ومشاعر الكراهية. ومن الواضح اليوم أنّ ثمّة شعورًا في العالم الإسلاميّ بأنّ العلاقات مع العالم الغربيّ تمرّ في مرحلة التأسيس لصراع عقائديّ–حضاريّ يستهدف إلغاء الآخر وأنّ الآخر المستهدف بالإلغاء وبالاستعداء هو الإسلام ثقافةً وحضارة، على النحو الذي فلسفه الكاتب الأميركيّ صموئيل هانتنغتون في نظريّته حول صراع الحضارات.

لا يستطيع العالم الإسلاميّ أن يقف في وجه هذا المدّ الإلغائيّ بمجرّد الرفض. فالرفض لم يعد ممكنًا واقعيًّا بعد أن أنتجت هذه الحضارة كلّ الوسائل التي تمكّنها من تعميم ثقافتها وقيمها وأذواقها على الآخرين. ولكنّ العالم الإسلاميّ يستطيع بما في الإسلام من قيم ومن سماحة وبالانفتاح على الحضارة الإنسانيّة وبالمشاركة في صناعتها وبالمساهمة في إبداعاتها، أن يقف في وجه المدّ الإلغائيّ الذي يتعرّض له. بل إنّه يستطيع أن يضفي عمقًا روحيًّا على هذه الحضارة وأن يهذّب سلوكها بحيث تكون أكثر إنسانيّة ممّا هي عليه الآن.

ولأنّ الحضارة هي تراكم ثقافات تفرز قيمًا مشتركة تعيد صياغة حياة الإنسان، فإنّ للمسلمين من ثقافاتهم ومن قيمهم الدينيّة السمحة ما يؤهّلهم للمساهمة في عمليّة نقل الإنسان إلى حقبة حضاريّة جديدة، تحترم الآخر فردًا أو جماعة وتعترف به وبمنظومة قيمه وبحقّه في أن لا يكون إلاّ نفسه.

لقد وضعت مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز للحوار بين أهل الأديان والثقافات المختلفة، وضعت المسلمين

أمام مرحلة جديدة من مراحل الحوار الذي يستهدف تجسير العلاقات بين مكوّنات الأمم المختلفة والمجتمعات المتنوّعة والمتعدّدة. ذلك أنّه بموجب هذه المبادرة أصبح الجانب الإسلاميّ داعيًا إلى الحوار وليس مدعوًّا إليه.

ويحدث ذلك في مطلع القرن الواحد والعشرين الذي يتّسم بعولمة جارفة تتصارع فيها القيم الأصيلة مع القيم الوافدة، ممّا يتطلّب التنبّه إلى الأمور الآتية:

الأمر الأوّل هو أنّ الحضارة الغربيّة الحاليّة ليست حضارة مسيحيّة، فأوروبّة تعزو نهضتها إلى فكّ ارتباطها بالدين. وهي تعزو تأخّر العالم الإسلاميّ إلى الموقع المؤثّر للدين في حياة الناس وفي مجتمعاتهم. لا يكفي القول إنّ ذلك ليس صحيحًا، ولكنّه يتطلّب توضيح عدم صحّته بالحوار، وبالتي هي أحسن.

الأمر الثاني هو أنّ الإسلام ليس العرب. فالمسلمون غير العرب هم أكثر عددًا وأوسع انتشارًا، ثمّ إنّ ثمّة عربًا أقحاحًا غير مسلمين.

لذلك فعندما نتحدّث عن حوار إسلاميّ–مسيحيّ، فنحن لا نتحدّث عن حوار شرقيّ غربيّ أو عربيّ–أوروبّيّ. وبالتالي فنحن ملزمون علميًّا وأخلاقيًّا بوجوب التحرّر من الالتزامات المحدودة التي تفرضها معادلات هذا النوع من الحوار.

الأمر الثالث هو أنّنا عندما نقيّم علاقاتنا مع الغرب، أو عندما يقيّم الغرب علاقاته معنا، نقفز نحن، ويقفز هو، من فوق المسيحيّين العرب. ونتجاهل – نحن والغرب – الدور الذي قام به المسيحيّون العرب في الحضارة العربيّة–الإسلاميّة، والذي يقومون

به الآن في صناعة ازدهار أوطانهم العربيّة، وكذلك في أداء الدور الهامّ كجسر اتّصال وتواصل وليس مجرّد كمّ مُستبعَد منّا ومُستغَلّ من الغرب. لعلّ أسوأ ما في هذا الخطأ الشائع هو أنّنا – نحن والغرب – عندما نقفز من فوق الحضور المسيحيّ العربيّ نرتكب جريمة أخلاقيّة وعلميّة بسوء توصيفنا لحقيقة أنّ العرب المسيحيّين يشكّلون جزءًا أصيلاً وعضويًّا من جسد الأمّة. فبعضنا، ولو قلّة ناشزة، يبادر في أوقات الأزمات إلى تصنيف المسيحيّين العرب طابورًا خامسًا للغرب ورأس جسر له في قلب الأمّة تسهيلاً لإطلاق حكم بالإدانة الجماعيّة. وهذا خطأ فادح تترتّب عليه جرائم وطنيّة فادحة. أمّا الغرب، فهو عندما يقفز من فوق المسيحيّين العرب فإنّه يرتكب جريمة سوء استغلال التزامهم بعقيدتهم الدينيّة. إذ يحاول أن يجعل منهم أقلّيّة – وهم جزء من الأكثريّة العربيّة – وأن يجعل من نفسه حاميًا للأقلّيّات، وتاليًا حاميًا لهم، مانحًا نفسه شرعيّة التدخّل باسمهم دون موافقتهم، وحتّى رغمًا عنهم، كما حدث في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين.

خاتمة:

في عام ١٨٥٦ وجّه القنصل الفرنسيّ في بيروت المسيو بلونش مذكّرة إلى وزير خارجيّة بلاده قال فيها: «الحقيقة الكبرى والأبرز التي تحضر أثناء دراسة هذه البلدان هي المكانة التي يحتلّها الفكر الدينيّ في أذهان الناس، والسلطة العليا التي يشكّلها في حياتهم. فالدين يظهر حيث كان، وهو بارز في كلّ المجتمع الشرقيّ، في

الأخلاق وفي اللغة والأدب وفي المؤسّسات.. وترى أثره في كلّ الأبواب.. الشرقيّ لا ينتمي إلى وطن حيث ولد، الشرقيّ ليس له وطن، والفكرة المعبّرة عن هذه الكلمة، أي عن كلمة وطن، أو بالأحرى عن الشعور الذي توقظه، غير موجودة في ذهنه، فالشرقيّ متعلّق بدينه كتعلّقنا نحن بوطننا. وأمّة الرجل الشرقيّ هي مجموعة الأفراد الذين يعتنقون المذهب الذي يعتنقه هو، والذين يمارسون الشعائر ذاتها، وكلّ شخص آخر بالنسبة إليه هو غريب..».

لا تقتصر هذه الظاهرة على المسلمين وحدهم، ولكنّها تشمل المسيحيّين وكذلك اليهود. وفي هذا الشرق – كما في معظم مناطق العالم – يتداخل الإيمان الدينيّ مع الخلفيّات الثقافيّة ومع المقوّمات العنصريّة الغنيّة في تعدّدها وتنوّعها، الأمر الذي يجعل الحوار جسر التواصل وركن التفاهم بين مكوّنات هذه المجتمعات.

إنّ العالم العربيّ يتمتّع بمميّزات تجعله دائمًا عرضة لتدخّلات خارجيّة. من هذه المميّزات: الصروح الدينيّة الإسلاميّة في مكّة المكرّمة وفي المدينة المنوّرة وما بينهما، والصروح المسيحيّة في فلسطين عامّة والصروح الإسلاميّة والمسيحيّة والتي تتعرّض إلى التهويد أو الهدم في القدس خاصّة. ومن هذه المميّزات كذلك موقعه الإستراتيجيّ بين الشرق والغرب. ومنها ثرواته الطبيعيّة وخاصّة النفط وعائداته الماليّة، ومنها، ثروته البشريّة التي تتّسم بالتعدّد الدينيّ والإثنيّ.

إذا كان منشأ هذه التعدّدية يعود إلى الإرث الدينيّ الحضاريّ الذي قام في المنطقة، فإنّ تواصلها بعد الإسلام وفي ظلّه يعود إلى

سبب دينيّ أساسيّ، وهو أنّ الإسلام لا يميّز إثنيًّا بين عربيّ وغير عربيّ. ومن الناحية الدينيّة فإنّ الإسلام يعترف بالرسالات السماويّة وحيًا من عند الله ويعود بأصولهما (مع الإسلام نفسه) إلى إبراهيم عليه السلام. (هو سمّاكم المسلمين من قبل) إنّ جوهر الإيمان الإسلاميّ – وليست تسامحيّته فقط هي التي مكّنت المجموعات الدينيّة غير الإسلاميّة، والإثنيّة غير العربيّة، من أن تحافظ على شخصيّاتها وعلى خصوصيّاتها على مرّ العصور في المجتمعات الإسلاميّة التي توالت على المنطقة.

هذه التعدّدية لم تتحوّل من مظهر من مظاهر النعمة إلى شكل من أشكال النقمة إلاّ عندما بدأت قوى خارجيّة (أوروبّيّة غربيّة في الدرجة الأولى) في استغلالها كرأس جسر للتسلّل إلى المنطقة. عانت المجموعات المتمايزة (الأقلّيّات) أحيانًا من جرّاء سوء فهم قلّة من أهل الإسلام لموقف الإسلام من أهل الكتاب أو من جرّاء سوء تطبيقه، أو من الاثنين معًا، وتلاقت هذه المعاناة مع تطلّعات الدول الأوروبّيّة للهيمنة على المنطقة. وبقدر ما كانت هذه الجماعات (الأقلّيّات) تُدفع دفعًا باتّجاه الاستقواء بالقوى الخارجيّة، كانت هذه القوى الخارجيّة تضخّم معاناة «الأقلّيّات» لتوظيفها في خدمة مصالحها هي والدفاع عنها.

إنّ علاقة الإسلام بالرسالات السماويّة التوحيديّة، أي تلك التي تؤمن بالله الواحد الأحد ليست علاقة تسامحيّة ولكنّها علاقة إيمانيّة. والمشترك الإيمانيّ هنا هو الإيمان بوحدانيّة الله ربّ العالمين وبرسله وأنبيائه جميعًا وبما جاؤوا به من عند الله وبوحي منه. ففي القرآن الكريم نصّ واضح بذلك «قولوا آمنّا بالله وما أُنزل إلينا وما أُنزل

إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحق ويعقوب والأسباط وما أوتي موسى وعيسى وما أوتي النبيّون من ربّهم لا نفرّق بين أحد منهم ونحن له مسلمون» (سورة البقرة – الآية ١٣٦).

وشتّان بين العلاقة القائمة على الإيمان، وتلك القائمة على التسامح. فالعلاقة الأولى تقوم على الاعتراف بالحقّ بالاختلاف واحترام المختلَف معه، بينما تقوم الثانية على إنكار الاختلاف والاستعلاء على المختلَف معه.

إنّ من شأن التعصّب للدين أو للمذهب أو للجماعة أن يقيم جزرًا من التنوّع المتباعدة والجاهلة للآخر، وبالتالي المتشكّكة به والمستنفرة دائمًا لمواجهته. وهذا تنوّع خارج إطار الوحدة الإنسانيّة. أمّا التعارف فإنّه على العكس من ذلك يقيم وحدة في إطار التنوّع تتعرّف على الآخر وتعترف به، وتبادله الاحترام والثقة والمحبّة.

هل يصلح لبنان مركزًا عالميًّا للحوار؟

هل يصلح لبنان لأن يكون مركزًا عالميًّا للحوار بين الحضارات والأديان والثقافات؟

هناك حاجة عالميّة لتكوين مثل هذا المركز. يعكس هذه الحاجة تطلّع العالم إلى نموذج صالح يقتدى به بعد التداعيات التي شهدها إثر انتهاء الحرب الباردة ونتيجة لها. والشرق الأوسط مهبط وحي السماء، من اليهوديّة إلى المسيحيّة فالإسلام، ومنبع الحضارات الإنسانيّة من الفينيقيّة إلى الفرعونيّة والأشوريّة يشكّل بتعدّد الإثنيّات فيه مساحة نموذجيّة للتنوّع وللتعدّد في العالم؛ ويشكّل لبنان بمكوّناته الإنسانيّة والثقافيّة شرق أوسط مصغّرًا. وتشكّل تجربته بكلّ ما واجهتها من صعوبات وتحدّيات، وبكلّ ما حقّقته، وما لم تحقّقه من إنجازات، نموذجًا يؤهّله لأن يكون حاضن المركز العالميّ للحوار ورافع رايته. ذلك أنّ الحوار في لبنان وبين اللبنانيّين ليس مجرّد تعبير عن ثقافة احترام الاختلاف والتعايش بين المختلفين فقط، ولكنّه في أساسه وفي جوهره صيغة حياة ومبرّر وجود وبقاء واستمرار.

في الأساس يقوم لبنان، الدولة والكيان، على صيغة حياة مشتركة توافقَ عليها اللبنانيّون بعائلاتهم الروحيّة المختلفة، وهي صيغة تعاقديّة إنسانيّة تفسح في المجال أمام كلّ المواطنين لتحقيق ذاتهم،

في تنوّع أصيل وتكامل متجانس بين بعضهم، في إطار دولة واحدة. ولكنّ الصيغة اللبنانيّة لم تنج من خطرين أساسيّين؛ الخطر الأوّل هو عدم التزام اللبنانيّين بما تدعو إليه الصيغة اللبنانيّة من قيم وبما تقوم عليه من أسس. أمّا الخطر الثاني فإنّه يتمثّل في ردود فعل المناوئين لهذه الصيغة والمتضرّرين منها.

بتاريخ ١٨ ديسمبر – كانون الأوّل ١٩٨١ نشرت صحيفة معاريف الإسرائيليّة نصّ محاضرة ألقاها الجنرال أريال شارون، وكان يومها وزيرًا للدفاع في إسرائيل، قال فيها ما ترجمته حرفيًّا:

«إنّ إسرائيل تصل بمجالها الحيويّ إلى أطراف الاتّحاد السوفياتيّ شمالاً، والصين شرقًا، وأفريقيا الوسطى جنوبًا، والمغرب العربيّ غربًا.. فهذا المجال عبارة عن مجموعات قوميّة وإثنيّة ومذهبيّة متناحرة. ففي الباكستان شعب «البلوش»، وفي إيران يتنازع على السلطة كلّ من الشيعة والأكراد، وفي تركيا الأكراد والمسألة الأرمنيّة، أمّا في العراق فمشكلاته تندرج في الصراع بين السنّة والشيعة والأكراد، في حين أنّ سورية تواجه مشكلة الصراع السنّيّ-العلويّ، ولبنان مقسوم على عدد من الطوائف المتناحرة، والأردنّ مجال خصب لصراع من نوع فلسطينيّ-بدويّ، كذلك في الإمارات العربيّة وسواحل المملكة العربيّة السعوديّة الشرقيّة حيث يكثر الشيعة من ذوي الأصول الإيرانيّة، وفي مصر جوّ من العداء بين المسلمين والأقباط، وفي السودان حالة مستمرّة من الصراع بين الشمال المسلم والجنوب المسيحيّ-الوثنيّ، أمّا في المغرب فالهوّة ما بين العرب والبربر قابلة للاتّساع».

هذا التصوير للعالم العربيّ لم يقتصر على الجنرال شارون وحده. ففي دراسة حول «إستراتيجيّة إسرائيل في الثمانينات» نشرتها مجلّة «إيغونيم» (الحقيقة) الفصليّة في عددها الصادر صيف ١٩٨١، تفاصيل محدّدة حول البرنامج التفتيتيّ الذي تعمل إسرائيل على تنفيذه في العالم العربيّ.

تقول الدراسة:

«في المدى البعيد لا يستطيع العالم العربيّ البقاء ببنيته الحاليّة في المناطق المحيطة بنا، من دون تقلّبات فعليّة. إنّ العالم العربيّ-الإسلاميّ مبنيّ مثل برج ورقيّ مؤقّت، شيّده أجانب (فرنسا وبريطانيا في العشرينات)، من دون اعتبار لإرادة السكّان وتطلّعاتهم. فقد قسم إلى ١٩ دولة، كلّها مكوّنات من تجمّعات من الأقلّيّات والطوائف المختلفة التي يناصب بعضها البعض العداء. وهكذا، فإنّ كلّ دولة عربيّة-إسلاميّة تتعرّض اليوم لخطر التفتّت الإثنيّ-الاجتماعيّ في الداخل، لدرجة أنّ بعضها يدور فيه الآن حروب أهليّة».

وتقدّم الدراسة عرضًا للانقسامات داخل كلّ دولة عربيّة فتقول:

«إنّ مصر مفكّكة ومنقسمة إلى عناصر سلطويّة كثيرة، وليس على غرار ما هي الحال اليوم، لا تشكّل أيّ تهديد لإسرائيل وإنّما ضمانة للأمن والسلام لوقت طويل. وهذا اليوم في متناول يدنا، إنّ دولاً مثل ليبيا والسودان والدول الأبعد منهما، لن تبقى على صورتها

الحاليّة بل ستقتفي أثر مصر في انهيارها وتفتّتها، فمتى تفتّتت مصر تفتّت الباقون. إنّ رؤية دولة قبطيّة-مسيحيّة في صعيد مصر، إلى جانب عدد من الدول ذات سلطة أقلّيّة-مصريّة لا سلطة مركزيّة كما هو الوضع حتّى الآن، هي مفتاح هذا التطوّر التاريخيّ الذي أخّرته معاهدة السلام، لكنّه يبدو مستبعدًا في المدى الطويل.

إنّ الجبهة الغربيّة التي تبدو للوهلة الأولى معضلة هي أقلّ تعقيدًا من الجبهة الشرقيّة حيث أصبحت ماثلة أمامنا اليوم جميع الأحداث التي كانت بمثابة أمنيّة في الغرب. ذلك أنّ تفتّت لبنان بصورة مطلقة إلى خمس مقاطعات إقليميّة هو سابقة للعالم العربيّ بأسره، بما في ذلك مصر وسوريا والعراق وشبه الجزيرة العربيّة؛ إذ أخذ ينحو منحًى مشابهًا منذ اليوم. إنّ تفتّت سوريا والعراق لاحقًا إلى مناطق ذات خصوصيّة إثنيّة ودينيّة واحدة على غرار لبنان، هو هدف من الدرجة الأولى بالنسبة إلى إسرائيل في الجبهة الشرقيّة في المدى البعيد. إذ إنّ تشتيت القوّة العسكريّة لهذه الدول هو اليوم الهدف المرسوم في المدى القصير، وسوف تتفتّت سوريا وفق التركيب الإثنيّ والطائفيّ إلى عدّة دول مثل لبنان حاليًّا، بحيث تقوم على ساحلها دولة علويّة-شيعيّة، وفي منطقة حلب دولة سنّيّة، وفي منطقة دمشق دولة سنّيّة أخرى معادية للدولة الشماليّة، والدروز سيشكّلون دولة، ربّما أيضًا في الجولان عندنا، وطبعًا في حوران وشمال الأردنّ، وستكون هذه ضمانة الأمن والسلام في المنطقة بأسرها في المدى الطويل، وهذا الأمر في متناول يدنا منذ اليوم».

يلقي هذا الموقف الإسرائيليّ الضوء على الدور الإسرائيليّ في محاولة ضرب الوحدة الوطنيّة في لبنان وإثارة الخلافات الطائفيّة

والمذهبيّة ومحاولة تقسيمه وتفتيته ! !. وقد لعب الجنرال شارون نفسه عندما قاد عمليّة غزو لبنان في صيف ١٩٨٢ على رأس الجيش الإسرائيليّ، دورًا أساسيًّا في محاولة تحقيق هذا المشروع. إلاّ أنّه باء بالفشل. وعملت إسرائيل طوال أكثر من عقدين من احتلال الجنوب والبقاع الغربيّ على تحويل الاحتلال إلى رقبة جسر إلى المشروع–الهدف. ولكنّها عندما يئست من ذلك اضطرّت إلى الانسحاب دون قيد أو شرط في مايو–أيّار من عام ٢٠٠٠ تحت ضربات المقاومة المتسلّحة بالوحدة الوطنيّة اللبنانيّة.

والآن توجّه إسرائيل سكين التقسيم إلى العراق مستغلّة حالة العداء القائمة بين العراق والولايات المتّحدة منذ غزو العراق للكويت في صيف ١٩٩١. وتعتبر إسرائيل أنّ ما فشلت في تحقيقه في لبنان يمكن أن تحقّقه في العراق، ومن خلال العراق.

إنّ استعصاء لبنان على المشروع الإسرائيليّ يؤهّله لأن يكون النموذج للعيش الوطنيّ بين الجماعات المتعدّدة، ويؤهّله تاليًا لأن يكون مركزًا عالميًّا للحوار بين الأديان والحضارات.

تعرف الأمم المتّحدة، وتعرف دول حلف شمال الأطلسيّ، أنّ إنهاء عمل قوّات الأمم المتّحدة في البلقان (البوسنة–الهرسك وكوسوفو والجبل الأسود ومكدونيا) يعني احتمال استئناف الحرب أو الحروب الأهليّة هناك. ولذلك فإنّ أحدًا لا يجرؤ على سحب هذه القوّات أو حتّى على تخفيض عددها. مع ذلك فإنّ الاقتراح الوحيد لاحتواء حالة ما بعد القوّات الدوليّة، يقول بـ«العزل العنصريّ». أي بالفصل بين شعوب المنطقة على قاعدة الانتماء إلى العنصر أو إلى

الدين. فكانت صربيا الأرثوذكسيّة وكرواتيا الكاثوليكيّة وكوسوفو الإسلاميّة إلخ..

أمّا ما جرى في لبنان فكان على العكس من ذلك. فعودة المهجّرين حملت معاني العودة إلى الاختلاط التكامليّ بين المسلمين والمسيحيّين في القرية الواحدة بل وفي الحيّ الواحد على النحو الذي يقوم الآن في معظم المناطق اللبنانيّة التي كانت مسرحًا للتقاتل خلال الحرب الداخليّة.

واليوم إذا كانت القوّات الأجنبيّة ضرورة لا غنى عنها لمنع سفك الدم من جديد في البلقان، فإنّ اللبنانيّين يلقون باللوم على التدخّل الأجنبيّ وخاصّة التدخّل الإسرائيليّ لما حلّ بهم من مآس. وتجسّد عبارة «حروب الآخرين» في لبنان هذا الواقع، رغم أنّ الموضوعيّة تقتضي الاعتراف بأنّ الوضع الداخليّ لم يكن يتمتّع بالمناعة الوطنيّة الكافية لتعطيل حروب الآخرين التي عصفت به.

إنّ المسافة بين الخصوصيّات الحميمة والجوامع المشتركة تجسّرها ثقافة التعدّد. وهي ثقافة يشكّل الاعتراف بالآخر واحترامه والانفتاح عليه والتكامل معه عمودها الفقريّ. تقوم ثقافة التعدّد على نظام معرفيّ وقيمي ومفاهيميّ مشترك لا يتناقض في أساسه وجوهره مع المبادئ والأسس التي تقوم عليها الخصوصيّات الحميمة. فلا بدّ من التعدّد حتّى تقوم فيه ثقافة التعدّد، من حيث هي ثقافة احترام الاختلافات والتعايش مع المختلف معه بثقة ومساواة ومحبّة.

فالتعدّد الثقافيّ يكون مقبولاً في المجتمع الواحد إذا ظلّلته ثقافة التعدّد. ولكن إذا تمرّد التعدّد الثقافيّ أو الدينيّ أو الإثنيّ على

مبادئ وقيم ثقافة التعدّد، وإذا عمل على خرقها إنكارًا أو تنكّرًا لها أو استعلاءً عليها، عند ذلك تستقوي مكوّنات التعدّد على مستلزمات الوحدة المجتمعيّة وتتحوّل إلى مشروع إنسلاخيّ مع وقف النفيذ.

تقول وثيقة اليونسكو أنّ الحرب تبدأ في العقول وفي العقول يصنع السلام. ولذلك تشجّع المنظمة الدوليّة على أنّ الثقافة هي الوصفة الناجعة للسلام. يؤكّد ذلك أنّ العديد من الحروب الداخليّة والإقليميّة التي تفجّرت خلال القرن العشرين أشعلتها صراعات حول العقائد والأفكار والهويّات.

بعد اندحار النازيّة والفاشيّة، ثمّ بعد سقوط الشيوعيّة اعتلت مسرح الصراعات الخصوصيّات الإثنيّة، وممّا زاد من القوّة التفجيريّة لهذه الخصوصيّات ارتباطها بخلفيّة دينيّة على النحو الذي عرفه البلقان والقوقاز وشبه القارّة الهنديّة وإيرلندة، أو بخلفيّة قبليّة على النحو الذي عانت منه أفريقيا وأفغانستان، أو بخلفيّة لغويّة على النحو الذي يقضّ مضاجع كندا وبلجيكا وإسبانيا وسواها.

في الأساس تؤكّد المواثيق الدوليّة وفي مقدّمها ميثاق حقوق الإنسان على الحقّ الثقافيّ بما في ذلك حقّ التعليم، وحقّ المشاركة في الحياة الثقافيّة إنتاجًا واستهلاكًا، وحقّ الهويّة الثقافيّة. فالاستقلال السياسيّ يبقى هلاميًّا ما لم يكن مقرونًا باستقلال ثقافيّ يؤكّد شخصيّة الأمّة ويحفظ لها تراثها وتاريخها وخصوصيّاتها.

صحيح أنّ في لبنان تعدّدًا دينيًّا ومذهبيًّا لا يمكن صيانته من دون احترام حقّ الاختلاف والتباين، وصحيح أنّ الإيمان الدينيّ

والمذهبيّ ينمّي أعرافًا وتقاليد ويكوّن ذوقًا جماعيًّا خاصًّا بأهله، وصحيح أنّ هذه الأعراف والتقاليد والأذواق هي في حدّ ذاتها جزء من البنية الثقافيّة، إلاّ أنّ الصحيح كذلك هو أنّ الهويّة الثقافيّة هي العمود الفقريّ لوحدة المجتمع، كلّ مجتمع. بها يكون واحدًا وبها تكون وحدة الدولة والأمّة.

حول الحضور المسيحيّ في الشرق

عندما كان الحديث يتناول أوضاع المسيحيّين في الشرق كان الحديث يدور حول محور دورهم في صناعة الشخصيّة المشرقيّة–العربيّة. سواء من حيث الثقافة والتربية، أو من حيث الاقتصاد والاجتماع، أو من حيث النضال الوطنيّ. كانت أدوارهم ومواقفهم وأدبيّاتهم في هذه المجالات كافّة جوهريّة وأساسيّة، أصيلة ومتأصّلة. وكانت تعبّر بواقعيّة عن شخصيّتهم المشرقيّة وعن التزامهم بقضايا أمّتهم ومساهماتهم في صناعة مصير ومستقبل دولهم الوطنيّة. ولا عجب في ذلك فهم جزء أساسيّ من نسيج المجتمعات العربيّة المتعدّدة. كانوا قبل الإسلام. واستمرّوا مع الإسلام. وكان حضورهم في المرحلتين حضورًا بنّاءً في إنتاج حضاريّ، كان ولا يزال موضع اعتزاز المسلمين والمسيحيّين معًا.

أمّا اليوم، فإنّ الحديث عن الحضور المسيحيّ في الشرق يتمحور حول الهجرة: – أسبابها المباشرة وغير المباشرة. وحول نتائجها وانعكاساتها، وكلّها سلبيّة ليس فقط على هذا الحضور وعلى هذا الدور، إنّما على شخصيّة العالم العربيّ ككلّ وعلى هويّته، وتاليًا على مستقبله ومصيره.

إنّ المتغيّرات الديموغرافيّة التي تعصف بالمنطقة بصورة عامّة وفي كلّ دولة من دولها بصورة خاصّة تبعث على القلق. صحيح أنّ

الهجرة تشمل مسلمين ومسيحيّين. وصحيح أنّ ثمّة أسبابًا اقتصاديّة واجتماعيّة تفرض الهجرة على الجميع، وخاصّة في لبنان والعراق ومصر وفلسطين (أو ما تبقى من فلسطين)، إلاّ أنّ الصحيح أيضًا هو أنّ للهجرة المسيحيّة تحديدًا سببًا إضافيًّا، وهو تصاعد المدّ الأصوليّ الإسلاميّ المتطرّف. الأصوليّ ليس بمعنى العودة إلى الأصول، ولو كان كذلك لكان خيرًا، ولكن بمعنى احتكار الإيمان واحتكار الطريق إلى الله، وتكفير بل وإلغاء كلّ من هو خارج هذا المفهوم الاحتكاريّ. حتّى إنّه بات يُنظر إلى هذا التطرّف على أنّه متلازم مع اتّساع الهجرة المسيحيّة، بل ومسؤول أساسيّ عنها أيضًا. وسواء كان ذلك صحيحًا أو خطأ، واقعيًّا أو مبالغًا فيه، فإنّه يعكس حالة خطيرة، أو يؤسّس لحالة خطيرة.

لا بدّ من الإشارة هنا إلى أنّ هذه الظاهرة تتلازم أيضًا مع ظاهرة سلبيّة وخطيرة أخرى. وهي الإسلاموفوبيا، أي الخوف من الإسلام وكراهيته عن جهل به. فظاهرة الهجرة المسيحيّة من الشرق تعزّز من ظاهرة الإسلاموفوبيا في الغرب وتردفها بعناصر مبرّرة، الأمر الذي يُلحق بالإسلام من جرّاء ذلك ضررًا مزدوجًا. الضرر الأوّل: هو تعريض المجتمعات المشرقيّة الإسلاميّة–المسيحيّة إلى التفسّخ، وتعريضها لخسارة جماعات أساسيّة من مكوّنات نسيجها الوطنيّ تتمتّع بقدر عال من الثقافة والمعرفة والخبرة وتُمدّها بثروة التنوّع الدينيّ والثقافيّ؛ أمّا الضرر الثاني فهو توظيف الهجرة المسيحيّة بشكل يوحي بأنّ الإسلام يضيق ذرعًا بالآخر المختلف، وأنّه لا يقبل سوى نفسه، بل وأحياناً لا يقبل حتّى نفسه.

من أجل ذلك فإنّ ثمّة أمرين لا يمكن تبريرهما ولا السكوت

عليهما. الأمر الأوّل هو ضعف الشعور الإسلاميّ العامّ بأبعاد الهجرة المسيحيّة من الشرق، بخطرها على هويّة الشرق وعلى مكوّناته البشريّة والفكريّة والثقافيّة والروحيّة المتعدّدة، وكذلك بخطرها على سمعة الإسلام وصورته في العالم.

أمّا الأمر الثاني فهو أنّ تنامي الشعور الغربيّ المتعاطف مع المسيحيّين الشرقيّين بدأ يعبّر عن نفسه بالمطالبة بتسهيل هجرتهم وتوطينهم وتذويبهم في الدول التي يهاجرون أو يهجَّرون إليها.

سوف أتحدّث لاحقًا عن الأمر الأوّل، لأنّ خطورته لا تبرز إلاّ من خلال تبيان خطورة الأمر الثاني.

وفي هذا الإطار اسمحوا لي أن أسجّل المواقف الآتية:

١ – نُقل عن وزير خارجيّة الفاتيكان جيوفاني لاجولا Giovani Lagola قوله «إنّ على الكنيسة أن تتّخذ مواقف واضحة وجريئة للتأكيد على الهويّة المسيحيّة في الشرق الأوسط». فهل للمسيحيّة المشرقيّة هويّة غير مشرقيّتها وعروبتها؟ إنّ تعريف الهويّة أمر معقّد ومتداخل ليس مكانه هنا. ولكنّ التبسيط في التعريف قد يوحي بربط المسيحيّة بالغرب، وهو إيحاء في غير مكانه، وبالتالي لا يخدم قضيّة الوجود المسيحيّ المشرقيّ.

٢ – وصف الكاردينال جان لويس توران Jean Louis Tauran وزير الخارجيّة السابق ورئيس قسم الأرشيف والمعلومات في الفاتيكان المسيحيّين في الشرق بأنّهم «مواطنون من الدرجة الثانية نتيجة للإسلام المتشدّد، وأنّ الكثير منهم أُجبروا على البحث عن مكان أفضل للعيش».

لا بدّ من التساؤل هنا من هو مواطن الدرجة الأولى في ظلّ أنظمة تفتقر إلى الحدّ الأدنى من الديمقراطيّة؟.. أليست المعاناة عامّة وشاملة؟

٣ – نظّم المونسينيور فيليب بريزار Philippe Brizard رئيس مؤسّسة الشرق Oeuvre d'Orient الخيريّة، لقاء خاصًّا في باريس في شهر أيّار–مايو ٢٠٠٧ حضره سبعة من بطاركة الشرق، كما تعرفون، تحدّثوا إلى مجموعة من رجال السياسة كان من بينهم الرئيس السابق جاك شيراك حول التحدّيات والمصاعب التي يواجهها مسيحيّو الشرق. لا شكّ في أنّه لو أنّ المراجع الدينيّة الإسلاميّة العربيّة أبدت اهتمامًا عمليًّا بهذه التحدّيات والمصاعب، ولو أنّ المراجع السياسيّة المعنيّة تحرّكت في اتّجاه معالجتها، لما كان للقاء باريس من ضرورة. مع ذلك لا بدّ من النظر إلى الوجه الآخر لهذا اللقاء، في ضوء احتمالات التساؤل: كيف ينظر المسلمون في الشرق إليه؟ وكيف سيتعاملون معه في ضوء المخاوف التاريخيّة من مخاطر التدخّلات الخارجيّة تحت غطاء حماية المسيحيّين المشرقيّين؟

٤ – كتبت السيّدة دومينيك كوينيو Dominique Quinio رئيسة تحرير جريدة «الصليب» الفرنسيّة La Croix مقالاً قالت فيه: «كانت الكنيسة تقلّل من الصعوبات التي يواجهها المسيحيّون في الشرق الأوسط. وكانت تعزو موقفها هذا إلى التضامن مع الفلسطينيّين، وكذلك إلى الاعتقاد بأنّ اللجوء إلى الصمت من شأنه أن يحافظ على المسيحيّين. أمّا الآن ومع التشدّد الإسلاميّ وصعود حماس، اتّخذ الفاتيكان موقفًا أكثر شدّة. فالفاتيكان يبدو وكأنّه بدأ الضغط على الدول الغربيّة في الجبهة الدبلوماسيّة من أجل التأشيرات Visas

ومن أجل أوضاع اللاجئين المسيحيّين الذين يتطلّعون لمغادرة العراق ومناطق اخرى». ورغم أنّ هذا الموقف صادر عن جهة إعلاميّة وليس عن مرجعيّة دينيّة أو سياسيّة، فلا بدّ من التساؤل هل بتشجيع الهجرة والاستيعاب تعالج قضيّة الوجود المسيحيّ أو بتشجيع الصمود والتجذّر في الأرض المشرقيّة التي انبثقت منها المسيحيّة وانتشرت الى أصقاع الدنيا ؟

٥ – نشرت الجريدة ذاتها La Croix (التي توزّع أكثر من مائة ألف نسخة يوميًا) تحقيقًا صحفيًا ذكرت فيه «أنّ الحضور المسيحيّ في الشرق الأوسط (والذي قدرته بحوالي عشرة ملايين مؤمن) يواجه الآن تهديدًا حادًّا وخطيرًا من المتطرّفين الإسلاميّين». وذكرت الجريدة أيضًا «أنّ الفاتيكان بدأ التخلّي عن موقفه التقليديّ السابق والمتماثل مع الموقف الفرنسيّ الذي يربط بين قضيّة المسيحيّين في الشرق بالاحتلال الإسرائيليّ للأراضي الفلسطينيّة».

إذا كان ذلك صحيحًا فإنّه يشكّل زائد واحد إلى المؤشّرات السلبيّة في التعامل مع هذه القضيّة. ولأنّه تحليل صحفيّ وليس تقريرًا رسميًّا فليس من الحكمة التوقّف عنده. ولكن من المهمّ التنبّه له والتنبيه إليه.

هذه الاستشهادات هي غيض من فيض. وهي تتضخّم مع الوقت مثل كرة الثلج، الأمر الذي يعيد الى الأذهان الأدبيّات التي راجت في القرن التاسع عشر حول أوضاع الأقلّيّات. وهي الأدبيّات الدينيّة –السياسيّة التي استخدمت ذريعة للتدخّل باسم الدفاع عن حقوق المسيحيّين من دون أن يطلب المسيحيّون ذلك، بل إن التدخّل جاء

في الوقت الذي كانت فيه المسيحيّة تتعرّض في الغرب نفسه إلى عمليّات التشهير والتشويه وحتّى الخنق. أمّا اليوم فإنّنا نخشى أن يتّسم ردّ الفعل الغربيّ كما يبدو ظاهريًّا، بتشجيع الهجرة المسيحيّة، وبحثّ حكومات الدول الغربيّة على استيعاب المهاجرين. وهذا أمر خطير، ومن ثمّ العمل على توظيف ذلك في عمليّة الترويج لما بات يُعرف بالعنصريّة الإسلاميّة التي تبرّر في حدّ ذاتها الإسلاموفوبيا، وهذا أمر خطير أيضًا.

في ضوء ذلك أعود إلى الأمر الأوّل الذي أشرت إليه سابقًا، وهو ضعف الشعور الإسلاميّ العامّ بخطر الهجرة المسيحيّة من الشرق وبعدم التصدّي لها بما تستحقّه من اهتمام. إذ يبدو أنّه لا يوجد ردّ فعل إسلاميّ حتّى الآن في مستوى ما تتضمّنه هذه الهجرة من مخاطر. وما لم يعتبر المسلمون في الشرق (والمسلمون العرب خاصّة) أنّ هذه الهجرة هي همّ إسلاميّ مشرقيّ بقدر ما هي همّ مسيحيّ مشرقيّ، وما لم يتعامل المسلمون مع أسباب هذه الهجرة ومع نتائجها الواقعيّة والمحتملة بما تستحقّه من مراجعة شاملة وعميقة لمفهوم المواطنة وحقوق المواطن، فإنّ الوضع سوف يزداد سوءًا، ومعه سوف يزداد توظيف هذا الوضع سوءًا أيضًا.

لا أدّعي أنّني أملك جوابًا على السؤال التالي، وهو: ماذا يفترض بالمسلمين في الشرق أن يفعلوا؟ ولكنّني اتّخذت المبادرة بإثارة هذا الموضوع منذ أكثر من عام في لقاء إسلاميّ–مسيحيّ عُقد في المعهد العالي للدراسات الإسلاميّة التابع لجمعيّة المقاصد الإسلاميّة، وتبنّى اللقاء برنامج عمل قدّمته إليه، ويتضمّن ما يلي:

١ – عرض لمظاهر الهجرة المسيحيّة من الدول العربيّة وخاصّة من مصر ولبنان والعراق وفلسطين استنادًا إلى الوقائع والأرقام.

٢ – عرض لنتائج الهجرة على المنطقة العربيّة:

* ثقافيًّا (هجرة الأدمغة)
* اقتصاديًّا (هجرة الاستثمارات واليد الفنّيّة)
* سياسيًّا (تفكُّك المجتمعات العربيّة)
* دينيًّا (العلاقات الإسلاميّة–المسيحيّة) (صورة الإسلام في العالم)

٣ – عرض لمواقف المجامع الكنسيّة من الهجرة

* البيانات الرسميّة الصادرة عن مجالس البطاركة في الشرق
* التصريحات الرسميّة
* الاهتمامات الإعلاميّة
* الدراسات العلميّة

٤ – عرض لأسباب الهجرة:

* الأسباب السياسيّة والأمنيّة
* الأسباب الاقتصاديّة والاجتماعيّة
* الأسباب الدينيّة (موجة الأصوليّة والتطرّف)

٥ – التعامل مع ظاهرة الهجرة بهدف إخراجها من إطارها

المسيحيّ إلى الإطار الإسلاميّ–المسيحيّ، بحيث تصبح قضيّة إسلاميّة بقدر ما هي قضيّة مسيحيّة. وهذا يتطلّب مبادرات لتحريك:

* جامعة الدول العربيّة
* منظّمة المؤتمر الإسلاميّ
* مؤسّسات المجتمع المدنيّ: الأزهر – رابطة العالم الإسلاميّ – مؤسّسة آل البيت – جمعيّة الدعوة الإسلاميّة العالميّة – مجلس كنائس الشرق الأوسط – مجلس الكنائس العالميّ – الفاتيكان – إلخ.. إلخ..

وذلك من أجل:

* إصدار بيانات تنبّه وتحذّر من مخاطر الهجرة مسيحيًّا وإسلاميًّا وبالتالي وطنيًّا.
* تقديم مقترحات للمعالجة
* التركيز على السماحة والعيش المشترك ورفض كلّ مظاهر الغلوّ والتطرّف
* تنظيم مؤتمرات وندوات مشتركة إسلاميّة–مسيحيّة عربيّة حول قضايا العالم العربيّ المختلفة: الديمقراطيّة، التنمية البشريّة، التسامح، إلخ.. إلخ..
* إعداد دراسات متخصّصة عن تاريخ وحاضر الدور المسيحيّ في:

أ – إنتاج الحضارة الإسلاميّة

ب – المحافظة على اللغة العربيّة

ج – النضال الوطنيّ وصناعة الدولة الوطنيّة الحديثة.

* نشر دراسات عن موقع «أهل الكتاب في الإسلام».
* طبع هذه الدراسات في كتيّبات تعمّم كمادة للثقافة العامّة في مدارس الدول العربيّة.

طبعًا أن يكون هناك اقتراح برنامج عمل شيء، وأن يكون هناك عمل شيء آخر. إنّ القاعدة الأساس لأيّ عمل إسلاميّ هي نبذ التطرّف والغلوّ الذي نهى عنه الإسلام أساسًا وحذّر منه صراحة، والذي يتناقض مع الإسلام السمح المؤمن بأنبياء الله جميعًا وبرسالات الله جميعًا. وبالتالي فإنّ مكافحة التطرّف فكريًّا وتربويًّا وثقافيًّا لا تسدي خدمة للوجود المسيحيّ في العالم الإسلاميّ فقط، ولكنّها تستجيب إلى متطلّبات الإسلام، عقيدةً وشرعةً ومنهاجًا.

ومع نبذ التطرّف، لا بدّ من رفع الصوت الإسلاميّ والصوت الإسلاميّ–المسيحي عاليًا لاحترام حقوق المواطنة دون تمييز. فالذمّيّة بالمفهوم السلبيّ الذي يعرفها ويعرّفها به المسيحيّون، والتي اعتمدت في مرحلة سابقة من مراحل التاريخ الإسلاميّ، قد تجاوزها الزمن. وهي في الأساس ليست من الشريعة الإسلاميّة بل كانت اجتهادًا تنظيميًّا للحياة المشتركة. وما بدا مناسبًا في تلك الحقبة الزمنيّة الغابرة، لم يعد صالحًا ولا مناسبًا في الوقت الحاليّ حيث قامت الدولة الوطنيّة على أكتاف مواطنين من كلّ الأديان والمذاهب والعقائد.

ثمّ إنّ ثمّة أمرين آخرين يتحتّم على المسيحيّين في الشرق أن يدركوا خطرهما. الأمر الأوّل هو أنّ التقوقع على الذات وقطع طرق التواصل الاجتماعيّ والتربويّ والتكامل الوطنيّ مع المسلمين ليس حلاًّ، بل إنّه يخلق حالة من الشكّ واللاثقة المتبادلة. أمّا الأمر الثاني فهو أنّ الانفتاح على الهجرة سواء كان ذلك تحت إغراءات الاستيطان في الدول الغربيّة أو تحت ضغط التطرّف الدينيّ، ليس حلاًّ أيضًا، بل إنّه استدراج إلى فخّ التخلّي عن أداء الشهادة المسيحيّة وعن حياة المشاركة مع المسلمين في الشرق. والسلبيّتان لا تصنعان إيجابيّة. إنّ الإيجابيّة الوحيدة الممكنة تكمن في خلق وعي دينيّ–وطنيّ يقوم على قاعدة الإيمان بأنّ الهجرة المسيحيّة تتسبّب في معاناة يتحمّل تبعاتها وأخطارها المسلمون والمسيحيّون على حدّ سواء.

ورد في الإرشاد الرسوليّ الذي صدر بعد السينودس من أجل لبنان الذي عُقد في الفاتكيان في عام ١٩٩٣ ما يلي: «بودّي أن أشدّد بالنسبة إلى مسيحيّي لبنان على ضرورة المحافظة على علاقاتهم التضامنيّة مع العالم العربيّ وتوطيدها. وأدعوهم إلى اعتبار انضوائهم إلى الثقافة العربيّة، التي أسهموا فيها إسهامًا كبيرًا، وتبوّأوا فيها موقعًا مميّزًا، لكي يقيموا، هم وسائر مسيحيّي البلدان العربيّة، حوارًا صادقًا وعميقًا مع المسلمين. إنّ مسيحيّي الشرق الأوسط ومسلميه وهم يعيشون في المنطقة ذاتها، وقد عرفوا في تاريخهم أيّام عزّ وأيّام بؤس، مدعوّون إلى أن يبنوا معًا مستقبل عيش مشترك وتعاون، يهدف إلى تطوير شعوبهم تطويرًا إنسانيًّا وأخلاقيًّا، وعلاوة على ذلك قد يساعد الحوار والتعاون بين مسيحيّي لبنان ومسلميه على تحقيق الخطوة ذاتها في بلدان أخرى».

وهذا صحيح. فتاريخ العلاقات الإسلاميّة–المسيحيّة في الشرق يعرف فترات طويلة من الاطمئنان المسيحيّ الذي أثمر مساهمات رائعة في مجالات الحياة كافّة. كما يعرف فترات عانى منها المسيحيّون وحدهم. وفترات أخرى عانى منها المسلمون مع المسيحيّين.

إنّ المسلمين والمسيحيّين يعانون اليوم معًا من مرحلة من تلك المراحل التي لا يشعر فيها المسيحيّون بالاطمئنان إلى حاضرهم وإلى مستقبلهم. ولكن باستطاعة المسلمين، منفردين وبالشراكة مع المسيحيّين، العمل حتّى تكون هذه المرحلة قصيرة وعابرة. إنّها حالة استثنائيّة مذمومة عرفنا كيف نواجهها في السابق. ونحن على ثقة من أنّنا نعرف أنّه يجب أن نقضي عليها في الحاضر.

بين الهجرة المسيحيّة والإسلاموفوبيا

روى لي بطريرك سابق للأرمن الكاثوليك في العراق أنّ الرئيس العراقيّ الراحل صدّام حسين كان يبدي ودًّا خاصًّا نحو الكنائس، وأنّه كان بمناسبة الأعياد الدينيّة المسيحيّة يقدّم في كلّ عيد، ولكلّ كنيسة، ملبغًا من المال (خمسة آلاف دولار) لتغطية تكاليف الاحتفال. وقال لي البطريرك إنّ الرئيس صدّام حسين كان يرسل من يمثّله إلى حضور هذه الاحتفالات لتقديم التهاني باسمه.

فماذا حدث لمسيحيّي العراق؟

أثناء الاجتياح العسكريّ الأميركيّ في عام ٢٠٠٣ واكبت القوّات العسكريّة بعثات تبشير إنجيليّة. وفي أعقاب ما حلّ بالعراق من خراب ودمار، وما تسبّب به من فقر مدقع لم يعرفه العراقيّون في السابق، تكثّفت هذه البعثات التي كانت توفدها كنائس أميركيّة مختلفة، حاملة مع الدعوة التبشيريّة مساعدات إنسانيّة مختلفة.

لم تلقَ هذه البعثات أرضًا صالحة. فالمسيحيّون الشرقيّون السريان والأشوريّون والكلدان، الأرثوذكس منهم والكاثوليك، تصدّوا لهذه الحملات الإنجيليّة دفاعًا عن عقيدتهم المسيحيّة الخاصّة. والمسلمون السنّة والشيعة تعاملوا معها وكأنّها امتداد لقوّات الغزو. إلاّ أنّ بعض الحركات الإسلاميّة وقعت في خطأ عدم التمييز بين البعثات الإنجيليّة القادمة من وراء البحار.. والكنائس الشرقيّة الوطنيّة. فاعتبرت

المسيحيّة واحدة وهي بالتالي لم تفرّق بين الغزو العسكريّ الذي استدرج غزوًا تبشيريًّا إنجيليًّا.. وبين المسيحيّين العراقيّين الوطنيّين الذين لم يستدعوا الغزو العسكريّ، ولم يحتموا به، بل إنّهم على العكس من ذلك وجدوا في البعثات الإنجيليّة اجتياحًا لكنائسهم الشرقيّة ممّا حملهم على مواجهتها والتصدّي لها. غير أنّ ذلك لم يكن واضحًا لدى الحركات الإسلاميّة المحلّيّة، التي تعتبر خطأً الغرب والمسحيّة واحدًا، وأنّ البعثات التبشيريّة الإنجيليّة والكنائس الشرقيّة واحدةً أيضًا، وهي ليست كذلك.

وهكذا وجد المسيحيّون العراقيّون أنفسهم بين سندان الغزو الإنجيليّ ومطرقة التطرّف الإسلاميّ.

ثمّ إنّ المسيحيّين العراقيّين الذين لم يكن عددهم يزيد على المليون مواطن فقط، لم يكونوا جزءًا من لعبة الصراع على السلطة في العراق التي انفجرت بين السنّة والشيعة، وبين العرب والأكراد والتركمان. وبالتالي فإنّ استهدافهم بالعمليّات الإرهابيّة لم يكن جزءًا من الصراع على السلطة، الأمر الذي رسم وما يزال يرسم الكثير من علامات الاستفهام الكبيرة حول الأبعاد الحقيقيّة لاستهدافهم.

وكما وقعوا ضحيّة الصراع الدينيّ بين البعثات الإنجيليّة والحركات الإسلاميّة، كذلك وقعوا ضحيّة الصراع السياسيّ بين السنّة والشيعة، وضحيّة الصراع العنصريّ بين العرب والأكراد.

تشير الأرقام الإحصائيّة إلى أنّ أكثر من نصف مسيحيّي العراق هاجروا من بلادهم حتّى الآن. ويُخشى بعد الحادث الأرهابيّ الذي

استهدف كنيسة سيّدة النجاة في بغداد أن ترتفع وتيرة الهجرة بحيث تنخفض نسبة عددهم إلى ما دون الربع.

ومن شأن ذلك أن يوحي للعالم بأنّ الإسلام مسؤول عن هذه الهجرة، وأنّه يضيق ذرعًا بالوجود المسيحيّ، وهو وجود أصيل وسابق حتّى للإسلام، أو أنّه لا يقبل المسيحيّة، مع أنّ الإيمان بها رسالة سماويّة ركن من أركان الإيمان بالإسلام.

ويتزامن ذلك مع تصاعد ظاهرة الإسلاموفوبيا في الغرب، بمعنى كراهية الإسلام عن جهل به. فالهجرة المسيحيّة من العراق، ومن غيره أيضًا، تغذّي هذه الظاهرة التي تسيء إلى الإسلام وإلى المسلمين في العالم. ومن المعروف أنّ ثلث المسلمين الذين يبلغ عددهم حوالي مليار ونصف المليار إنسان يعيشون في دول ومجتمعات غير إسلاميّة.

وتتمثّل ظاهرة الإسلاموفوبيا بصعود حركات وأحزاب اليمين المتطرّف في أوروبّا من فرنسا وهولندة وبريطانيا حتّى النمسا وإيطاليا؛ وكذلك في الولايات المتّحدة، حيث تعكس المواقف المعارضة لبناء مسجد قرب موقع برجَي التجارة العالميّة في نيويورك، ومحاولة إحراق القرآن الكريم، والاستهدافات العنصريّة للمسلمين الأميركيّين على خلفيّة الانتماء الدينيّ، المدى الخطير الذي بلغته هذه الظاهرة.

ومن خلال هذه الصور المتقابلة، فإنّ الدفاع عن حقوق ومصالح المسلمين في الدول غير الإسلاميّة يبدأ بالدفاع عن حقوق ومصالح المسيحيّين في الدول الإسلاميّة عامّة، والعربيّة خاصّة، وفي العراق تحديدًا.

لقد أخطأ الغرب (خاصّة إدارة الرئيس الأميركيّ السابق جورج بوش) في اعتبار الإسلام والإرهاب وجهين لحالة واحدة. وأخطأ مسلمون (خاصّة في العراق) في اعتبار المسيحيّة والغرب وجهين لحالة واحدة. فلا المسيحيّة هي الغرب. ولا الغرب يمثّل المسيحيّة. ومن الخطأ الكبير التوجّه نحو مسيحيّي الشرق للردّ أو للانتقام من مواقف غربيّة معادية للحقوق العربيّة أو لسمعة الإسلام وصورته.

في الأساس لا يمكن تصحيح الخطأ بخطأ مثله، وفي الأساس أيضًا فإنّ العالم العربيّ والعالم الإسلاميّ كلّه يدفع ثمن الخطأين معًا.

فالهجرة المسيحيّة تمزّق نسيج المجتمعات الوطنيّة، وتعرّضها للتفكّك من خلال سحب خيوط نسيجها المتشابك الذي عرفته وعرفت به منذ قرون عديدة. كما أنّها تصوّر الإسلام على غير حقيقته، وعلى عكس ما يقول به، وعلى نقيض ما يؤكّد عليه أساسًا من اعتبار الاختلاف بين الناس آية من آيات الله في الخلق، وتعبيرًا حيًّا عن إرادته، وبالتالي من قبول بقاعدة التعدّد ومن احترام لظاهرة التنوّع، ومن إيمان بجميع الرسالات السماويّة وبما أوحى الله فيها.

لقد عاش المسلمون والمسيحيّون في الشرق بمحبّة وسلام وازدهار جيلاً بعد جيل منذ ١٤٠٠ سنة. ولن يكون الشرق شرقًا من دون هذا العيش المشترك الذي أرسى قواعده الأولى النبيّ محمّد صلّى الله عليه وسلّم في عهده إلى نصارى نجران. واليوم، وفي ظلّ الدولة الوطنيّة الحديثة، فإنّ احترام حقوق المواطنة في المساواة الكاملة أمام القانون تشكّل الأساس للحياة الوطنيّة المشتركة. وهذه المساواة كفيلة بوقف سيل الهجرة المسيحيّة وتسفيه ظاهرة الإسلاموفوبيا والتصدّي لها.

معنى الاعتداء على مسيحيّي العراق

يتعرّض المسيحيّون في العراق إلى جريمة جماعيّة.

بدأت بحملة نسف عدد من الكنائس، وتطوّرت إلى اغتيال عدد من رجال الدين، إلى أن وصلت الآن إلى التهجير الجماعيّ.

ما كان لهذا التطوّر الخطير أن يحدث لو أنّ القيادات الإسلاميّة السياسيّة والروحيّة داخل العراق وخارجه تصدّت لجريمة الاعتداء على بيوت الله التي «يذكر فيها اسمه ويسبّح له فيها بالغدو والآصال رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله..» كما جاء في القرآن الكريم. صحيح أنّه لم يكن السكوت عن تلك الجريمة تواطؤًا، ولكنّ الصحيح أيضًا أنّ ربط الاعتداء على الكنائس بمخطّط الاعتداء على المساجد والحسينيّات كان خطأً جسيمًا. فالمسيحيّون العراقيّون لم يكونوا طرفًا في الصراع المذهبيّ الذي اعتقد المحتلّ الأميركيّ أنّ تفجيره يعزّز من حاجة العراق إلى وجود القوّات الأميركيّة وتاليًا إلى استمرار الاحتلال.

كان يمكن أن يوظّف موقف إسلاميّ سنّيّ–شيعيّ موحّد دفاعًا عن حرمة الكنائس المسيحيّة لإقامة جسر بين الطائفتين، وبالتالي بين الطوائف المتعدّدة في العراق. ولكنّ ذلك لم يحدث. الذي حدث هو محاولة تبرير الاعتداء على الكنائس على أنّه وجه آخر من أوجه الصراع الداخليّ الذي اتّخذ طابع الفتنة المذهبيّة والطائفيّة. ومن

المؤسف أنّه في الوقت الذي تجري فيه محاولات جادّة وبنّاءة للقضاء على تلك الفتنة، ولإعادة العلاقات الإسلاميّة–الإسلاميّة في العراق إلى ما يجب أن تكون عليه على قاعدة «إنّما المؤمنون أخوة»، تنهمر معاول الهدم على الوحدة الوطنيّة العراقيّة من بوّابة تهجير المسيحيّين.

لا شكّ في أنّ هذه الوحدة لا يمكن أن تقوم وأن تستقيم ما لم يطمئنّ المسيحيّون إلى مصيرهم ركنًا أساسيًّا من أركان المجتمع العراقيّ سياسيًّا واقتصاديًّا وثقافيًّا. غير أنّه إذا سُمح لجريمة التهجير بأن تحقّق أهدافها فإنّ ذلك لا يعني فقط خسارة العراق لركن أساسيّ من أركان بنيانه الوطنيّ، ولكنّه يعني فوق ذلك أمورًا عديدة أخرى لا تقلّ خطورة وسلبيّة. ذلك أنّ نجاح الإرهاب، أيًّا كانت هويّة القائمين به، في تهجير المسيحيّين من العراق، من شأنه أن يشجّع أمثالهم من الإرهابيّين على القيام بعمليّات تهجير مماثلة تستهدف المسيحيّين في دول عربيّة أخرى – وربّما غير عربيّة –.

من هنا فإنّ الدفاع عن المسيحيّين العراقيّين كمواطنين لهم ما لغيرهم من الحقوق وعليهم ما على غيرهم من واجبات، هو دفاع عن الوحدة الوطنيّة في العراق، وعن الوحدة الوطنيّة في كلّ دولة عربيّة أخرى، وخاصّة لبنان وسورية ومصر والأردنّ والسودان، وبالتالي هو دفاع عن الأمن القوميّ العربيّ.

كذلك فإنّ الدفاع عن حقوق المسيحيّين هو دفاع عن العلاقات الإسلاميّة–المسيحيّة التي تواجه في الوقت الحاضر الكثير من التحدّيات الخطيرة في العالم الإسلاميّ وفي العالم.

وهو في الوقت ذاته دفاع عن حقوق ومصالح وحتّى عن الكرامات الشخصيّة للمسلمين –المهاجرين من دول العالم الإسلاميّ– إلى الدول غير الإسلاميّة (أميركا – أستراليا – كندا – أوروبّا ..إلخ) سواء للاستيطان فيها أو للعمل أو للدراسة أو حتّى للسياحة.

فالجريمة التي تستهدف المسيحيّين العراقيّين ليست جريمة محلّيّة، لذلك لا يجوز التعامل معها بعلاج موضعيّ محدود. إنّها جريمة ذات طبيعة وبائيّة قابلة للتوسّع والانتشار. والمجتمعات العربيّة لا تتمتّع مع الأسف الشديد بقدر كافٍ من المناعة الثقافيّة الدينيّة لمقاومتها.. فإذا ما نجحت في العراق، فإنّه من العسير صدّها في العديد من الدول الأخرى التي تعاني أساسًا من تصدّعات طائفيّة في بنيتها الوطنيّة.

إنّ ما يتعرّض له المسيحيّون العراقيّون من معاناة ما كان ليقع لو توفّر أحد الأمرين:

الأمر الأوّل وجود مظلّة غربيّة (أميركيّة – أوروبّيّة) لحمايتهم. فلا هم طالبوا بهذه المظلّة، ولا هم يريدونها، ولا هي عُرضت عليهم. فجريمة التهجير التي تتوالى فصولاً تجري تحت سمع وبصر قوّات الاحتلال الأميركيّة التي لم تجد أيّ حافز أو مبرّر للتدخّل من أجل رفع الظلم عن المسيحيّين. ربّما لأنّهم مسيحيّون مشرقيّون. وربّما لأنّهم يرفضون مثل هذا التدخّل من حيث المبدأ والأساس.

أمّا الأمر الثاني فهو وجود ثقافة إسلاميّة سمحة بين عامّة الناس تعكس ما هو أكثر من احترام الإسلام لحقوق المسيحيّين، تعكس الايمان بالمسيحيّة رسالة من عند الله، إضافة إلى حقوقهم كمواطنين.

وإذا كان الأمر الأوّل – المظلّة الغربيّة – مرفوضًا شكلاً وأساسًا، فإنّ الأمر الثاني – التربية الثقافيّة الإسلاميّة – هو واجب الوجوب. ولكن لأنّ الواقع ليس كذلك، ارتكبت جريمة الاعتداء على المسيحيّين، وارتكبت سلسلة جرائم الاعتداء المتبادلة بين المسلمين أنفسهم سنّة وشيعة، عربًا وأكرادًا وتركمانًا..

يؤكّد هذا الواقع المرير معاناة العراق من احتلالين، وليس من احتلال واحد. احتلال خارجيّ يتمثّل بالقوّات الأميركيّة، واحتلال داخليّ (داخل القلوب والعقول والنفوس) يتمثّل في كراهية الآخر المختلف دينيًّا ومذهبيًّا وعنصريًّا. والاحتلالان يتكاملان في أداء مهمّة واحدة وهي تمزيق العراق.. ونشر عدوى التمزيق إلى المجتمعات العربيّة الأخرى!!. لذلك لا يمكن مقاومة الاحتلال الخارجيّ بالاحتماء أو بالاستقواء بالاحتلال الداخليّ. إنّ ما يتعرّض له المسيحيّون العراقيّون يسدي خدمات كبيرة للاحتلال الأميركيّ ويصطنع له المبرّرات الوهميّة. أمّا مقاومته الحقيقيّة فتبدأ بمقاومة ثقافة رفض الآخر ومحاولة إلغائه. وإذا كانت مقاومة الاحتلال الأميركيّ جهادًا، فهي جهاد أصغر، أمّا مقاومة النفس الأمّارة بالسوء، فهي الجهاد الأكبر!!.

من الواضح أنّ الأصوليّة هي سبب من أسباب الهجرة المسيحيّة من الشرق. فمع الخلل في أسس المواطنة، تأتي الأصوليّة بما هي خروج عن أصول الشريعة والفقه الإسلاميّين، وبما هي تطرّف وغلوّ وتزمّت واحتكار للحقّ وللحقيقة، لتضيف عاملاً أساسيًّا إلى العوامل السياسيّة والاقتصاديّة المسبّبة للهجرة التي تعاني من آثارها الخطيرة مجتمعاتنا الوطنيّة.

وهذه الهجرة هي في حدّ ذاتها سبب من أسباب الإسلاموفوبيا في الغرب. فهي تحمل رسالة إلى الغرب بأنّه لا يمكن التعايش مع الإسلام، وأنّ الإسلام يرفض الآخر. ولذلك فإنّ ردّ الفعل الغربيّ يتجلبب بالمنطق الذي يقول: إذا كان الإسلام يرفض الآخر، فكيف يقبل بنا؟ ولماذا نقبل به؟

من الواضح أنّ الهجرة المسيحيّة من الشرق لا يقتصر ضررها على تفكيك نسيج المجتمعات الوطنيّة وعلى هدر كفاءات ثقافيّة وعلميّة واقتصاديّة كبيرة، ولكنّها تؤذي الحضور الإسلاميّ في الغرب وتنعكس سلبًا على العلاقات الإسلاميّة–المسيحيّة في المجتمعات الغربيّة: أوروبّا – أميركا الشماليّة – أستراليا تحديدًا، وهو الأمر الذي يعزّز مشاعر رفض الإسلام والتمييز ضدّ المسلمين.

إنّ الإسلاموفوبيا بمعنى كراهية الإسلام، عن جهل به، تطلق ردّات فعل في الدول الإسلاميّة يكون المسيحيّون المشرقيّون ضحاياها. وذلك لخطأ عدم التمييز بين الغرب والمسيحيّة. ونتيجة لذلك تؤدّي ردّات الفعل هذه إلى مزيد من الأصوليّة، ليس في الشرق فقط إنّما في الغرب أيضًا. ومن شأن ذلك توجيه ضربات إضافيّة إلى العلاقات الإسلاميّة–المسيحيّة في الشرق وفي الغرب على حدّ سواء.

من هنا لا يمكن أو لعلّه لم يعد ممكنًا معالجة أيّ ظاهرة من هذه الظواهر الثلاث بالمفرّق، أنّ كلاً منها مسبّب للآخر ومكمّل له. إنّ وقف نزيف الهجرة المسيحيّة – وهو هدف إسلاميّ مسيحيّ مشترك– لا يتحقّق من دون أن تتراجع الأصوليّة المتطرّفة – علمًا بأنّ

الأصوليّة ليست السبب الوحيد للهجرة – والتراجع هنا مرتبط بتراجع الإسلاموفوبيا – علمًا أيضًا بأنّ الهجرة المسيحيّة ليست السبب المباشر ولا الوحيد للإسلاموفوبيا –.

هذا الترابط على وهنه، يُلقي على المسيحيّين وعلى المسلمين العرب والشرقيّين مسؤوليّة استثنائيّة لتعزيز العلاقات الإسلاميّة–المسيحيّة. فالمسيحيّون مؤهّلون لأن ينقلوا إلى العالم صورة بنّاءة عن تعايشهم مع المسلمين، ولكن حتّى يتمكّنوا من القيام بذلك لا بدّ أن تكون أوضاعهم في مجتمعاتهم الوطنيّة أوضاعًا سليمة وبنّاءة. وهي لا تكون كذلك من دون أن ينعموا بحقوق المواطنة كاملة.

والمسلمون مؤهّلون لمساعدة مواطنيهم المسيحيّين من أداء هذا الدور ولكنّهم لا يستطيعون أن يفعلوا ذلك إذا لم تكن أوضاعهم في مجتمعاتهم الوطنيّة أوضاعًا سليمة وبنّاءة أيضًا. وهي لا تكون كذلك من دون كبح جماح التطرّف والغلوّ واستئصال ثقافة رفض الآخر وتعزيز ثقافة احترام الحرّيّات الخاصّة والعامّة بما يحقّق المواطنة الكاملة في الحقوق والواجبات.

إنّ مجتمعاتنا العربيّة تشكو من قلّة في الديمقراطيّة ومن تخمة في التطرّف والغلوّ وما تعجز اللاديمقراطيّة عن معالجته في مجتمعات التنوّع الدينيّ والمذهبيّ والعنصريّ يساهم التعصّب في إذكاء ناره. إنّ حقوق المواطنة – بما فيها من حرّيّات دينيّة تتعرّض للانتهاك بغياب الديمقراطيّة، ولكنّها بحضور التطرّف والتعصّب والغلوّ يذهب الانتهاك إلى حدّ الإلغاء. وهذا ما يحدث في العراق. وهو ما يدفع المسيحيّون العراقيّون ثمنه الباهظ.

ماذا وراء معاناة مسيحيّي الشرق

المعاناة التي مرّ بها ولا يزال يمرّ بها المسيحيّون العراقيّون أثارت اهتمامًا مسيحيًّا وإسلاميًّا، عربيًّا ودوليًّا معًا.

فالمعاناة أدّت إلى الهجرة. والهجرة وصلت إلى مستوًى استنزافيّ بدأ يهدّد الهويّة الوطنيّة ليس في العراق وحده، إنّما في دول عربيّة أخرى. والمجتمعات العربيّة التي كانت تقوم على نسيج من خيوط متعدّدة متداخلة ومتشابكة، بدأت تشعر بخطر التفكّك والتحلّل، الأمر الذي يكشف صدر العالم العربيّ أمام طعنات أعدائه الخارجيّين، وفي مقدمتهم العدوّ الإسرائيليّ ومشروعه التفتيتيّ الذي يستهدف المنطقة العربيّة بتمزيقها إلى دويلات طائفيّة ومذهبيّة وعنصريّة متناقضة.

تمثّلَ الاهتمام بتداعيات هذه القضيّة بمؤتمرات عُقدت في بيروت، وأخرى في روما.

أمّا في بيروت فقد طرحت مقاربة لاحتواء التداعيات السلبيّة الخطيرة لهذه القضيّة من خلال الأمرين التاليين:

الأمر الأوّل هو دعوة الكنائس في الغرب إلى عدم تشجيع الهجرة وبرامج التوطين خارج العراق. ذلك أنّ الحلّ ليس في إفراغ العراق من طاقاته البشريّة وإنّما يكمن في توفير السلم والأمان والخدمات وفرص العمل ودرء الأخطار عن المواطنين ليتاح لهم العمل على تضميد الجروح وبناء مستقبل أفضل.

أمّا **الأمر الثاني** فهو مواصلة الحوار المسيحيّ-الإسلاميّ من أجل عيش مشترك مبنيّ على الاحترام المتبادل والمواطنة الصالحة.

لقد وجدت الكنائس العراقيّة في لبنان منبرًا لرفع الصوت مطالِبةً «بتفعيل الوجود المسيحيّ في العراق ودعمه وتثبيته من أجل شهادة محبّة مسيحيّة فاعلة وحيّة وتشجيع دور المسيحيّين العراقيّين في بناء المؤسّسات الثقافيّة والاجتماعيّة والإسهام في تحقيق المصالحة الوطنيّة والسلام والاستقرار على أساس احترام التعدّديّة ومبدأ المواطنة».

وكذلك من أجل «تنشيط الحوار المسيحيّ-الإسلاميّ والارتقاء بالعيش المشترك».

وكانت المشاركة الإسلاميّة في رفع هذا الصوت أساسيّة ممّا أعطى لمبادرة الكنائس العراقيّة بعدًا قوميًّا توحيديًّا، وليس انقساميًّا.

وأمّا في روما، فقد نظّمت مؤسّسة سانت جيديو الكاثوليكيّة العالميّة ندوة خاصّة حول هذا الموضوع شارك فيها باحثون من أوروبّا والعالم العربيّ من المسلمين والمسيحيّين.

وكان وزير خارجيّة الفاتيكان جيوفانّي لاجولا Giovani Lagola قد صرّح «أنّ على الكنيسة أن تتّخذ مواقف واضحة وجريئة للتأكيد على الهويّة المسيحيّة في الشرق الأوسط». فهل للمسيحيّة المشرقيّة هويّة غير مشرقيّتها وعروبتها؟ إنّ تعريف الهويّة أمر معقّد ومتداخل ليس مكانه هنا. ولكنّ التبسيط في التعريف قد يوحي بربط المسيحيّة بالغرب، وهو إيحاء في غير مكانه، وبالتالي لا يخدم قضيّة الوجود المسيحيّ المشرقيّ.

كذلك وصف الكاردينال جان لويس توران Jean Louis Tauran وزير الخارجية السابق ورئيس مجلس الحوار بين الأديان المسيحيّين في الشرق بأنّهم «مواطنون من الدرجة الثانية نتيجة للإسلام المتشدّد، وأنّ الكثير منهم أُجبروا على البحث عن مكان أفضل للعيش». قد يبدو ذلك صحيحًا، ولكن لا بدّ من التساؤل هنا من هو مواطن الدرجة الأولى في ظلّ أنظمة تفتقر إلى الحدّ الأدنى من الديمقراطيّة وتعاني من تضييق عامّ على الحرّيّات؟.. أليست المعاناة عامّة وشاملة ولو بحدود مختلفة؟

وكان المونسينيور فيليب بريزار Philippe Brizard رئيس مؤسّسة الشرق Oeuvre d'Orient الخيريّة، قد نظّم لقاء خاصًّا في باريس حضره سبعة من بطاركة الشرق، تحدّثوا إلى مجموعة من رجال السياسة كان من بينهم الرئيس السابق جاك شيراك حول التحدّيات والمصاعب التي يواجهها مسيحيّو الشرق.

في ضوء هذه الأجواء وجدت في مؤتمر روما مناسبة للتأكيد على الأمور الآتية:

الأمر الأوّل أنّ مسيحيّي الشرق هم مواطنون أصيلون وأصليّون وليسوا طارئين على المنطقة. وبالتالي فهم كمسيحيّين ليسوا جزءًا من الثقافة الغربيّة ولا من السياسة الأوروبّيّة.

الأمر الثاني أنّ معاناة بعض مسيحيّي الشرق هي وجه من وجوه معاناة أشمل تشمل كلّ شعوب المنطقة، وذلك نتيجة لمظاهر عديدة أهمّها:

- اتّساع العدوان الإسرائيليّ وآثاره السلبيّة الواسعة.

• ضمور الممارسة الديمقراطيّة من حيث إنّها الضامن للحرّيّات الفرديّة والجماعيّة.

• تعثّر مشاريع التنمية البشريّة والاقتصاديّة.

• ارتفاع موجة التطرّف والتعصّب وسوء توظيفها ضدّ جماعات دينيّة أو عنصريّة، خاصّة في شمال العراق.

الأمر الثالث أنّ الإسلاموفوبيا في الغرب (بمعني كراهية الإسلام عن جهل به) ولّدت ما يمكن وصفه بالمسيحانوفوبيا في الشرق، كردّ فعل على المظالم السياسيّة والإنسانيّة المتمثّلة في الدعم الغربيّ لإسرائيل. والظاهرتان سلبيّتان، إلاّ أنّ كلاًّ منهما تستمدّ تبريراتها من الأخرى.

الأمر الرابع أنّ المعالجة تكون بالمواطنة واحترام حقوق الإنسان والجماعات، كما تكون بتعزيز العلاقات الإسلاميّة–المسيحيّة على المستوى الوطنيّ والقوميّ وكذلك على المستوى العالميّ. ومن هنا أهمّيّة مبادرة الملك عبد الله بن عبد العزيز للحوار بين الأديان والثقافات التي أطلقها من مدريد، ومبادرة «كلمة سواء» التي تجاوب معها الفاتيكان في مؤتمر إسلاميّ–مسيحيّ عُقد بحضور البابا بنديكتوس ١٦، ويشكّل لبنان بتركيبته الإسلاميّة–المسيحيّة قاعدة ومنبرًا لحوار الحياة بين مسلمي الشرق ومسيحيّيه على قاعدة الاحترام والمحبّة والعيش المشترك.

حول دور المسلمين في حماية الوجود المسيحيّ في العراق

ليس في طرح هذا الموضوع أو الحديث فيه ما يسرّ. فالموضوع من حيث الشكل يشير إلى مدى تدهور العلاقات الطائفيّة في العراق خاصّة، وحتّى في بعض الدول العربيّة الأخرى. أمّا من حيث الأساس، فإنّه يعكس صورة حالكة السواد من نتائج وتداعيات هذا التدهور. إنّ مجرد الحديث عن دور المسلمين في حماية المسيحيّين في العراق مثير للقلق، وذلك لأسباب عديدة:

أوّلاً: لأنّ حماية المسيحيّين، وحماية المسلمين سواء بسواء، يوفّرها أو يجب أن يوفّرها القانون من حيث هو رمز لسلطة الدولة. ويوفّرها العيش المشترك من حيث هو رمز للإرادة الوطنيّة. وتوفّرها المواطنة من حيث هي تجسيد للتكامل بين سلطة الدولة والإرادة الوطنيّة. ولكن في غياب القانون الذي يساوي بين المواطنين أو تغييبه، وفي غياب الإرادة الوطنيّة أو تغييبها، ومع انتهاك الحقوق المقدّسة للمواطنة، لا يستطيع أحد أن يحمي أحدًا.

ثانيًا: ما كان يجوز أن يُسمح للوضع في العراق أن يتدهور طائفيًّا حتّى يجد المسيحيّون العراقيّون أنفسهم بحاجة إلى التفكير بدور المسلمين في حمايتهم، وهو تفكير يعكس حالة متقدّمة من اللاثقة بالمصادر الشرعيّة المسؤولة عن توفير هذه الحماية لهم. أمّا وقد وقع

هذا التدهور فإنّ تداعياتها الخطيرة تنزل بالجميع. لقد علّمتنا التجربة المرّة في لبنان أنّ نيران الفتنة عندما تنشب في أيّ بيت لا تستثني غرفة دون أخرى. إنّها تلتهم الأخضر واليابس دون تفريق ولا تمييز. ولقد رأينا هذه التجربة تتكرّر بضراوة أكثر في يوغسلافيا السابقة، حيث أصبحت كلّ غرفة من البيت اليوغسلافيّ وطنًا ودولة.

ثالثًا: إنّ طلب الحماية، أو مجرّد الشعور بحاجة إلى الحماية يعكس حالة من فقدان الأمل في الدولة وفي قدرتها بل وفي إرادتها على توفير الحماية التي هي حقّ لكلّ مواطن بصرف النظر عن دينه أو عنصره. وهو ما يجعل من مساحة الوطن غابة لا يأمن فيها أحد على أحد. ولا يثق فيها أحد بأحد.

رابعًا: إذا تلكّأ المسلمون العراقيّون في توفير الحماية المطلوبة، أو إذا عَجزوا أو عُجّزوا عن توفيرها لسبب أو لآخر، ماذا يفعل مسيحيّو العراق؟ هل يطلبونها من جهة أخرى؟ وماذا تكون النتيجة؟ أم إنّهم يتخلّون عن وطن آبائهم وأجدادهم ويلجأون إلى دول تقبل بهم وبمسيحيّتهم؟.. وماذا يفعل المسلمون الذين يشكّلون مع المسيحيّين أساس الدولة وهويّتها إذا تصدّع هيكل المجتمع وانهار فوق رؤوسهم جميعًا؟

هذا في الشكل، أمّا من حيث الأساس فإنّ الأمر أدعى للشعور بالألم. ذلك أنّه ما كان للمسيحيّين في العراق أن يحتاجوا أو أن يفكّروا بطلب حماية شركائهم في الوطن من المسلمين، لو أنّ المسلمين العراقيّين عرفوا واحترموا والتزموا بالنصوص الشرعيّة الإسلاميّة التي تحكم علاقاتهم بالمسيحيّين. فرسول الله محمّد صلّى

الله عليه وسلّم أرسى موقفًا مبدئيًّا ألزم به المسلمين جميعًا في عهده، وحتّى قيام الساعة. ففي مطلع الدعوة الإسلاميّة وقيام نواة دولتها الأولى في المدينة المنوّرة وجّه الرسول إلى مسيحيّي نجران (في اليمن) — الذين استقبلهم في بيته وأحسَنَ وفادتهم وحاورهم كمسيحيّين، وودّعهم كمسيحيّين — وجّه إليهم رسالة قال فيها[١]: «ولنجران وحاشيتها، جوار الله وذمّة محمّد النبيّ رسول الله على أموالهم وأنفسهم وملّتهم وغائبهم وشاهدهم وعشيرتهم وبيعهم، وكلّ ما تحت أيديهم من قليل أو كثير. لا يغيّر أسقف من أسقفيّته ولا راهب من رهبانيّته، ولا كاهن من كهانته».

ولتعميم هذا العهد النبويّ، جاء في كتاب آخر له[٢]: «هذا كتاب أمان من الله ورسوله، للّذين أوتوا الكتاب من النصارى، مَن كان منهم على دين نجران، أو على شيء من نِحَل النصرانيّة، كتبه لهم محمّد بن عبد الله، رسول الله إلى الناس كافّة؛ ذمّةً لهم من الله ورسوله، **وعهدًا عهِده إلى المسلمين من بعده. عليهم أن يَعوه ويعرفوه ويؤمنوا به ويحفظوه لهم، ليس لأحد من الولاة، ولا لذي شيعة من السلطان وغيره نقضُه، ولا تعدّيه إلى غيره، ولا حملُ مؤونة من المؤمنين، سوى الشروط المشروطة في هذا الكتاب. فمن حفظه ورعاه ووفى بما فيه، فهو على العهد المستقيم والوفاء بذمّة رسول الله. ومن نكثه وخالفه إلى غيره وبدّله فعليه وزره؛ وقد خان أمان الله، ونكث عهده وعصاه،**

---

(١) مجموعة الوثائق السياسيّة للعهد النبويّ والخلافة الراشدة — محمّد حميد الله — دار النفائس — بيروت ١٩٨٧ صفحة ١٧٦.

(٢) المرجع السابق — صفحة ١٨١.

وخالف رسوله، وهو عند الله من الكاذبين. لأنّ الذمّة واجبة في دين الله المفترض، وعهده المؤكّد. فمن لم يرعَ خالف حرمها. ومن خالف حرمها فلا أمانة له، وبرئ الله منه، وصالحُ المؤمنين».

بل إنّ النبيّ محمّدًا (ص) ذهب إلى أبعد من ذلك في رسالته، حيث تعهّد في نصّ رسالته النبويّة[٣] «أن أحمي جانبهم – أي النصارى – وأذبّ عنهم وعن كنائسهم وبيعهم وبيوت صلواتهم ومواضع الرهبان ومواطن السيّاح، حيث كانوا من جبل أو وادٍ أو مغار أو عمران أو سهل أو رمل. **وأن أحرس دينهم وملّتهم أين كانوا؛ مِن بَرٍّ أو بحر، شرقاً وغرباً، بما أحفظ به نفسي وخاصّتي، وأهل الإسلام من ملّتي** وأن أدخلهم في ذمّتي وميثاقي وأماني، من كلّ أذًى ومكروه أو مؤونة أو تبعة. وأن أكون من ورائهم، ذابًّا عنهم كلّ عدوّ يريدني وإيّاهم بسوء، بنفسي وأعواني وأتباعي وأهل ملّتي. وأنا ذو السلطنة عليهم، ولذلك يجب عليّ رعايتهم وحفظهم من كلّ مكروه. ولا يصل ذلك إليهم حتّى يصل إليّ وأصحابي الذابّين عن بيضة الإسلام معي. وأن أعزل عنهم الأذى في المؤن التي حملها أهل الجهاد من الغارة والخراج، إلاّ ما طابت به أنفسهم. وليس عليهم إجبار ولا إكراه على شيء من ذلك، ولا تغيير أسقف عن أسقفيّته، ولا راهب عن رهبانيّته، ولا سائح عن سياحته، ولا هدم بيت من بيوت بيعهم، **ولا إدخال شيء من بنائهم في شيء من أبنية المساجد، ولا منازل المسلمين. فمن فعل ذلك فقد نكث عهد الله وخالف رسوله**

(٣) المرجع السابق، صفحة ١٨٨.

وحالَ عن ذمّة الله. وأن لا يحمل الرهبان والأساقفة، ولا من تعبّد منهم، أو لبس الصوف، أو توحّد في الجبال والمواضع المعتزلة عن الأمصار شيئًا من الجزية أو الخراج..

ولا يُجبر أحد ممّن كان على ملّة النصرانيّة كرهًا على الإسلام. «ولا تجادلوا أهل الكتاب إلاّ بالتي هي أحسن». ويُخفض لهم جناح الرحمة ويُكفّ عنهم أذى المكروه حيث كانوا، وأين كانوا من البلاد.

وإن أجرم أحدٌ من النصارى أو جُني جنايةً، فعلى المسلمين نصره والمنع والذبّ عنه والغرم عن جريرته، والدخول في الصلح بينه وبين من جنى عليه. فإمّا مُنَّ عليه، أو يفادي به. ولا يرفضوا ولا يخذلوا ولا يتركوا هملاً، لأنّي أعطيتهم عهد الله على أنّ لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين. وعلى المسلمين ما عليهم بالعهد الذي استوجبوا حقّ الذمام، والذبّ عن الحرمة، واستوجبوا أن يذبّ عنهم كلّ مكروه، **حتّى يكونوا للمسلمين شركاء فيما لهم، وفيما عليهم..**

ولهم إن احتاجوا في مرمّة بِيَعهم وصوامعهم، أو شيء من مصالح أمورهم ودينهم، إلى رفد من المسلمين وتقوية لهم على مرمّتها، أن يُرفدوا على ذلك ويعاونوا، ولا يكون ذلك دينًا عليهم، بل تقوية لهم على مصلحة دينهم ووفاءً بعهد رسول الله موهبة لهم ومنّة لله ورسوله عليهم».[٤]

(٤) المرجع السابق، صفحة ١٨٩.

لن أفيض أكثر في الحديث عن هذا الموقف الدينيّ المبدئيّ الشرعيّ التأسيسيّ لعلاقات المسلمين بالمسيحيّين. وهو موقف التزم به الخلفاء الراشدون من بعده، ولعلّ من أشهر المواثيق التي تؤكّد هذا الالتزام، العهدة العمريّة لمسيحيّي القدس.

من أجل ذلك فإنّ أيّ سلوك يناقض هذا الموقف هو مناقض للإسلام شرعة ومنهاجًا.

من أجل ذلك ما كان مسيحيّو العراق يحتاجون إلى ما هو أكثر من التزام المسلمين بوصيّة نبيّهم حتّى يطمئنّوا إلى العيش المشترك معهم بمحبّة وثقة وأمان..

غير أنّ الواقع مع الأسف الشديد هو أنّ المسلمين في العراق (وفي غيره) حتّى يكونوا قادرين على حماية المسيحيّين أو على توفير الضمانات اللازمة لهم أمنًا وسلامًا وحقوقًا، يحتاجون إلى تبيُّن هذه الثوابت الدينيّة وإلى فهم معانيها وفلسفتها. ويحتاجون إلى أن يدركوا أنّ انتهاك هذه الثوابت على يد بعضهم أو قلّة قليلة منهم بما يسيء – مجرّد الإساءة – إلى المسيحيّين هو انتهاك لعهد قطعه رسول الله لهم على نفسه، وألزم به المؤمنين به حتّى قيام الساعة.

ثمّ إنّه إضافة إلى هذه الثوابت الدينيّة هناك موقف إسلاميّ عامّ يتمثّل في حديث للنبيّ محمّد (ص). فقد سُئل: مَن هو المسلم، فأجاب «المسلم من سَلِمَ الناسُ (أي كلّ الناس بصرف النظر عن دينهم أو لونهم أو عنصرهم أو ثقافتهم) من يده ولسانه». فلا أذيّة بعملٍ (باليد) ولا أذيّة بكلمةٍ (باللسان). إنّ ما يحتاج إليه المسيحيّون في العراق هو أن يكون المسلمون أوفياء لدينهم ولتعاليم الرسول

الذي آمنوا به واتّبعوا دعوته. ذلك أنّ التشريعات النبويّة هي المصدر الثاني بعد القرآن الكريم للشريعة الإسلاميّة الملزمة للمسلمين جميعًا.

من هنا أهمّيّة المبادرات الحواريّة الإسلاميّة المسيحيّة، سواء تلك التي أطلقها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، أو مبادرة كلمة سواء التي أطلقها من عمّان ١٣٨ عالِمًا مسلمًا لفتح صفحة جديدة من المحبّة مع المسيحيّين. إنّ مثل هذه المبادرات الإيجابيّة تحتاج إلى ترجمة عمليّة على الأرض من خلال أوّلاً استلهام وصايا النبيّ الخاصّة بالمسيحيّين والعمل بها. وثانيًا من خلال احترام حقوق المواطنة وتوفير الأمن والسلام والاطمئنان لهم جميعًا.

هذا من الناحية الدينيّة، أمّا من الناحية الوطنيّة والإنسانيّة التي تجمع المسلمين والمسيحيّين معًا تحت مظلّة الوطن الواحد والمصير الواحد وفي إطار المساواة في الحقوق والواجبات، فالحديث يطول. ولكن أكتفي بالإشارة إلى ما يلي:

أوّلاً: إنّ حماية الوجود المسيحيّ في العراق – كما في أيّ دولة عربيّة أخرى – هو أمر ضروريّ للعراق – ولكلّ دولة عربيّة أخرى. فهو ضروريّ ثقافيًّا واجتماعيًّا واقتصاديًّا وسياسيًّا، وبالتالي هو ضروريّ حضاريًّا.

ثانياً: إنّ الوجود المسيحيّ في الشرق عامّة يقدّم في حدّ ذاته دليلاً على سماحة الإسلام (وليس على تسامحه) وترجمة عمليّة لما يقول به من أنّ ديانتَي أهل الكتاب المسيحيّة واليهوديّة هما ديانتان سماويّتان لا يكتمل إيمان المسلم بل لا يكون أساسًا من دون التصديق والإيمان بهما.

ثالثًا: إنّ تمتُّع المسيحيّين في العراق وفي سائر الدول العربيّة الأخرى بحقوقهم الوطنيّة الكاملة وبحرّيّاتهم الدينيّة الكاملة يوجّه رسالة إلى العالم الغربيّ بأنّ الإسلام ليس رافضًا للآخر، بل على العكس إنّه متعايش معه ومتكامل به. ومن شأن ذلك أن يمكّن المسيحيّين المشرقيّين من أن يكونوا شهودًا على العيش المشترك ممّا يرفع الغبن عن المسلمين في بعض المجتمعات الغربيّة التي تنتهك بعض حقوقهم، ويسفّه سوء الظنّ بهم. ولذلك فإنّ للمسلمين مصلحة مباشرة وطنيّة ودينيّة في الدفاع عن حقوق المسيحيّين في الشرق، إضافة إلى أنّ ذلك هو كما بيّنّا واجب دينيّ إسلاميّ وواجب وطنيّ وقوميّ.

من هنا فإنّ المسلمين باحترام حقوق المسيحيّين المشرقيّين وبالدفاع عن وجودهم وعن دورهم إنّما يدافعون عن أنفسهم وجودًا ودورًا، ويحقّقون لأنفسهم مصلحة ذاتيّة في الدنيا ورضى الله ونبيّه في الدنيا والآخرة.

صرخة مسيحيّي الشرق

لم يكن المؤتمر السنويّ الذي عقده بطاركة الشرق الكاثوليك في دير سيّدة بزمّار مؤتمرًا مسيحيًّا فقط. فالقضايا، أو القضيّة الأساس، التي شغلت المؤتمر طوال أربعة أيّام تعني المسلمين في الشرق وفي العالم كلّه، بقدر ما تعني المسيحيّين. وهذه القضيّة هي الهجرة.

صحيح أنّ الهجرة تشمل مسيحيّين ومسلمين. وصحيح أيضًا أنّ للهجرة أسبابًا اقتصاديّة واجتماعيّة وسياسيّة. ولكنّ الصحيح أيضًا أنّ الهجرة المسيحيّة وصلت إلى درجة الاستنزاف. وإنّ لهذه الهجرة أسبابًا أخرى منها ما يتعلّق بالقلق من تصاعد موجات التطرّف الدينيّ والتي توصف خطأً بـ«الأصوليّة الإسلاميّة». ومنها ما يتعلّق بتعثّر محاولات تنفيذ ما تنصّ عليه بعض الأنظمة والدساتير العربيّة وتصحيح بعضها الآخر بحيث تحترم حقوق المواطنة من دون تمييز دينيّ، إيمانًا وممارسة للشعائر.

إنّ الانتقاص من الحقّ الكامل للمواطنة يولّد مشاعر تتراوح بين الغربة في الوطن ومن ثمّ الغربة عنه، وهو وطن الآباء والأجداد.. منذ ظهور المسيحيّة، وبين الطعن في الولاء الوطنيّ والانتقاص من الانتماء وبالتالي الإيحاء الخطير بالدونيّة.

ومن الطبيعيّ أنّه عندما تقع اضطرابات سياسيّة أو حوادث أمنيّة تستهدف كهنة ورجال دين مسيحيّين، أو كنائس وأديرة في هذه

الدولة العربيّة أو تلك، يربط المسيحيّون بين هذه الحوادث الطارئة وبين ما يعانيه المواطن المسيحيّ العربيّ من قلق يوميّ ومن انتقاص لحقوقه.. الأمر الذي يدفعه إلى اليأس، وإلى الهجرة.

فالهجرة المسيحيّة لم تعد كما كانت منذ القرن التاسع عشر هربًا من القلّة أو المجاعة وتعبيرًا عن الطموح بحياة أفضل، ولكنّها أصبحت – ولو في جزء كبير منها – هروبًا من القلق والإحباط، وتعبيرًا عن عدم الثقة بالمستقبل وعن عدم الاطمئنان إلى النفس والعقيدة وإلى احترام التعدّد الدينيّ الذي تميّز به الشرق على مدى أجيال طويلة.

تتراكم هذه المشاعر المقلقة حادثًا بعد حادث، من صعيد مصر إلى شمال العراق، إلاّ أنّها بعد سلسلة الأحداث التي عصفت بالعراق تحديدًا، وهو البلد المثخن بالجراح (أكثر من ٦٥٥ ألف ضحيّة منذ الاجتياح الأميركيّ حتّى الآن) وصلت هذه المشاعر إلى درجة بات معها المسيحيّ العربيّ مخيّرًا بين أمرين أحلاهما مرّ: – إمّا الهجرة وإمّا العزلة.

فالهجرة تستنزف الوجود، وتسدّ آفاق المستقبل، وتقضي على الأسس التي تقوم عليها الحياة المشتركة مع المسلمين، وفي ذلك خسارة للمسلمين وللمسيحيّين معًا، كما سنبيّن ذلك فيما بعد. أمّا العزلة أو الانطواء على الذات كما وصفها البطريرك نرسيس بدروس التاسع عشر بطريرك الأرمن الكاثوليك الذي استضاف مؤتمر البطاركة، فإنّها تؤدّي إلى الاختناق الذاتيّ، ولعلّها تؤدّي إلى ما هو أخطر من ذلك، وهو الانسحاب من الحياة المشتركة.

وفي ذلك خسارة للمسلمين وللمسيحيّين معًا أيضًا.

إنّ الهجرة المسيحيّة من فلسطين هي الأشدّ استنزافًا، كما أشار إلى ذلك بيان مجلس البطاركة، فلم يبقَ فيها سوى ١٦٠ ألف مسيحيّ فقط، أي أقلّ من اثنين بالمئة من السكّان، منهم ٥٠ ألفًا في غزّة والضفّة الغربيّة و١١٠ آلاف في إسرائيل. أمّا عدد الذين هاجروا إلى مناطق مختلفة من العالم فقد بلغ ٢٦٠ ألفًا.

ويوجد في مدينة القدس ٣٩ كنيسة مختلفة و١٤ مجموعة مسيحيّة، يشكّل كلّ من الأرثوذكس والكاثوليك ٤٠ بالمئة منهم، كما يشكّل كلّ من الإنجيليّين (البروتستانت) والأرثوذكس الشرقيّين ١٠ بالمئة.

ولم يعد يوجد في المخيّمات الفلسطينيّة في غزّة والضفّة أيّ مسيحيّ ولا حتّى في القرى وجود لمسيحيّي فلسطين. فهم متجمّعون في المدن فقط: غزّة – بيت جالا – بيت ساحور – بيت لحم – رام الله – القدس – الطيّبة، بيرزيت، عين عريك، عابود، الزبايدة، رفيديا.

ويمثّلهم في السلطة الفلسطينيّة وزير واحد – كاثوليكيّ عن بيت لحم – وسبعة أعضاء في البرلمان، خمسة منهم انتخبوا على لوائح حركة فتح، وواحد على لائحة حركة حماس. أمّا حنان عشراوي فقد فازت على كلّ الوطن الفلسطينيّ.

ولكن رغم تضاؤل عدد المسيحيّين، فإنّ مؤسّساتهم تقدّم ٣٠ بالمئة من الخدمات الصحيّة. وهم يديرون ٦٤ مدرسة وجامعتين وكلّيّتين.

على أنّ ثمّة أمرًا ثالثًا غير الهجرة أو العزلة أو الانطوائيّة يحتاج

اعتماده إلى موقف مسيحيّ مشرقيّ يعبّر عن التجذّر في الأرض؛ وعن التمسّك بالحقّ في الشهادة لله على عقيدة المسيحيّة التي يشكّل الإيمان بها رسالة سماويّة من عند الله ركنًا أساسيًّا من العقيدة الإسلاميّة ذاتها. كما يحتاج اعتماده إلى مبادرة إسلاميّة تعكس تفهّمًا للمشاعر المسيحيّة وتحترم هذه المشاعر وتعمل على معالجتها بما تقتضيه من احترام حقوق المواطنة، وشرعة حقوق الإنسان والشريعة الإسلاميّة تحديدًا. ولعلّ هذا الأمر هو الأصعب. ولكن لا يبدو أنّه يمكن إنقاذ الحضور المسيحيّ المشرقيّ من التآكل والضمور، والمحافظة على العلاقات الإسلاميّة-المسيحيّة في المشرق من التراجع والتدهور، وتقديم هذه العلاقات كشهادة حيّة للعالم، من دون العمل على تحقيق هذا الأمر الثالث.

إنّ البيان الذي صدر عن مجلس البطاركة يضع الإصبع على الجراح التي تنزف من جسد الحضور المسيحيّ المشرقيّ، وهذه الجراح هي:

١ – القلق من تنامي ظاهرة التطرّف الدينيّ في بعض المجتمعات الإسلاميّة. وهي ظاهرة مَرَضيّة تعيد إحياء ذكرى الذمّيّة على النحو الذي عرفه المسيحيّون في عهود الانحطاط والتأخّر، وليس في عهود الازدهار والسماحة والانفتاح الإسلاميّ. صحيح أنّ الذمّيّة كنظام قد تجاوزها الزمن و أصبحت جزءًا من التاريخ، وأنّ المواطنة حلّت محلّها أساسًا للعلاقات بين الناس مسلمين ومسيحيّين في الوطن الواحد، إلاّ أنّ ذكراها لا تزال تشكّل كابوسًا مرادفًا وملازمًا للتطرّف المتنامي. بحيث ينمو الشعور بالخوف من الذمّيّة – بما هي تسامحيّة فوقيّة – مع نموّ التطرّف.

٢ – القلق من الانتهاكات التي تتعرّض لها حقوق الإنسان وفي مقدّمتها الحرّيّة الدينيّة، سواء لجهة بناء الكنائس، أو التعليم، أو إحياء المناسبات الدينيّة المختلفة. وهناك شعور مسيحيّ عامّ، بأنّ أيّ ممارسة لهذه الحقوق تبدو لدى المتطرّفين الإسلاميّين وكأنّها تحدٍّ للإسلام، رغم أنّها أبعد ما تكون عن ذلك.

٣ – القلق من الانتكاسات المتواصلة التي تعاني منها ثقافة التعدّد والتنوّع الدينيّ والمذهبيّ والعنصريّ في العديد من الدول العربيّة والمشرقيّة. إنّ تفكّك – أو تفكيك – المجتمعات العربيّة على أسس دينيّة (إسلاميّ-مسيحيّ)، أو مذهبيّة (سنّيّ- شيعيّ-علويّ-درزيّ)، أو عنصريّة (عربيّ-كرديّ أو عربيّ-أمازيغيّ)، قطعت أشواطًا بعيدة من خلال ما جرى ويجري في السودان والعراق بصورة أساسيّة.

٤ – القلق من الاتّهامات الموجّهة إلى الجماعات المسيحيّة بالتعاون مع قوًى خارجيّة معادية والتي يطلقها متطرّفون إسلاميّون أثناء الأزمات السياسيّة المحلّيّة، على النحو الذي جرى بشكل محدود في مصر، وبشكل واسع في العراق.

٥ – القلق من استضعاف الجماعات المسيحيّة لدى نشوب أيّ مشكلة بين العالم الإسلاميّ والغرب (مثل نشر الصور الكاريكاتوريّة المسيئة للنبيّ محمّد (ص) في إحدى الصحف الدانمركيّة، أو الاعتراض على بعض ما ورد في محاضرة البابا بنديكتوس السادس عشر حول الإسلام ..إلخ) إلى هدف يسهل الوصول إليه والانتقام منه، كالاعتداء الذي حدث على كنائس في فلسطين، واغتيال

راهبة ممرّضة إيطاليّة في الصومال.. ونشر رسوم كاريكاتوريّة بذيئة عن البابا نفسه. وهذا أمر يعبّر عن مشاعر عدم الثقة بهذه الجماعات المسيحيّة وعن ربطها جهلاً وظلمًا بالغرب المسيحيّ، أو بالغرب اللامسيحيّ.

وقد عبّر بطاركة الشرق عن هذا الأمر في البند السابع عشر من البيان الختاميّ بتوجيه نداء «إلى المراجع الإسلاميّة والهيئات العليا أن تدين وبقوّة الأعمال الإرهابيّة التي تمارَس أحيانًا بتسميات دينيّة إسلاميّة، ونحن نعلم أنّ الإسلام الحقيقيّ والقرآن الكريم براء منها، وأنّ هذه الممارسات القمعيّة لا تسيء إلى الإسلام فحسب، بل تزعزع أيضًا العيش المشترك القائم منذ أجيال وأجيال بين فئات المجتمع العراقيّ على اختلاف أديانهم ومذاهبهم».

إنّ مظاهر القلق هذه لها أسبابها الواقعيّة. ولأنّها لا تنطلق من وهم أو من سوء فهم، فإنّ على المسلمين تحمُّل مسؤوليّاتهم بجرأة لمواجهتها ومعالجتها. ذلك أنّ المحافظة على الحضور المسيحيّ المشرقيّ هي في مصلحة مسلمي الشرق ومسلمي العالم أجمع. ولتوضيح ذلك لا بدّ من الإشارة إلى أنّ مقولات صراع الحضارات تحوّلت – أو كادت – من خلال شعار الحرب على الإرهاب إلى صراع بين الإسلام.. والعالم.

وبموجب هذه الشعارات والتقوّلات، فإنّ الإسلام ليس متّهمًا فقط بأنّه يدعو إلى العنف والقتل، ولكنّه متّهم أيضًا بأنّه يرفض الآخر ولا يحترم الاختلاف ولا يقبل بالتنوّع والتعدّد. وغنيّ عن القول أنّ كلّ هذه الاتّهامات باطلة من الأساس. والعقيدة

الإسلاميّة، والتاريخ الإسلاميّ يشهدان على ذلك. ولكن على طريقة «أكذب أكذب فلا بدّ أن يعلق شيء»، فإنّ الكذب المتواصل والذي أصبح ثقافة في حدّ ذاته أدّى إلى تكريس صورة مشوّهة قبيحة عن الإسلام في العديد من المجتمعات الدوليّة.

من هنا فإنّ من شأن هجرة المسيحيّين الشرقيّين إذا ما صوّرت على أنّها تخلٍّ عن الشرق المسلم بأكثريّته، وأنّها هروب بالعقيدة المسيحيّة جرّاء ممارسات قمعيّة يتعرّضون لها، أو جرّاء حرمانهم من حقوق المواطنة الكاملة والتي يطالب بمثلها المسلمون في الدول الغربيّة التي هاجروا إليها، أنّ من شأن هذه الهجرة أن تستخدم كدليل سلبيّ على أنّ الإسلام لا يقبل الآخر ولا يحترمه ولا يتعايش معه خلافًا، مرّة أخرى، لما تقول به العقيدة الإسلاميّة، ولما يشهد به التاريخ الإسلاميّ.

واذا كانت الهجرة المسيحيّة من الشرق تسيء إلى صورة الإسلام في الغرب وفي العالم، فإنّ هذه الهجرة تستنزف من المجتمع الشرقيّ قيمًا روحيّة وأخلاقيّة وثقافيّة، وقدرات فكريّة وإنتاجيّة هو بأمسّ الحاجة إليها. ثمّ إنّ انتزاع أيّ خيط من النسيج القوميّ في الشرق يؤدّي حتمًا إلى تشوّه هذا النسيج وإلى انحلاله وانهياره.

ولقد أدرك بطاركة الشرق أهمّيّة رسالة الوجود المسيحيّ المشرقيّ عندما أكّدوا (البند السادس) على «أنّ الرسالة تبدأ في مضمونها بالمحافظة على العيش المشترك في وجه تعاظم صراع الثقافات والأديان. بل هي الشهادة الحيّة للقدرة على العيش معًا في سلام وتكامل خلّاق بين المختلفين. فالأديان في جوهرها يجب أن تكون

عوامل جمع لا تفريق، لأنّ الجوهر في كلّ دين هو عبادة الله وتكريم جميع خلائقه، فالمسيحيّون في الشرق شرقيّو الانتماء والمواطنة وملتزمون قضايا بلدانهم».

يقول الأب خليل علوان، أمين عامّ مجلس بطاركة الشرق الكاثوليك:

«إنّ ما يميّز كنائس الشرق هو أنّها رسوليّة أي أسّسها الرسل. مرقس في مصر، وبطرس في لبنان وسوريا. نحن نفخر بأنّنا شرقيّون مسيحيّون ولسنا مسيحيّين في الشرق. نحن من صميم هذه البلاد وجزء من تكوينها وتاريخها. نحن بناة الحضارة العربيّة وساهمنا في نهضة اللغة والثقافة.. المسيحيّة في هذا الشرق غنًى لها وله».

إنّ هذا الشعور بالانتماء الأصيل والمتأصّل لا يستمرّ ولا يعيش إذا ما تألبت عليه قوى التعصّب والجهل من حيث إنّها قوًى إلغائيّة لكلّ من لا يشاركها إيمانها أو نظرتها إلى شؤون الدين والدنيا.

فالله سبحانه وتعالى خلق الناس مختلفين. ولو شاء لجعلهم أمّة واحدة. هو أراد هذا الاختلاف. ولذلك سيبقون مختلفين. ولذلك دعاهم إلى التعارف. والطريق الوحيد إلى التعارف وإلى التعايش هو الحوار. ليس بالحَسَن فقط، بل بما هو أحسن.

لا بدّ أن يدرك كلّ مسلم مشرقيّ – أو في أيّ مكان آخر في هذه الدنيا – أنّ الكنيسة هي بيت من بيوت الله. وأنّ الاعتداء على أيّ كنيسة هو بمثابة اعتداء على المسجد وأنّ الله يقول عن كلّ من الإنجيل والتوراة «فيه هدًى ونور». وأنّه يدعو أهل الإنجيل كما يدعو أهل التوراة ليحكموا بما أنزل الله فيه.

وإنّ الله يصف المسيحيّين بأنّهم أقرب مودّة للّذين آمنوا، ويفسّر ذلك، فإنّ منهم قسّيسين ورهبانًا وإنّهم لا يستكبرون.

ولا بدّ لكلّ مسلم أن يدرك أيضًا أنّه فيما يتعدّى هذه الأسس الدينيّة للعلاقات بين المسلمين والمسيحيّين (وهذا غيض من فيض) فإنّ المواطنة والتاريخ الواحد، والمصير المشترك، ترسي أسسًا ثابتة ودائمة لعلاقات أخويّة في الله وفي الوطن.

«فبلداننا – كما ورد في البند السادس عشر من البيان الختاميّ لمجلس البطاركة – تعيش مرحلة شديدة الخطورة والتوتّر، فلا بدّ من أن نتضامن كلّنا في مواجهتها، وهذا عنصر جوهريّ من حضورنا ورسالتنا».

علامة استفهام حول مستقبل مسيحيّي الشرق

دعا البابا بنديكت السادس عشر إلى مؤتمر (سينودس) حول مستقبل مسيحيّي الشرق الأوسط. سيُعقد المؤتمر برئاسة البابا في الفاتيكان يوم العاشر من أكتوبر القادم ويستمرّ ثلاثة أسابيع. وقد دعي إليه بطاركة الكاثوليك في الشرق، وممثّلان عن الكنائس المختلفة الأخرى، الأرثوذكسيّة والإنجيليّة والسريانيّة.

فما هي قضيّة مسيحيّي الشرق؟ وما هي أهداف هذا المؤتمر؟ كيف وأين تقف دول المنطقة من هذه المبادرة؟

لا بدّ قبل الإجابة على هذه التساؤلات من الإشارة إلى أنّ الفاتيكان سبق أن نظّم مؤتمرات حول مسيحيّي آسيا، وحول مسيحيّي أفريقيا. ونظّم مؤتمرًا خاصًّا حول لبنان. وقد جرت كلّ هذه المؤتمرات في عهد البابا الراحل يوحنّا بولس الثاني. أمّا المؤتمر القادم فسيكون الأوّل في عهد البابا الحاليّ.

في الأساس يشكو مسيحيّو الشرق الأوسط ويعانون من عدد من القضايا أهمّها:

- الانعكاسات السلبيّة الاجتماعيّة والاقتصاديّة لاستمرار الصراع العربيّ – الإسرائيليّ.
- الانعكاسات السلبيّة لظاهرة تصاعد التطرّف والغلوّ الدينيّ الذي يستهدف المسيحيّين وحرّيّتهم الدينيّة.

- الاعتداء على مسيحيّي العراق على خلفيّة دينيّة رغم أنّهم ليسوا جزءًا من لعبة الصراع على السلطة سواء بين السنّة والشيعة، أو بين العرب والأكراد والتركمان.
- توالي المشاكل المحلّيّة ذات البعد الطائفيّ في مصر بين مسلمين وأقباط، خاصّة في قرى الصعيد (نجع حمادي مثلاً).
- الانعكاسات السلبيّة لحركة «المسيحانيّة الصهيونيّة» في الولايات المتّحدة المؤيّدة لإسرائيل، على صورة المسيحيّة عند مسلمي الشرق.

أدّت هذه القضايا إلى أسوأ ظاهرة يواجهها مسيحيّو الشرق الأوسط، وهي الهجرة الواسعة من بلدانهم إلى الولايات المتّحدة وكندا، وإلى أستراليا، وأميركا الجنوبيّة. وتتمثّل هذه الظاهرة في التراجع الحادّ في عدد مسيحيّي دول المنطقة، الأمر الذي بات يشكّل خطرًا على النسيج الوطنيّ الذي عرف بها، وعرفت به، منذ بداية العلاقات الإسلاميّة – المسيحيّة قبل أكثر من ألف عام.

من أجل ذلك يتطلّع المسيحيّون العرب باهتمام كبير إلى السينودس المقبل. إلاّ أنّ هذا الاهتمام يصطدم بحالة التردّي التي يمرّ بها مجلس كنائس الشرق الأوسط. ذلك أنّه لو لم يكن هناك مجلس يجمع بين هذه الكنائس لكان من الضروريّ إيجاده ليعبّر عن الصوت الواحد في معالجة هذه المشاكل.

فالمجلس أُسّس منذ قيامه لعلاقات إسلاميّة – مسيحيّة من خلال فكّ الارتباط أوّلاً بين المسيحيّة والغرب.. وثانيًا بين المسيحيّة والحركة المسيحانيّة الصهيونيّة الأميركيّة.

فالمسيحيّون العرب الذين كانوا ضحايا حروب الفرنجة – الحروب

الصليبيّة – كانوا أيضًا روّاد النهضة العربيّة الحديثة والذين حافظوا على اللغة العربيّة. كما كانوا في مقدّمة المناضلين ضدّ الاستعمار وبناء الدولة الوطنيّة الحديثة. وقد عانوا كالمسلمين من جرّاء الاحتلال الإسرائيليّ وقاوموا مع الفلسطينيّين المسلمين أيضًا الاعتداءات الإسرائيليّة منذ قيام إسرائيل في عام ١٩٤٨ حتّى اليوم.

كذلك فإنّ المسيحيّين العرب، ومن خلال مجلس كنائس الشرق الأوسط رفعوا الصوت عاليًا ضدّ الحركة الصهيونيّة المسيحانيّة وندّدوا بها واعتبروها مناهضة ليس فقط للحقّ العربيّ في فلسطين، إنّما للعقيدة المسيحيّة في الدرجة الأولى.

ولعلّ آخر هذه المواقف المبدئيّة القائمة على اللاهوت المسيحيّ هو الموقف الذي أعلنه مسيحيّون فلسطينيّون من مختلف الكنائس في القدس حيث طالبوا كنائس العالم – بما فيها الفاتيكان – اعتبار الاحتلال الإسرائيليّ إثمًا وخطيئة بحقّ الله والدين والإنسانيّة، لا يجوز تغطيته أو تبريره لاهوتيًّا بأيّ شكل من الأشكال.

غير أنّه في الوقت الذي تجري فيه الاستعدادات على قدم وساق لعقد مؤتمر الفاتيكان، يمرّ مجلس كنائس الشرق الأوسط في أسوأ مرحلة منذ قيامه في عام ١٩٧٤.

فالبابا بنديكتوس السادس عشر، وفي ضوء التقارير التي أعدّتها السفارات البابويّة في المنطقة، والتقارير التي بعثت بها إليه المراجع الكنسيّة الكاثوليكيّة العربيّة، وجد أنّ المسيحيّين يمرّون في ظروف صعبة ومعقّدة تتطلّب درسًا عميقًا وتحتاج إلى معالجات مع الكنائس ومع المراجع الحكوميّة والمجتمعات المحلّيّة سواء بسواء.

وكان طبيعيًّا أن يشارك مجلس كنائس الشرق الأوسط في الإعداد لهذا المؤتمر باعتبار أنّ المجلس يضمّ كلّ كنائس المنطقة من الكاثوليكيّة والمارونيّة والأرثوذكسيّة والسريانيّة والقبطيّة والأرمنيّة، وعددها ٢٧ كنيسة مختلفة. ونظرًا إلى صفته التمثيليّة للمسيحيّين في المنطقة فإنّ دوره يعتبر أساسيًّا ومحوريًّا. غير أنّ المجلس يواجه انقسامات داخليّة أدّت إلى تعطيل هذا الدور.

لا تتعلّق هذه الانقسامات بقضايا لاهوتيّة دينيّة ولا بقضايا سياسيّة عامّة، ولكنّها تتعلّق بخلافات ثنائيّة بين بطريرك الكنيسة الأرثوذكسيّة اليونانيّة في القدس ثيوفيلوس الثالث، والبابا شنودة الثالث بابا الأقباط في مصر. فالبطريرك ثيوفيلوس هو البطريرك غير العربيّ الوحيد الذي يمثّل طائفة مسيحيّة كبيرة. والمشكلة ليست في يونانيّته، أو في لاعروبته، ولكنّ المشكلة تكمن في أنّه مثل سلفه، باع السلطات الإسرائيليّة وأجّر مؤسّسات ومنظّمات يهوديّة عقارات وقفيّة تملكها الكنيسة، الأمر الذي فجّر ثورة غضب واستنكار في أوساط المسيحيّين العرب الأرثوذكس داخل الأرض المحتلّة وخارجها.

أمّا البابا شنودة فقد التزم منذ احتلال إسرائيل لمدينة القدس في مثل هذا الشهر – يوليو– حزيران من عام ١٩٦٧ بموقف دينيّ – أخلاقيّ – وطنيّ منع بموجبه رعايا الكنيسة القبطيّة من الحجّ إلى القدس إلاّ بعد تحريرها من الاحتلال. ويستند البابا شنودة في موقفه من الخلاف مع البطريرك ثيوفيلوس، فوق ذلك، إلى أنّ المسيحيّين الأقباط يشكّلون تقريبًا نصف مسيحيّي الشرق الأوسط.

انفجر الخلاف بين الكنيستين القبطيّة والأرثوذكسيّة – اليونانيّة خلال مؤتمر عقده مجلس كنائس الشرق الأوسط في عمّان في ١٩

أبريل – نيسان الماضي. فخلال المؤتمر تعرّض البطريرك ثيوفيلوس إلى الكنيسة القبطيّة بكلام اعتبره ممثّلها أمين عامّ المجلس الدكتور جرجس صالح مسيئًا وظالمًا. طلبت الكنيسة من البطريرك أن يعتذر، ولكنّه رفض بحجّة أنّه لم يقل ما يسيء إلى الكنيسة أو إلى البابا شنودة، وأنّه بالتالي ليس مستعدًّا للتراجع عن كلام لم يقله أساسًا.. إلاّ أنّ الكنيسة القبطيّة أصرّت على موقفها. وأصرّ البطريرك على رفضه، فكان قرار البابا شنودة بانسحاب الكنيسة القبطيّة من المجلس. وهي سابقة لم تحدث من قبل. وكان الأنبا صموئيل ممثّل الكنيسة القبطيّة أحد مؤسّسي المجلس، إلاّ أنّه قُتل أثناء حادث المنصّة في القاهرة في عام ١٩٨٢ والذي استهدف الرئيس المصريّ الراحل أنور السادات. وممّا زاد الطين بلّة، أنّه عندما علم البطريرك ثيوفيلوس بالأمر علّق عليه قائلاً: «لم يضغط أحد على البابا شنودة للانسحاب من المجلس.. ولن يضغط عليه أحد للعودة إليه. لقد تحوّل مجلس الكنائس إلى نادٍ للمنتفعين، وحان الوقت لتخليصه من هذه الحالة.. وإعادته الى دوره الأساس»!!

وبذلك يكون البطريرك اليونانيّ قد عمّم اتّهامه بحيث شمل الكنائس الأخرى ولو لم يسمِّ أيًّا منها. أمام هذا الوضع، تضامنت مع الكنيسة القبطيّة كنيستان من كبرى الكنائس المنضوية في المجلس وهما الكنيسة السريانيّة التي يترأّسها البطريرك عيواص (ومقرّه في دمشق)، والكنيسة الأرثوذكسيّة الأرمنيّة التي يترأّسها الكاثوليكوس آرام (ومقرّه في بيروت – أنطلياس). وبتضامن هذه الكنائس الثلاث مع الأمين العامّ للمجلس الذي تنتهي ولايته قانونًا في عام ٢٠١١، أصبح المجلس في حالة شلل تامّ.

وهكذا عندما توجّه البابا بنديكتوس السادس عشر إلى قبرص في الشهر الماضي – وهي أوّل دولة أرثوذكسيّة يزورها البابا – لم يكن بين مستقبليه هناك الأمين العامّ للمجلس. ولم يتسلّم منه نصّ الوثيقة التمهيديّة لمؤتمر السينودس حول مسيحيّي الشرق الأوسط التي سلّمها البابا إلى رؤساء الكنائس الكاثوليكيّة في المنطقة لدراستها تمهيدًا لمناقشتها في روما في الخريف القادم. فهل يساعد المؤتمر على فتح صفحة جديدة توفّر المزيد من الاطمئنان والاستقرار لمسيحيّي الشرق؟ وأيّ دور سيكون للمسلمين في ذلك؟.

هناك سؤالان أجد نفسي مضطرًّا للبحث عن إجابة عليهما

السؤال الأوّل هو: لماذا السينودس من أجل مسيحيّي الشرق؟

والسؤال الثاني هو: لماذا دعيت كمسلم إلى السينودس، ولماذا لبّيت الدعوة؟

بالنسبة إلى السؤال الأوّل فإنّ محاولة الإجابة عليه تطرح العديد من الأسئلة.

لو كان مسيحيّو الشرق بخير، هل كانت هناك حاجة للدعوة إلى السينودس؟ ثمّ هل إنّ السينودس قادر على طمأنتهم من الخوف وعلى إصلاح أوضاعهم؟ وكيف؟

إنّني كمسلم أفهم أن يهتمّ الفاتيكان بالمسيحيّين عامّة، وخاصّة بمسيحيّي الشرق مهد المسيحيّة ومنطلقها الأوّل. ولكنّني لا أستطيع أن أفسّر عدم مبادرة جامعة الدول العربيّة إلى الاهتمام بمسيحيّي الشرق باعتبارهم مواطنين في الدول الأعضاء فيها. كما لا أستطيع تبرير عدم مبادرة منظّمة المؤتمر الإسلاميّ إلى التحرّك على قاعدة المسؤوليّة الأخلاقيّة والدينيّة التي يؤكّد عليها الإسلام بالنسبة إلى العلاقات مع أهل الكتاب عامّة ومع المسيحيّين على الأخصّ.

وبالنسبة إلى السؤال الثاني لا أعتقد أنّي دعيت إلى السينودس

لأتعرّف على ما يعانيه المسيحيّون في بعض دول الشرق.. فمعاناتنا كشرقيّين واحدة. إنّنا نعيش المعاناة معًا يومًا بيوم، بل ساعة بساعة. غير أنّ استهداف المسيحيّ لدينه وإن كان ظاهرة محدودة جدًّا، إلاّ أنّها خطيرة جدًّا.. وهي غريبة جدًّا عن ثقافة الشرق ومتناقضة جدًّا مع العقيدة الإسلاميّة. يؤشّر هذا الاستهداف إلى أمرين خطيرين. الأمر الأوّل هو محاولة ضرب نسيج المجتمعات الوطنيّة، ومحاولة تفكيكها وسحب خيوط نسيجها الواحد الذي عرفته وعاشته منذ قرون عديدة. ولذلك تساءلت عن أسباب عدم مبادرة جامعة الدول العربيّة إلى التصدّي لهذه المحاولة الهدّامة. أمّا الأمر الثاني فهو محاولة تصوير الإسلام على غير حقيقته،

وعلى عكس ما يقول به أساسًا وما يدعو إليه من قبول بالتعدّد ومن احترام للتنوّع ومن إيلاء المسيحيّة موقعًا مرموقًا في الإيمان الإسلاميّ بالله الواحد، وبملائكته وكتبه ورسله، لا نفرّق بين أحد من رسله ونحن له مسلمون. ولذلك تساءلت أيضًا عن أسباب غياب مبادرة ما لمنظمة المؤتمر الإسلاميّ.

هناك سلبيّتان تطرحان المشكلة التي يواجهها مسيحيّو الشرق؛

سلبيّة عدم احترام حقوق المواطنة في المساواة الكاملة أمام القانون. وسلبيّة عدم احترام التعاليم الإسلاميّة فيما يتعلّق بالعلاقة مع المسيحيّين الذين وصفهم القرآن الكريم بأنّهم «أقرب مودّة للّذين آمنوا ذلك بأنّ منهم قسّيسين ورهبانًا وأنّهم لا يستكبرون».

والسلبيّتان بكلّ ما تحملانه من مضامين فكريّة وما تفرزانه من مواقف، وما تتسبّبان به من إجراءات ومن أعمال مسيئة، تُلحقان

بنا الأذى، وتسيئان إلينا جميعًا في حياتنا المشتركة وفي مصيرنا الواحد. ولذلك فإنّنا معًا، مسلمين ومسيحيّين، نستطيع أن نحوّل السلبيّتين إلى إيجابيّتين أو على الأقلّ أن نعمل على تحويلهما إلى إيجابيّتين، أوّلاً، من خلال العمل على تحقيق أسس وقواعد المواطنة التي تحقّق المساواة في الحقوق أوّلاً، ثمّ في الواجبات. وثانيًا من خلال تسفيه ثقافة الغلوّ والتطرّف الدينيّ من حيث هي رفض للآخر واحتكار للحقيقة والحقّ؛ ومن خلال العمل على تعزيز ونشر ثقافة الاعتدال والوسطيّة من حيث هي احترام للاختلاف في الدين والعقيدة، وفي اللغة والثقافة وفي اللون والعنصر، ومن ثمّ الاحتكام إلى الله يوم القيامة فيما نحن فيه مختلفون كما يعلّمنا القرآن الكريم.

نعم مسيحيّو الشرق في محنة، ولكنّهم ليسوا وحدهم.

نعم مسيحيّو الشرق يحتاجون إلى المؤازرة والدعم.. ولكنّ ذلك لا يكون ويجب أن لا يكون بتسهيل هجرتهم، ولا يكون بتخلّي شركائهم في الوطن من المسلمين عن واجباتهم الوطنيّة والأخلاقيّة. فتسهيل الهجرة، تهجير. والتخلّي عن الواجب انتقاص من فعل الإيمان.

إنّ الحضور المسيحيّ في الشرق الفاعل في المسلمين، والمتفاعل مع المسلمين، هو ضرورة مسيحيّة بقدر ما هو ضرورة إسلاميّة، وهو ضرورة ليس للشرق وحده، إنّما للعالم كلّه. والخطر الذي يمثّله تآكُلُ هذا الحضور عدديًّا ومعنويًّا، هو همٌّ مسيحيّ بقدر ما هو همٌّ إسلاميّ، ليس لمسلمي الشرق وحدهم بل لمسلمي العالم كلّه أيضًا.

وبالتالي فإنّ المحافظة على هذا الحضور هو واجب إسلاميّ عامّ بقدر ما هو واجب مسيحيّ عامّ.

إنّ مسيحيّي الشرق ليسوا أقلّيّة طارئة. إنّهم في أساس وجود الشرق منذ ما قبل الإسلام. وهم جزء لا يتجزّأ من المضمون الثقافيّ والفنّيّ والعلميّ للحضارة الإسلاميّة. ثمّ إنّهم روّاد النهضة العربيّة الحديثة وحافظو لغتها، لغة القرآن الكريم.

وكما كانوا في مقدّمة الصفوف الوطنيّة من أجل التحرّر من الاستعمار واستعادة السيادة، فإنّهم اليوم في مقدّمة الصفوف الوطنيّة في مواجهة العدوان الإسرائيليّ.

ولذلك فإنّ مقاربة قضيّتهم من خاج دائرة هذه المعطيات الأصيلة والمتأصّلة في مجتمعاتنا الوطنيّة يمكن أن تؤدّي إلى استنتاجات خاطئة قد تقود بدورها إلى إصدار أحكام خاطئة، وبالتالي إلى معالجات خاطئة.

نتمنّى أن لا يكون السينودس مجرّد صرخة ألم مسيحيّة تدوي في وادي الآلام في هذا الشرق المعذّب. ما نتمنّاه هو أن يضع هذا السينودس أسسًا عمليّة وعلميّة لإطلاق مبادرةٍ إسلاميّة–مسيحيّة مشتركة تدفع الأذى عن العلاقات بين المسلمين والمسيحيّين وتصون عيشهم المشترك، ليبقى الشرق مهبط وحي السماء جديرًا برفع راية الإيمان والمحبّة والسلام له وللعالم كلّه.

نصّ كلمة محمّد السمّاك
أمام السينودس الخاصّ حول الشرق الأوسط

قداسة البابا

أصحاب الغبطة والسيادة

أيّها الأحبّة،

عندما تلقّيتُ الدعوة الكريمة إلى السينودس الخاصّ حول الشرق الأوسط، ارتسمت أمامي علامتا استفهام. الأولى هي لماذا هذا السينودس من أجل مسيحيّي الشرق؟

والثانية هي ما معنى دعوة مسلم إلى السينودس، وأيّ دور لي فيه، وبعده؟

بالنسبة إلى السؤال الأوّل فإنّ محاولة الإجابة عليه تطرح العديد من التساؤلات.

لو كان مسيحيّو الشرق بخير، هل كانت هناك حاجة للدعوة إلى السينودس؟ ثمّ هل إنّ هذا السينودس قادر على طمأنتهم وعلى تثبيت أقدامهم في أرض آبائهم وأجدادهم، الأرض التي أشعّ منها نور الإيمان المسيحيّ ليعمّ العالم كلّه؟

إنّني كمسلم أقدّر عاليًا اهتمام الفاتيكان بقضايا المسيحيّين عامّة،

واهتمامه خاصّة بقضيّة مسيحيّي الشرق مهد المسيحيّة ومنطلقها الأوّل. وفي الوقت ذاته آمل أن تؤدّي مبادرة خادم الحرمين الشريفين ملك المملكة العربيّة السعوديّة عبد الله بن عبد العزيز للحوار بين الأديان والثقافات إلى ترجمة الاهتمام العربيّ والإسلاميّ بهذه القضيّة بكلّ أبعادها الوطنيّة والدينيّة والإنسانيّة لتتكامل المبادرتان الفاتيكانيّة والإسلاميّة في معالجة قضيّة مسيحيّي الشرق باعتبارها قضيّة إسلاميّة مسيحيّة واحدة، خاصّة وأنّه مع هذه المبادرة النبيلة كانت هناك مبادرة جمعيّة الدعوة الإسلاميّة العالميّة للتعارف بين الناس على قاعدة احترام الاختلافات، وكانت مبادرة أهل البيت إلى كلمة سواء على قاعدة المحبّة، وهي مبادرات صادقة تعكس إرادة إسلاميّة جامعة أصيلة ومتأصّلة في العقيدة الإسلاميّة للمحافظة على العيش الوطنيّ بين المسلمين والمسيحيّين.

فالمسلمون وإن تعدّدت مذاهبهم فإنّ إيمانهم واحد، ومن مقوّمات هذا الإيمان احترام الاختلاف ومودّة النصارى تحديدًا.

وبالنسبة إلى السؤال الثاني لا أعتقد أنّي دعيت إلى السينودس لأتعرّف إلى ما يعانيه مسيحيّون في بعض دول الشرق.. فمعاناتنا كشرقيّين واحدة. إنّنا نعيش المعاناة معًا. نعيشها في بعض مظاهر تخلّفنا الاجتماعيّ والسياسيّ، وفي تعثّر نموّنا الاقتصاديّ، وفي حالات التوتّر الدينيّ والمذهبيّ. غير أنّ ظاهرة استهداف المسيحيّ لدينه وإن كانت ظاهرة محدودة وطارئة على مجتمعاتنا، إلاّ أنّها ظاهرة خطيرة جدًّا، وأخطر ما فيها أنّها قد تستدرج طرح معادلة المعاملة بالمثل، الأمر الذي يعمّق التباعد والتنابذ.. ثمّ إنّها ظاهرة غريبة عن الشرق. وأغرب ما فيها أنّها تتناقض مع ما تقول به ثقافاتنا

الدينيّة ودساتيرنا الوطنيّة. ذلك أنّ هذا الاستهداف يؤشّر إلى أمرين خطيرين:

الأمر الأوّل هو محاولة تمزيق نسيج مجتمعاتنا الوطنيّة، ومحاولة تفكيكها وسحب خيوط نسيجها المتشابك الذي عرفَتْهُ وعُرفت به منذ قرون عديدة. أمّا الأمر الثاني فهو محاولة تصوير الإسلام على غير حقيقته، وعلى عكس ما يقول به، وعلى نقيض ما يؤكّد عليه أساسًا من اعتبار الاختلاف بين الناس آية من آيات الله في الخلق، وتعبيرًا حيًّا عن إرادة الله، وبالتالي من قبول بقاعدة التعدّد ومن احترام لظاهرة التنوّع، ومن إيمان بجميع الرسالات السماويّة وبما أوحى الله فيها.

فالقرآن الكريم يقول: «من أهل الكتاب أمّة قائمة يتلون آيات الله آناء الليل وهم يسجدون، يؤمنون بالله واليوم الآخر ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويسارعون في الخيرات، وأولئك من الصحالين» (١١٣/٣).

إلاّ أنّه ما يدعو إلى الأسف الشديد أنّه بعد جريمة ١١ أيلول–سبتمبر ٢٠٠١، انطلقت حملة ظالمة للتخويف من الإسلام، ووصلت تلك الحملة إلى الشرق أيضًا، فتسلّل الخوف إلى بعض المسيحيّين واستثارت القلق في نفوس بعض المسلمين، فتكامل ردّا الفعل في توسيع أبواب الهجرة التي يرفضونها جميعًا.

لقد عاش المسلمون والمسيحيّون في الشرق بمحبّة وسلام وازدهار جيلاً بعد جيل منذ ١٤٠٠ سنة. ولن يكون الشرق شرقًا من دون هذا العيش المشترك الذي أرسى قواعده الأولى النبيّ محمّد صلّى الله عليه وسلّم في عهده إلى نصارى نجران.

صحيح أنّ صعوبات اعترت هذا العيش في فترات استثنائيّة كما أشارت إلى ذلك وثيقة الإرشاد الرسوليّ «رجاء جديد للبنان»، إلاّ أنّ المسلمين والمسيحيّين كانوا دائمًا يتغلّبون عليها. ولا شكّ في أنّ الشرق، بمسيحيّيه ومسلميه، سيكون في وضع أفضل كثيرًا لو أنّ القوى الخارجيّة ترفع عنه يدها التي تعيث فيه فسادًا وإفسادًا.

هناك سلبيّتان تطرحان المشكلة التي يواجهها مسيحيّو الشرق؛

سلبيّة عدم احترام حقوق المواطنة في المساواة الكاملة أمام القانون في بعض الدول. وسلبيّة عدم فهم روح التعاليم الإسلاميّة الخاصّة بالعلاقة مع المسيحيّين الذين وصفهم القرآن الكريم بأنّهم «أقرب مودّة للّذين آمنوا»، والذي برّر هذه المودّة بقوله «ذلك بأنّ منهم قسّيسين ورهبانًا وأنّهم لا يستكبرون».

والسلبيّتان بكلّ ما تحملانه من مضامين فكريّة وسياسيّة سلبيّة وبكلّ ما تفرزانه من مواقف عقيديّة وإجرائيّة، وما تتسبّبان به من أعمال مقلقة ومسيئة، تُلحقان الأذى بنا جميعًا، مسيحيّين ومسلمين، وتسيئان إلينا جميعًا في حياتنا المشتركة وفي مصيرنا الواحد. ولذلك فإنّنا مدعوّون للعمل معًا من أجل تحويل السلبيّتين الى إيجابيّتين، كما نفعل مع مؤسّسات مسيحيّة دوليّة مثل جمعيّة سانت إجيديو، أوّلاً، من خلال احترام أسس وقواعد المواطنة التي تحقّق المساواة في الحقوق أوّلاً، ثمّ في الواجبات. وثانيًا من خلال تسفيه ثقافة الغلوّ والتطرّف من حيث هي رفض للآخر واحتكار للحقيقة والحقّ؛

وكذلك من خلال العمل على تعزيز ونشر ثقافة الاعتدال والمحبّة

والسماحة من حيث هي احترام للاختلاف في الدين والعقيدة، كما للاختلاف في اللغة والثقافة واللون والعنصر، ومن ثمّ نحتكم إلى الله فيما كنّا فيه مختلفين، كما يعلّمنا القرآن الكريم.

نعم مسيحيّو الشرق في محنة، ولكنّهم ليسوا وحدهم.

نعم مسيحيّو الشرق يحتاجون إلى المؤازرة والدعم.. ولكن ذلك لا يكون، ويجب أن لا يكون بتسهيل هجرتهم، ولا بانغلاقهم على ذواتهم، ولا بتخلّي شركائهم في الوطن من المسلمين عن واجباتهم الوطنيّة والأخلاقيّة نحوهم. فتسهيل الهجرة، تهجير. والانغلاق على الذات اختناق بطيء. والتخلّي عن واجب الدفاع عن حقّ الآخر في الحياة الحرّة والكريمة، انتقاص من إنسانيّة الإنسان وتخلٍّ عن ثوابت الإيمان.

فالحضور المسيحيّ في الشرق، الفاعل في المسلمين، والمتفاعل مع المسلمين، هو ضرورة مسيحيّة بقدر ما هو ضرورة إسلاميّة، ثمّ إنّه ضرورة ليس للشرق وحده، إنّما للعالم كلّه. والخطر الذي يمثّله تآكلُ هذا الحضور عدديًّا ومعنويًّا، هو همّ مسيحيّ بقدر ما هو همّ إسلاميّ، ليس لمسلمي الشرق وحدهم بل لمسلمي العالم كلّه.

ثم إنّني أستطيع أن أعيش إسلامي مع أيّ مسلم آخر من أيّ دولة ومن أيّ عنصر، ولكنّني كعربيّ مشرقيّ لا أستطيع أن أعيش عروبتي من دون المسيحيّ العربيّ المشرقيّ. إنّ هجرة المسيحيّ تفريغ للذات العربيّة، هويّةً وثقافةً وأصالة.

ولذلك، فإنّني أردّد هنا، من على منبر الفاتيكان، ما سبق أن ردّدته من على منبر في مكّة المكرّمة، من أنّني أخاف على مستقبل

مسلمي الشرق من هجرة مسيحيّي الشرق. ومن أنّ المحافظة على الحضور المسيحيّ هو واجب إسلاميّ عام بقدر ما هو واجب مسيحيّ عامّ.

إنّ مسيحيّي الشرق ليسوا أقلّيّة طارئة. إنّهم في أساس وجود الشرق منذ ما قبل الإسلام. وهم جزء لا يتجزّأ من التكوين الثقافيّ والأدبيّ والعلميّ للحضارة الإسلاميّة. ثمّ إنّهم روّاد النهضة العربيّة الحديثة الذين حافظو على لغتها، لغة القرآن الكريم.

وكما كانوا في مقدّمة الصفوف الوطنيّة من أجل التحرّر واستعادة السيادة والمحافظة على الاستقلال، فإنّهم اليوم في مقدّمة الصفوف الوطنيّة في مواجهة الاحتلال ومقاومته، والدفاع عن الحقّ الوطنيّ المغتصب في القدس خاصّة، وفي فلسطين المحتلّة عامّة.

إنّ أيّ محاولة لمقاربة قضيّتهم من خاج دائرة هذه المعطيات الأصيلة والمتأصّلة في وجدان مجتمعاتنا الوطنيّة تؤدّي إلى استنتاجات خاطئة، وتؤسّس لأحكام خاطئة، وتقود تاليًا إلى معالجات خاطئة.

من أجل ذلك، من المهمّ جدًّا أن لا يكون هذا السينودس مجرّد صرخة ألم مسيحيّة تدوّي في وادي الآلام في شرقنا المعذّب. إنّ الأمل معقود على أن يضع السينودس بقيادة قداسة البابا الحكيمة أسسًا عمليّة وعلميّة لإطلاق مبادرة تعاون إسلاميّ–مسيحيّ مشترك على مستوى المنطقة والعالم تدفع الأذى عن المسيحيّين وعن المسلمين وتصون العلاقات الإسلاميّة–المسيحيّة، ليبقى الشرق مهبط وحي السماء جديرًا برفع راية الإيمان والمحبّة والسلام له وللعالم أجمع.

حول ورقة عمل سينودس الأساقفة من أجل الشرق الأوسط

في قراءة أوّليّة لورقة عمل سينودس الأساقفة من أجل الشرق الأوسط، لا بدّ من التوقّف أمام قضيّة أساسيّة وردت في الورقة حول مبدأ التعايش (صفحة ٨ الفقرة ٤). والمبدأ هو التأكيد على أهمّيّة «أن يعرف المسيحيّون جيّدًا اليهود والمسلمين حتّى يستطيعوا التعاون معهم في المجال الدينيّ والاجتماعيّ والثقافيّ لخير المجتمع كلّه».

وأحبّ أن أضيف إلى هذه المجالات الثلاثة، المجال الوطنيّ العامّ في إطار العلاقات الإسلاميّة المسيحيّة تحديدًا. فهو بيت القصيد. ذلك أنّ دور المسيحيّين الوطنيّ وخاصّة في عمليّة اتّخاذ القرار السياسيّ يشكّل البوصلة التي تؤشّر إلى مظاهر الصحّة أو الاعتلال في واقع العيش المشترك.

كما أحبّ أن أتوقّف أمام ما ورد في الفقرة ٢٥ صفحة ١٤ التي تتحدّث عن دور المسيحيّين في المجتمع وصِلتها المباشرة بالعلاقات الإسلاميّة–المسيحيّة.

فالنصّ يدعو إلى «التخفيف من الصيغة الثيوقراطيّة (الحكم باسم الله) لبعض الحكومات ممّا يسمح بمزيد من المساواة بين المواطنين من مختلف الديانات، إلخ..».

من حيث المبدأ لا اعتراض على ذلك، ولكن لأنّ ثمّة حركات دينيّة تدعو إلى الثيوقراطيّة، فإنّ من المفيد أن تكون الحركات لا الحكومات هي الهدف من وراء هذه الدعوة. وفي اعتقادي أنّ ذلك يشجّع على تفهُّم أفضل للدعوة، وعلى تجاوب أفضل معها أيضًا.

وإذ أثني على ما ورد في الفقرتين ٢٨ و ٢٩، سواء لجهة التحذير من خطر الانطواء على الذات والخوف من الآخر والوقوع في حالة الخندقة، أو لجهة «المساهمة في بناء المجتمع وتقديم بديل وحلّ لموجة الإرهاب التي تولد من أوضاع الظلم».. إلاّ أنّني أتحفّظ على وصف المسيحيّين بأنّهم «أقلّيّة ضعيفة في جميع بلاد الشرق الأوسط تقريبًا». إنّ مقاربة الموضوع من زاوية الربط بين الأقلّيّة والضعف ليست مقاربة موفّقة لأنّها تتناقض مع الدعوة إلى عدم التقوقع وإلى المبادرة في تقديم الحلول والبدائل. فالمبادرة تفرض في حيثيّاتها وجود ثقة بالنفس وإرادة قويّة وتصميم على مواجهة التحدّي. وهي مواصفات تتناقض مع الضعف بما هو خضوع للأمر الواقع، أو تهرُّب من مواجهته. ثمّ إنّه ليس صحيحًا ربط الحجم بالفعاليّة. فلا القليل هو ضعيف بالضرورة، ولا الكثير هو قويّ بالضرورة. والمجتمع المتنوّع، مثل مجتمعاتنا المشرقيّة، يستمدّ قوّته أو ضعفه من احترامه أو من عدم احترامه، لثقافة التنوّع كأساس للحياة المشتركة.

وفي الفقرة ٣٤، صفحة ١٥، وردت مرّتين عبارة «الأسلمة التي تتغلغل في العائلات» و«تأسلُم العقليّات»، بما قد يوحي بغير ما تقصده روح الورقة.

إنّ استغلال حركات حزبيّة متطرّفة للدين، أو التوظيف السياسيّ

للدين بما يتناقض مع المبادئ والقيم وحتّى مع التعاليم التي يقول بها الإسلام لجهة علاقاته مع أهل الكتاب، ليست أسلمة ولا هي تأسلُم. فالصياغة كما وردت في هذه الفقرة لا تبدو أنّها تميّز بين ما هو دينيّ وما هو توظيف سياسيّ للدين، ولذلك أرى من المفيد إعادة النظر في صياغتها.

وممّا يعزّز هذا التحفّظ ما ورد في الفقرة ٣٨ صفحة ١٧ حول الحرّيّة الدينيّة وحرّيّة الضمير. ففي الأساس لا يشكّل الاهتداء إلى المسيحيّة أو إلى الإسلام مشكلة حقيقيّة في العلاقات الإسلاميّة–المسيحيّة في الشرق الأوسط. المشكلة قائمة فعلاً مع الحركات التبشيريّة القادمة من خارج المنطقة والتي تستهدف مسلميها ومسيحيّيها معًا.

ثمّ إنّ استخدام عبارة «ضغط الاقتناص الإسلاميّ» ليست موفّقة. فهي قد تثير ردّ فعل سلبيّ يتعارض مع روح الورقة ومع الهدف من ورائها.

يزيد من مبرّرات هذا التحفّظ، ما ورد في الفقرة ٤١ صفحة ١٧ تحت عنوان «المسيحيّون وتطوُّر الإسلام المعاصر». تقول الورقة: «ثمّة تيّارات دينيّة مختلفة تريد أن تفرض أسلوب حياة إسلاميّ على المجتمعات العربيّة»؟ والواقع أنّ هذه التيّارات تريد أن تفرض أسلوب حياة مستمَدّ من مفومها هي للإسلام. وفي بعض هذه المفاهيم ما يقلق المسلمين وليس المسيحيّين فقط. إنّ الصياغة التي لا تميّز بين الإسلام وبعض التيّارات التي تتحدّث باسمه، لا تساعد على بناء جسر التفاهم الذي تحتاج إليه مجتمعاتنا للعبور نحو بناء حياة مشتركة.

ولذلك كانت الورقة محقّة عندما قالت في الفقرة التالية (الفقرة ٤٢ صفحة ١٨) «إنّ هذا الموقف يستهدف المجتمع الإسلاميّ أوّلاً، ولكن لا بدّ من التوقّف أيضًا أمام ما ذكرته من أنّ التيّارات المتطرّفة تشكّل تهديدًا لجميع المسيحيّين واليهود والمسلمين، وأنّه ينبغي علينا أن نواجهها معًا». غير أنّ الدعوة إلى هذه المواجهة تفرض طرح التساؤلات التالية:

أوّلاً: هل يمكن دعوة المسلمين لمواجهة التيّارات الإسلاميّة المتطرّفة كما ورد في هذه الفقرة إذا كانت هذه التيّارات تحاول أن تفرض أسلوب حياة إسلاميّ، كما ورد في الفقرة السابقة (٤١)؟ بأيّ منطق يُدعى المسلمون لمواجهة تيّارات تحاول أن تفرض أسلوب حياة إسلاميّ؟

ثانيًا: صحيح أنّ هذه التيّارات المتطرّفة تشكّل تهديدًا للمسيحيّين والمسلمين. ولكن كيف تشكّل تهديدًا لليهود؟ وأين؟

ثالثًا: إنّ الدعوة إلى مواجهة التيّارات المتطرّفة «معًا»، دعوة سليمة، إذا كانت «معًا» تعني المسلمين والمسيحيّين. أي الذين يعيشون معًا في مجتمعاتهم العربيّة المتعدّدة. ولكن كيف تكون الدعوة موضوعيّة وعمليّة إذا شملت اليهود الذين تجمّعوا في الغيتو الإسرائيليّ المسلّح الرافض للآخر المسلم والمسيحيّ؟

تتحدّث الورقة عن قضيّة هجرة المسيحيّين من الشرق. وهي هجرة طالما شكا المسيحيّون من تداعياتها، وطالما تخوّف المسلمون من مخاطر هذه التداعيات، ليس فقط على الحضور المسيحيّ في المنطقة وما يمثّله، إنّما على هويّة المنطقة ككلّ، وعلى تماسك نسيجها

الوطنيّ المتنوّع، وعلى نتائج فقدانها كفاءات علميّة وثقافيّة واجتماعيّة واقتصاديّة، وكذلك على صورة الإسلام كدين يحترم بل ويؤمن برسالات السماء المسيحيّة واليهوديّة؛ فالورقة تتّهم في الفقرة ٤٤ صفحة ١٨ «السياسات الدوليّة بأنّها غالبًا ما تتجاهل محافلها الحضور المسيحيّ». والواقع أنّ كلمة تجاهل أضعف من أن تعكس هذه الصورة بكلّ معانيها؛ وهي أكثر تلطيفًا لواقع هو أشدّ سوءًا.

فالحضور المسيحيّ في الشرق لا يعاني فقط من تجاهل المحافل الدوليّة، ولكنّه يعاني من سوء ممارسات هذه المحافل أحيانًا، ومن سوء توظيفاتها لهذا الحضور أحيانًا أخرى. وأخطر هذه المساوئ الجمع بين التسبّب في الهجرة والتشجيع على تسهيل استيعاب المهاجرين، بدلاً من تشجيع المسيحيّين على التجذّر في أوطانهم كما تطالب الورقة، وكما يتمنّى المسلمون.

أمّا ما أشارت إليه الورقة في هذه الفقرة (٤٤) تحديدًا من أنّ «تقييد الحرّيّة الثقافيّة وعدم تكافؤ الفرص والحقوق والإمكانيّة المحدودة للمشاركة بفعاليّة في الحياة السياسيّة في كثير من بلدان الشرق الأوسط هي من الأسباب الهامّة لهجرة المسيحيّين»، فإنّها إشارة صحيحة ولكنّها مجتزئة، ولعلّ الأصوب هو القول إنّ هذا التوصيف قائم في بعض بلدان الشرق الأوسط وليس في الكثير منها، وإنّه من أسباب هجرة المسلمين أيضًا وليس المسيحيّين فقط.

لقد تحدّثت الفقرتان ٤٧ و ٤٨ صفحة ١٩ عن دور الكنيسة في العلاقة بين المغتربين مع الوطن الأمّ. وهذا موضوع هامّ جدًّا وضروريّ جدًّا. ولكن نظرًا لاتّساع هجرة المسلمين أيضًا، فإنّ ثمّة

حاجة ماسّة للعمل على تعزيز العلاقات الإسلاميّة–المسيحيّة في بلاد الاغتراب بما ينعكس إيجابًا ليس فقط على مصالح المغتربين اللبنانيّين جميعًا وعلى الدول التي تستضيفهم، بل وعلى لبنان، الوطن الأمّ، وعلى إحياء دورهم فيه أيضًا.

لقد حدّد السينودس لنفسه هدفين ذكرتهما الورقة في المقدّمة (ص٧) هما تثبيت وتقوية المؤمنين في هويّتهم المسيحيّة، وإحياء الشركة الكنسية بين الكنائس الكاثوليكيّة ذات الحكم الذاتيّ.

غير أنّني أرى من خلال المبادئ العامّة التي وردت في الورقة، أنّ ثمّة هدفًا ثالثًا لم يعلن عنه مباشرة وبشكل محدّد وواضح، وهو تعزيز علاقات المواطنة بين المسيحيّين والمسلمين في الدول العربيّة وكذلك في تركيا وإيران. فقضيّة مسيحيّي الشرق هي قضيّة مسلمي الشرق. إنّهم يواجهون التحدّيات الراهنة معًا. وهم مدعوّون لصناعة مستقبلهم معًا أيضًا.

وكما «أنّ جماعة المؤمنين المسيحيّين قلبٌ واحد وروحٌ واحدة»، كذلك فإنّ جماعة المؤمنين بالله وبالوطن المسيحيّين منهم والمسلمين، «قلبٌ واحد وروحٌ واحدة». أو هكذا يجب أن يكونوا.

المسلمون ومؤتمر السينودس حول مسيحيّي الشرق

في الوقت الذي تجري فيه الاستعدادات على قدم وساق لعقد مؤتمر السينودس في الفاتيكان حول مستقبل مسيحيّي الدول العربيّة، يمرّ مجلس كنائس الشرق الأوسط في أسوإ مرحلة منذ قيامه في عام ١٩٧٤.

فالبابا بنديكتوس السادس عشر، وفي ضوء التقارير التي أعدّتها السفارات البابويّة في المنطقة، والتقارير التي بعثت بها إليه المراجع الكنسيّة الكاثوليكيّة العربيّة، وجد أنّ المسيحيّين يمرّون في ظروف صعبة ومعقّدة تتطلّب درسًا عميقًا وتحتاج إلى معالجات مع الكنائس ومع المراجع الحكوميّة والمجتمعات المحلّيّة سواء بسواء.

ولذلك دعا البابا إلى مؤتمر استثنائيّ سوف يعقد برئاسته في حاضرة الفاتيكان في العاشر من شهر اكتوبر – تشرين الأوّل القادم؛ وكان طبيعيًّا أن يشارك مجلس كنائس الشرق الأوسط في الإعداد لهذا المؤتمر باعتبار أنّ المجلس يضمّ كلّ كنائس المنطقة من الكاثوليكيّة والمارونيّة والأرثوذكسيّة والسريانيّة والقبطيّة والأرمنيّة، وعددها ٢٧ كنيسة مختلفة. ونظرًا إلى صفته التمثيليّة للمسيحيّين في المنطقة فإنّ دوره يعتبر أساسيًّا ومحوريًّا. غير أنّ المجلس يواجه انقسامات داخليّة أدّت إلى تعطيل هذا الدور.

لا تتعلّق هذه الانقسامات بقضايا لاهوتيّة دينيّة ولا بقضايا سياسيّة عامّة، ولكنّها تتعلّق بخلافات ثنائيّة بين بطريرك الكنيسة الأرثوذكسيّة اليونانيّة في القدس ثيوفيلوس الثالث، والبابا شنودة الثالث بابا الأقباط في مصر. فالبطريرك ثيوفيلوس هو البطريرك غير العربيّ الوحيد الذي يمثّل طائفة مسيحيّة كبيرة. والمشكلة ليست في يونانيّته، أو في لاعروبته، ولكنّ المشكلة تكمن في أنّه مثل سلفه، باع السلطات الإسرائيليّة وأجّر مؤسّسات ومنظّمات يهوديّة عقارات وقفيّة تملكها الكنيسة، الأمر الذي فجّر ثورة غضب واستنكار في أوساط المسيحيّين العرب الأرثوذكس داخل الأرض المحتلّة وخارجها.

أمّا البابا شنودة فقد التزم منذ احتلال إسرائيل لمدينة القدس في مثل هذا الشهر – يوليو– حزيران من عام ١٩٦٧ بموقف دينيّ – أخلاقيّ – وطنيّ منع بموجبه رعايا الكنيسة القبطيّة من الحجّ إلى القدس إلاّ بعد تحريرها من الاحتلال. ويستند البابا شنودة في موقفه من الخلاف مع البطريرك ثيوفيلوس، فوق ذلك، إلى أنّ المسيحيّين الأقباط يشكّلون تقريبًا نصف مسيحيّي الشرق الأوسط.

انفجر الخلاف بين الكنيستين القبطيّة والأرثوذكسيّة–اليونانيّة خلال مؤتمر عقده مجلس كنائس الشرق الأوسط في عمّان في ١٩ أبريل–نيسان الماضي. فخلال المؤتمر تعرّض البطريرك ثيوفيلوس إلى الكنيسة القبطيّة بكلام اعتبره ممثّلها أمين عامّ المجلس الدكتور جرجس صالح مسيئًا وظالمًا. طلبت الكنيسة من البطريرك أن يعتذر، ولكنّه رفض بحجّة أنّه لم يقل ما يسيء إلى الكنيسة أو إلى البابا شنودة، وأنّه بالتالي ليس مستعدًّا للتراجع عن كلام لم يقله أساسًا.. إلاّ أنّ الكنيسة القبطيّة أصرّت على موقفها. وأصرّ البطريرك على رفضه،

فكان قرار البابا شنودة بانسحاب الكنيسة القبطيّة من المجلس. وهي سابقة لم تحدث من قبل. وكان الأنبا صموئيل ممثّل الكنيسة القبطيّة أحد مؤسّسي المجلس، إلاّ أنّه قُتل أثناء حادث المنصّة في القاهرة في عام ١٩٨٢ والذي استهدف الرئيس المصريّ الراحل أنور السادات. وممّا زاد الطين بلّة، أنّه عندما علم البطريرك ثيوفيلوس بالأمر علّق عليه قائلاً: «لم يضغط أحد على البابا شنودة للانسحاب من المجلس.. ولن يضغط عليه أحد للعودة إليه. لقد تحوّل مجلس الكنائس إلى نادٍ للمنتفعين، وحان الوقت لتخليصه من هذه الحالة.. وإعادته إلى دوره الأساس»!!

وبذلك يكون البطريرك اليونانيّ قد عمّم اتّهامه بحيث شمل الكنائس الأخرى ولو لم يسمِّ أيًّا منها. أمام هذا الوضع، تضامنت مع الكنيسة القبطيّة كنيستان من كبرى الكنائس المنضوية في المجلس وهما الكنيسة السريانيّة التي يترأّسها البطريرك عيواص (ومقرّه في دمشق)، والكنيسة الأرثوذكسيّة الأرمنيّة التي يترأّسها الكاثوليكوس آرام (ومقرّه في بيروت – أنطلياس). وبتضامن هذه الكنائس الثلاث مع الأمين العامّ للمجلس الذي تنتهي ولايته قانونًا في عام ٢٠١١، أصبح المجلس في حالة شلل تامّ.

وهكذا عندما توجّه البابا بنديكتوس السادس عشر إلى قبرص – وهي أوّل دولة أرثوذكسيّة يزورها البابا – لم يكن بين مستقبليه هناك الأمين العامّ للمجلس. ولم يتسلّم منه نصّ الوثيقة التمهيديّة لمؤتمر السينودس حول مسيحيّي الشرق الأوسط التي سلّمها البابا إلى رؤساء الكنائس الكاثوليكيّة في المنطقة لدراستها، وإعداد مقترحاتهم حول ما ورد فيها، تمهيدًا لمناقشتها في روما في الخريف القادم.

في الأساس يشكو مسيحيّو الشرق الأوسط ويعانون من عدد من القضايا أهمّها:

- الانعكاسات السلبيّة الاجتماعيّة والاقتصاديّة لاستمرار الصراع العربيّ–الإسرائيليّ.
- الانعكاسات السلبيّة لظاهرة تصاعد التطرّف والغلوّ الدينيّ الذي يستهدف المسيحيّين وحرّيّتهم الدينيّة.
- الاعتداء على مسيحيّي العراق على خلفيّة دينيّة رغم أنّهم ليسوا جزءًا من لعبة الصراع على السلطة سواء بين السنّة والشيعة، أو بين العرب والأكراد والتركمان.
- توالي المشاكل المحلّيّة ذات البعد الطائفيّ في مصر بين مسلمين وأقباط، خاصّة في قرى الصعيد (نجع حمادي مثلاً).
- الانعكاسات السلبيّة لحركة «المسيحانيّة الصهيونيّة» في الولايات المتّحدة المؤيّدة لإسرائيل، على صورة المسيحيّة عند مسلمي الشرق.

أدّت هذه القضايا إلى أسوأ ظاهرة يواجهها مسيحيّو الشرق الأوسط، وهي الهجرة الواسعة من بلدانهم إلى الولايات المتّحدة وكندا، وإلى أستراليا، وأميركا الجنوبيّة. وتتمثّل هذه الظاهرة في التراجع الحادّ في عدد مسيحيّي دول المنطقة، الأمر الذي بات يشكّل خطرًا على النسيج الوطنيّ الذي عرف بها، وعرفت به، منذ بداية العلاقات الإسلاميّة–المسيحيّة قبل أكثر من ألف عام.

من أجل ذلك يتطلّع المسيحيّون العرب باهتمام كبير إلى

السينودس المقبل. إلاّ أنّ هذا الاهتمام يصطدم بحالة التردّي التي يمرّ بها مجلس كنائس الشرق الأوسط. ذلك أنّه لو لم يكن هناك مجلس يجمع بين هذه الكنائس لكان من الضروريّ إيجاده ليعبّر عن الصوت الواحد في معالجة هذه المشاكل.

فالمجلس أُسّس منذ قيامه لعلاقات إسلاميّة–مسيحيّة من خلال فكّ الارتباط أوّلاً بين المسيحيّة والغرب.. وثانيًا بين المسيحيّة والحركة المسيحانيّة الصهيونيّة الأميركيّة.

فالمسيحيّون العرب الذين كانوا ضحايا حروب الفرنجة – الحروب الصليبيّة– كانوا أيضًا روّاد النهضة العربيّة الحديثة والذين حافظوا على اللغة العربيّة. كما كانوا في مقدّمة المناضلين ضدّ الاستعمار وبناء الدولة الوطنيّة الحديثة. وقد عانوا كالمسلمين من جرّاء الاحتلال الإسرائيليّ وقاوموا مع الفلسطينيّين المسلمين أيضًا الاعتداءات الإسرائيليّة منذ قيام إسرائيل في عام ١٩٤٨ حتّى اليوم.

كذلك فإنّ المسيحيّين العرب، ومن خلال مجلس كنائس الشرق الأوسط رفعوا الصوت عاليًا ضدّ الحركة الصهيونيّة المسيحانيّة وندّدوا بها واعتبروها مناهضة ليس فقط للحقّ العربيّ في فلسطين، إنّما للعقيدة المسيحيّة في الدرجة الأولى.

ولعلّ آخر هذه المواقف المبدئيّة القائمة على اللاهوت المسيحيّ هو الموقف الذي أعلنه مسيحيّون فلسطينيّون من مختلف الكنائس في القدس حيث طالبوا كنائس العالم – بما فيها الفاتيكان – اعتبار الاحتلال الإسرائيليّ إثمًا وخطيئة بحقّ الله والدين والإنسانيّة، لا يجوز تغطيته أو تبريره لاهوتيًّا بأيّ شكل من الأشكال.

من هنا فإنّ المشكلة التي يواجهها مجلس كنائس الشرق الأوسط والتي تعرقل عمله وتعطّل جهوده الحواريّة والتوفيقيّة ليست مشكلة مسيحيّة داخليّة فقط، ولكنّها مشكلة تقع في صميم العلاقات الإسلاميّة–المسيحيّة، وتنعكس سلبًا على هذه العلاقات.

ومن هنا أيضًا، فإنّ مؤتمر السينودس المقبل ليس شأنًا مسيحيًّا فقط، ولكنّه شأن قوميّ أيضًا يهمّ المسلمين العرب بقدر ما يهمّ المسيحيّين العرب.

وكم يكون جميلاً ومفيدًا، لو أنّ الفاتيكان يدعو إلى السينودس ممثّلاً – ولو بصفة مراقب – عن كلّ من جامعة الدول العربيّة ومنظّمة المؤتمر الإسلاميّ. فالسينودس ليس مؤتمرًا دينيًّا–لاهوتيًّا، وإن كان يعقد بمبادرة من البابا وفي حاضرته، ولكنّه مؤتمر يتعلّق بمستقبل المسيحيّين العرب والشرقيّين الذين يشكّلون ركنًا أساسيًّا من أركان الهويّة العربيّة والشخصيّة المشرقيّة.

حول دور المسلمين بعد السينودس حول مسيحيّي الشرق

ماذا بعد السينودس؟

السؤال ليس موجّهًا إلى مسيحيّي الشرق. مسيحيّو الشرق حدّدوا موقفهم في السينودس. وحدّدوا دورهم المستقبليّ من خلاله. أعربوا عن الألم. ووضعوا تصوّرًا لمعالجة مواضع الألم بالتعاون مع مسلمي الشرق. ولذلك فإنّ السؤال موجّه إلى مسلمي الشرق.

أوّلاً، باعتبارهم ومسيحيّي الشرق أمّة واحدة وباعتبار أنّهم صنعوا معًا دولهم الوطنيّة المتعدّدة.

ثانيًا، باعتبار أنّ مصيرهم واحد وأنّ مستقبلهم واحد أيضًا.

ثالثًا، باعتبار أنّ معاناتهم واحدة سواء من جرّاء اتّساع دائرة التطرّف والغلوّ، أو من جرّاء انحسار مساحة الديمقراطيّة وتآكل الحرّيّات العامّة.

رابعًا، باعتبار أنّ الهجرة المسيحيّة التي تعكس في حجمها الاستنزافيّ حجم معاناة مسيحيّي الشرق لا تؤدّي فقط إلى خسارة المجتمعات العربيّة قوًى فكريّة وعلميّة وثقافيّة واقتصاديّة واجتماعيّة فقط، ولكنّها تؤدّي إلى ما هو أهمّ وأخطر وأسوأ من ذلك. تؤدّي إلى أمرين: تعريض نسيج المجتمعات العربيّة إلى التمزّق من الداخل.

ذلك أنّ المزيد من الهجرة المسيحيّة يعني المزيد من التطرّف. والمزيد من التطرّف يعني القليل من الحرّيّة.

أمّا الأمر الثاني فهو أنّ هذه الهجرة توجّه رسائل عمليّة إلى المجتمعات العالميّة بأنّ المسلمين لا يتعايشون مع المسيحيّين وأنّ هذا اللاتعايش في الشرق يعني لا تعايشًا في الغرب أيضًا، علمًا بأنّ ثلث المسلمين في العالم البالغ عددهم ١،٥٠ مليارًا، يعيشون في دول وفي مجتمعات غير إسلاميّة.

خامسًا، باعتبار أنّ مواجهة العدوّ الإسرائيليّ واحدة، سواء من خلال البعد الوطنيّ أو من خلال البعد الدينيّ. وقد كرّس السينودس البعدَيْن معًا. فليس صحيحًا أنّ المسلمين وحدهم يحتكرون مقاومة الاحتلال الإسرائيليّ لفلسطين وللقدس. إنّ تاريخ المقاومة الفلسطينيّة يؤكّد عدم صحّة هذا الادّعاء الواهم. كذلك فإنّ تاريخ المقاومات الوطنيّة في لبنان وسوريا والأردنّ ومصر يزخر بالشهداء المقاومين من المسيحيّين.

هنا لا بدّ من العودة قليلاً إلى الوراء.

فعندما أعلنت بريطانيا في نيسان – أبريل ١٩٤٧ قرارها بإنهاء انتدابها على فلسطين وبإحالة القضيّة الفلسطينيّة إلى الأمم المتّحدة، وجد الفاتيكان نفسه في ضوء هذا القرار وجهًا لوجه أمام واحد من ثلاثة احتمالات: إمّا أن تتحوّل فلسطين إلى دولة يهوديّة، وإمّا أن تقسم بين اليهود والعرب، وإمّا أن تبقى دولة واحدة بأكثريّة عربيّة.

الاحتمال الأوّل كان مرفوضًا فاتيكانيًّا من حيث الشكل والأساس، كما جاء في رسالة وزير خارجيّة الفاتيكان إلى الإدارة

الأميركيّة. أمّا الاحتمال الثاني (أي التقسيم) فقد رفضه الفاتيكان بشدّة أيضًا على لسان رئيس الأساقفة في نيويورك سبلمان وذلك على أساس «أنّ أرض فلسطين كلّها هي أرض مقدّسة بالنسبة إلى المسيحيّة». وأمّا الاحتمال الثالث، أي عروبة فلسطين، فقد دافعت عنه بقوّة وبحرارة في الفاتيكان الكنائس الكاثوليكيّة العربيّة، كما دافعت عنه الكنائس الشرقيّة المختلفة. ونظرًا إلى اهتمام الكرسيّ الرسوليّ بمستقبل المسيحيّة العربيّة وحرصه على حضورها وعلى مصالحها، واستنادًا إلى الإيمان المسيحيّ في الأساس، فقد تجاوب مع هذا الموقف. كان الفاتيكان يدرك أنّ إعلان هذا الموقف رسميًّا – أي التمسّك بعروبة فلسطين – يضعه في حالة صدام مباشر مع كلّ من الولايات المتّحدة والاتّحاد السوفياتيّ اللذين كانا يتنافسان على من يكون الأوّل في الاعتراف بإسرائيل. كما أنّ الفاتيكان كان يدرك أنّ منظمّة الأمم المتّحدة لم تعد قادرة على إسقاط أو تعطيل التوافق الأميركيّ – السوفياتيّ على قيام إسرائيل. ومع ذلك تبنّى الفاتيكان موقف كنائس الشرق والتزم به.

لم يقتصر تأثير كنائس الشرق على موقف الفاتيكان وحده. فمن خلال الفاتيكان تأثّر بهذا الموقف والتزم به أيضًا عدد من الدول الكاثوليكيّة. منها إسبانيا والبرتغال وإيرلندة في أوروبّا، ومنها العديد من دول أميركا اللاتينيّة. ولم يعترف الفاتيكان نفسه ولا معظم هذه الدول الكاثوليكيّة بإسرائيل إلاّ بعد كمب دافيد وبعد التوقيع على معاهدات السلام بين مصر وإسرائيل، ثمّ بين الأردنّ واسرائيل.

ولكن الآن عندما تجد كنائس الشرق أنّها بكلّ من تمثّل وما تمثّل تتعرّض للأذى، بل للاعتداء، وتتعرّض مقدّساتها للانتهاك وتصبح

حياة المؤمنين من أبنائها في خطر على أيدي أخوة لهم في الوطن، ومن دون أن يكونوا طرفًا في صراع على السلطة، أو في تحالف مع أو في حالة استقواء بأيّ قوّة خارجيّة.. على النحو الذي يتوالى فصولاً في العراق مثلاً.. عندما تواجه كنائس الشرق هذا الواقع الخطير والمؤلم كيف تستطيع أن تواصل أداء الدور التاريخيّ البنّاء الذي لعبته في السابق؟ ربّما يكون هذا التساؤل قد تردّد في بعض المداخلات خلال انعقاد السينودس. مع ذلك فإنّ السينودس وبرئاسة البابا بنديكتس السادس عشر أعلن أنّه لا يوجد أيّ مبرّر دينيّ للاحتلال الإسرائيليّ للأراضيّ الفلسطينيّة المحتلّة. ويتجاوب هذا الإعلان مع نداء «الكايروس – كلمة حقّ» الذي سبق أن أصدرته الكنائس الفلسطينيّة من القدس والذي دعا كنائس العالم إلى عدم توفير أيّ شرعيّة لاهوتيّة للاحتلال الإسرائيليّ، وإلى وجوب التعامل مع هذا الاحتلال على أنّه ليس مناقضًا لحقوق الإنسان وللشرعة الدوليّة ولقرارات الأمم المتّحدة فقط، ولكنّه مناقض أيضًا للاّهوت المسيحيّ، وهذا ما حدث.

في ضوء هذه الاعتبارات الخمسة نعود إلى السؤال الأساس: أيّ دور الآن لمسلمي الشرق؟

من حيث التوقيت يفترض أن يبادر مسلمو الشرق إلى أداء الدور المطلوب منهم ولهم اليوم قبل الغد. فالتأخير يوحي بقلّة الاهتمام. وفي ذلك رسالة ضمنيّة سلبيّة يجب تجنُّب الإيحاء بها ولو عن حسن نيّة. فالاعتداءات على مسيحيّي الشرق تتوالى، وهجرتهم تتسارع، والإسلاموفوبيا كردّ فعل مسيحيّ وغربيّ على هذه الهجرة، تتضخّم يومًا بعد يوم.

ثمّة ملاحظتان هنا تجدر الإشارة إليهما. الملاحظة الأولى هي أنّ تأخُّر المسلمين في الردّ الاستنكاريّ على جريمة ١١ أيلول ٢٠٠١ في نيويورك وواشنطن، أدّى إلى توفير الفرصة لتعميم تهمة الإرهاب على الإسلام كلّه، وكان ذلك خطأً ما زلنا ندفع ثمنه غاليًا حتّى اليوم.

والملاحظة الثانية هي أنّ سرعة المسيحيّين في الردّ الاستنكاريّ على محاولة إحراق القرآن الكريم أدّت إلى منع ارتكاب الجريمة وتاليًا إلى إنقاذ العلاقات المسيحيّة الإسلاميّة من تداعيات خطيرة كان يمكن أن تتعرّض لها. ولذلك فإنّ التوقيت لا يقلّ أهمّيّة عن المضمون. وفي ثقافتنا الإسلاميّة أنّ خير البرّ عاجله.

أمّا من حيث الأساس، فقد مدّ الفاتيكان ومعه كلّ كنائس الشرق، اليد إلى مسلمي الشرق للعمل معًا من أجل أهداف أربعة:

١ – احترام حقوق الإنسان وفي مقدّمتها حقوق المواطنة.

٢ – احترام الحرّيّات العامّة وفي مقدّمتها الحرّيّة الدينيّة وحرّيّة الضمير.

٣ – احترام أسس وقواعد العيش الوطنيّ الواحد بما يوفّر الأمن والطمأنينة والسلام، ويحقّق الاستقرار والازدهار لشعوب الشرق جميعها.

٤ – احترام صيغة التنوّع الدينيّ والمذهبيّ والعرقيّ التي عرف الشرق بها منذ حضاراته الأولى، ومنذ أن تجلّت فيه رسالات السماء الإبراهيميّة الثلاث اليهوديّة والمسيحيّة والإسلام.

ليس المطلوب تسامحًا إسلاميًّا مع مسيحيّي الشرق. بل إنّ المطلوب هو الالتزام بنصوص القوانين التي تساوي بين المسلمين والمسيحيّين في المواطنة باعتبارهم شعبًا واحدًا. ولقد تبنّى دولة رئيس الحكومة الرئيس سعد رفيق الحريريّ الدعوة إلى لقاء إسلاميّ عربيّ لصيانة الوجود المسيحيّ في الشرق وللمحافظة على دور المسيحيّين الشرقيّين تكاملاً مع مقرّرات السينودس. كما أنّ سماحة مفتي الجمهوريّة اللبنانيّة الشيخ محمّد رشيد قبّاني طرح مبادرة لوضع وثيقة تحرّم أيّ اعتداء على أيّ إنسان لهويّته أو لعقيدته، وخاصّة على مسيحيّي الشرق.

كذلك ليس المطلوب مجرّد استنكار الجرائم التي يتعرّض لها المسيحيّون في هذه الدولة أو تلك، ولكنّ المطلوب أن يصدر من أعلى المرجعيّات الدينيّة الإسلاميّة وباسمها مجتمعة تحريم شرعيّ لهذه الجرائم يعتبر الاعتداء على أيّ كنيسة بمثابة اعتداء على كلّ المساجد، ذلك أنّها كلّها، المساجد والكنائس، بيوت الله.

ويقول القرآن الكريم في هذا الشأن:

«في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه يسبّح له فيها بالغدو والآصال رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله».

ولذلك حرّم النبيّ محمّد (صلّى الله عليه وسلّم) على المسلمين استخدام ولو حجر واحد من بناء كنيسة في بناء مسجد أو بيت لمسلم، بل إنّ النبيّ ذهب إلى أبعد من ذلك عندما أوصى المسلمين بالمساهمة في بناء الكنائس وليس فقط بالسماح بإقامتها.

إنّ الاعتراف بالمشكلة هو نصف الطريق إلى حلّها، لا حلّ لمشكلة

لا تعترف بوجودها. لم يعد يجوز نفي وجود مشكلة يعاني منها مسيحيّو الشرق. وليس من الحكمة إنكارها أو حتّى التقليل من خطرها. لا بدّ من الاعتراف بوجود المشكلة. وبأنّها مشكلة كيانيّة. ولا بدّ أن يكون هذا الاعتراف أساسًا لمعالجتها، ولا بدّ أن يتحمّل المسلمون مسؤوليّاتهم في التصدّي لها وأن يؤدّوا دورهم في معالجتها.

في السينودس ارتفعت صرخة ألم مسيحيّة، ولكنّها ترافقت مع صرخة وطنيّة أكّدت على الانتماء القوميّ والوطنيّ، وعلى ضرورة المعالجة على قاعدة هذا الانتماء، وليس من خارجه أو على حسابه. وهذا يعني أنّ مسيحيّي الشرق لا يطلبون التعاطف ولا التسامح معهم، ولكنّهم يطلبون حقّهم كمواطنين في الأمن والسلام والحرّيّة والكرامة، وهو ما يجب أن يكون، ليس تكرّمًا ولا منّة، ولكن إحقاقًا للحقّ. وبذلك تحافظ المجتمعات العربيّة على نسيجها الوطنيّ الواحد والمتنوّع، ويحافظ مسلمو ومسيحيّو الشرق معًا على صورة الإسلام في العالم، دينًا يؤمن بالمسيحيّة رسالة من عند الله، ويؤمن بشراكة المواطنة بين المسلمين والمسحيّين وبقدرتهم بل وبرسالتهم على أن يقدّموا النموذج الحيّ للوحدة في التنوّع ولصيغة العيش معًا بين المختلفين دينيًّا ومذهبيًّا باحترام ومحبّة. أليست هذه هي في الأساس رسالة لبنان؟ فلنرتفع إلى مستوى الرسالة.

الموقف الإسلاميّ بعد السينودس المسيحيّ

بعد انتهاء أعمال السينودس في الفاتيكان حول مسيحيّي الشرق الأوسط الذي ترأّسه البابا بنديكتوس السادس عشر، وفي ضوء استمرار تعرُّض مسيحيّين في العراق وحتّى في مصر إلى المتاعب والاستهدافات الأمنيّة، رفعت الكنائس العربيّة علامات استفهام حول ما إذا كانت هناك آفاق جديدة لحوار إسلاميّ–مسيحيّ. وذهبت علامات الاستفهام هذه إلى أبعد من ذلك لتطرح تساؤلات حول ما إذا كانت هناك جدوى من هذا الحوار.

وتشير هذه التساؤلات إلى أنّ الآفاق الحاليّة للحوار محدودة السعة، ومنخفضة السقف، وأنّها بالتالي لم تؤدّ إلى ما يفترض أن يؤدّي إليه الحوار الإسلاميّ–المسيحيّ، من اطمئنان وسلام.

تعكس هذه المشاعر ذاتها في ظاهرتين خطيرتين. تتمثّل الظاهرة الأولى بالهجرة المسيحيّة من الشرق والتي أدّت إلى خفض نسبة المسيحيّين إلى عدد سكّان المنطقة من ٢٠ بالمائة في القرن الماضي إلى عشرة بالمائة الآن.

وهي تعكس ذاتها أيضًا من خلال توالي استهداف مسيحيّين بالعدوان في بعض دول المنطقة، وفي ما تتسبّب به تداعيات هذه الاستهدافات من تعريض النسيج الوطنيّ الإسلاميّ–المسيحيّ للتفكّك والانحلال: من العراق إلى السودان. ومن فلسطين إلى مصر.

وتتمثّل الظاهرة الثانية في الإسلاموفوبيا، ومن علاماتها ارتفاع حدّة كراهية المسلمين في الغرب، وصعود أحزاب التطرّف اليمينيّ القلقة من الحضور الإسلاميّ والرافضة له. وتطلق هذه الظاهرة ردود فعل إسلاميّة يشعر مسيحيّو الشرق أنّهم يتصدّرون لائحة ضحاياها. ذلك أنّ ثقافة فكّ الارتباط بين الغرب والمسيحيّة، وبين مسيحيّي الشرق ومسيحيّي الغرب، غالبًا ما تقف خارج الأبواب الفكريّة للعديد من الحركات الإسلاميّة المتطرّفة. وكلّما غرقت هذه الحركات في المزيد من التطرّف والغلوّ، تتوغّل أكثر في غياهب ظلاميّة تحجب عنها رؤية الحقيقة الساطعة، وهي أنّه لا الغرب يمثّل المسيحيّة، ولا مسيحيّو الشرق هم امتداد لمسيحيّي الغرب.

في الأساس، فإنّ الحوار في المطلق هو فنّ البحث عن الحقيقة في وجهة نظر الآخر. والآخر لا يكون آخر إلاّ إذا كان مختلفًا. والاختلاف بين الناس قائم ومستمرّ بإرادة إلهيّة. وسيبقى وبإرادة إلهيّة أيضًا حتّى نهاية الزمن. ولذلك فإنّ هدف الحوار ليس إلغاء الاختلاف لأنّ ذلك هو بمثابة تحدٍّ للإرادة الإلهيّة، ولكنّ هدفه هو إرساء قواعد فكريّة شرعيّة ولاهوتيّة للاعتراف بالاختلاف ولاحترام المختلَف معه، وتاليًا للعيش معه بكرامة ومحبّة.

إنّ اعتماد هذا التعريف للحوار، يتضمّن إقرارًا بأنّنا لا نملك كلّ الحقيقة. وبأنّنا نبحث عنها. وبأنّ البحث يقودنا إلى وجهة نظر الآخر المختلف، حيث قد نجدها فيه وعنده. وهذا وحده يؤسّس لاحترام الآخر ولاحترام وجهة نظره المختلفة. وفي الثقافة الإسلاميّة «إنّ رأيي صواب يحتمل الخطأ ورأي غيري المخالف خطأ يحتمل الصواب»، كما قال الإمام الشافعيّ. وفي الثقافة الإسلاميّة أيضًا أنّ

«الحكمة ضالّة المؤمن أنّى وجدها فهو أحقّ الناس بها». ليس بمعنى احتكارها، بل بمعنى وجوب البحث عنها في كلّ فكر وفي كلّ رأي وفي كلّ اجتهاد.. حتّى إذا وجدها كان من واجبه أن يلتزم بها.

أمّا على صعيد الجماعة الوطنيّة فإنّ الأوطان تقوم على قاعدة الحقّ والمساواة بين المواطنين. إنّ احترام هذه القاعدة هو الذي يجعل من أفق الحوار بين الجماعات المتعدّدة في الوطن الواحد، سواء كان التعدّد دينيًّا أو عنصريًّا أو ثقافيًّا، أو كلّ ذلك مجتمعًا، أفقًا رحبًا ومفتوحًا دائمًا على الصالح العامّ وعلى الخير المشترك.

لا يمكن للتسامح – على ما فيه من فضائل– أن يكون بديلاً عن الحقّ، وعندما يحدث ذلك فإنّه يضيّق من آفاق الحوار ويضع المتعايشين المتحاورين، تحت رحمة مزاج المتسامِح. ثمّ إنّ التسامح قيمة نسبيّة متحرّكة ومتغيّرة وفقًا لتغيُّر الظروف والأحوال والمعادلات. أمّا الحقّ فإنّه قيمة مطلقة ثابتة وأصيلة مهما تغيّرت الظروف والأحوال، ومهما تبدّلت المعادلات.

من أجل ذلك فإنّنا نتحاور من أجل تحديد الحقوق ومن أجل وضع وإقرار صيغ وآليّات تضمن احترام هذه الحقوق والالتزام بموجباتها، ولا نتحاور من أجل أن يتسامح بعضنا مع بعضنا الآخر. أو من أجل أن يمنّ بعضنا بتسامحه على بعضنا الآخر.

إنّ الحوار الوطنيّ الذي يقوم على قاعدة الحقوق يسلم من الاختناق تحت أيّ سقف. وهو لا يضيق بأيّ حدود. ولا يتأثّر بأيّ متغيّرات. ولا يلتوي تحت ضغط أيّ ضغوطات أو أيّ مغريات. ولذلك فهو حوار صحّيّ يعزّز البنية الوطنيّة ويتعزّز بها.

أمّا الحوار الذي يقوم على قاعدة التسامح بمعنى تحمُّل الآخر، والتجاوز عمّا يُعتقد أنّه يتمتّع بما هو ليس حقًّا له، فإنّه حوار استرضائيّ سريع العطب. تنتهي مفاعيله مع انتهاء الظروف التي تمليه. ولذلك فهو معرّض دائمًا للاختناق استجابة لمستلزمات المتغيّرات التي تطرأ على أوضاع أحد طرفي الحوار أو على كليهما، سواء كانت متغيّرات ديموغرافيّة (الهجرة) أو عقائديّة (التطرّف والغلوّ) أو سياسيّة (أحلاف ومعسكرات) أو حتّى تحت ضغط الرسائل المتبادلة بين أطراف خارجيّة لها امتدادات داخليّة (الحالة اللبنانيّة).

أمّا الأمر الثاني والذي يتعلّق بالحوار الإسلاميّ–المسيحيّ تحديدًا، فإنّ أهمّيّته تكمن في كونه حوارًا بين مؤمنين حول أسس عيشهم المشترك. وهذا لا يعني أنّه حوار دينيّ في اللاهوت والشريعة، ولكنّه حوار حياة ينطلق من القواعد الإيمانيّة لكلّ من المسيحيّة والإسلام ومن الالتزام بما تقول به هذه القواعد، وهو يعني أيضًا أنّ المسيحيّ المحاور يجب أن يكون أوّلاً مسيحيًّا ويجب أن يكون مؤمنًا بمسيحيّته. وكذلك المسلم، يجب أن يكون مسلمًا ويجب أن يكون مؤمنًا بإسلامه.

وانطلاقًا من هذا الإيمان يجري الحوار حول أسس بناء حياة مشتركة تحترم كرامة الإنسان وحقوقه وفي مقدّمتها حقّه في الحرّيّة.

لا يمكن أن يقوم حوار بين طرفين لا يعترف أحدهما بالآخر أو ينكر أحدهما الآخر أو يرفض الإقرار بحقّه. إنّ من طبيعة الحوار، أن يتعامل حتّى مع نرجسيّة الاختلاف التي مهما كانت محدودة،

فإنّنا – كما يقول فرويد– نجعل منها أساسًا من أسس شخصيّتنا. ولذلك لا بدّ للحوار حتّى يؤتي أكله أن ينطلق من قاعدة مراعاة هذه النرجسيّة، حتّى يتمكّن المتحاورون من الوصول إلى القواعد الكلّيّة لبناء الحياة المشتركة.

ومن أهمّ هذه القواعد، قاعدة الحقّ. قد تقوم حياة مشتركة على قاعدة التسامح. ولكنّها لا تدوم. ذلك أنّ في التسامح نوعًا من الفوقيّة. فوقيّة المتسامِح تجاه المتسامَح معه. والأوطان التي تقوم على هذه القاعدة تبقى دائمًا معرّضة للاهتزاز والتصدّع لدى وقوع أيّ تغيير على المعادلات السياسيّة أو الاجتماعيّة أو حتّى على المزاج العامّ، ممّا يقلّل من جرعة التسامح، أو يطيح به لأسباب أو لظروف طارئة على النحو الذي نشاهد آثاره المدمّرة اليوم في العراق مثلاً. ثمّ إنّ في التسامح كما يقول نيتشه إهانة للمتسامَح معه. قد يقوم وطن على قاعدة التسامح ولكنّه لا يستطيع أن ينهض وأن يستمرّ ويزدهر على أساس هذه القاعدة لما فيها من دونيّة تنتهك كرامة الإنسان وكرامة الجماعة المتسامَح معها.

هذا لا يعني إنكار فضيلة التسامح بين الناس. إلاّ أنّ المحبّة قيمة أسمى، وما يصحّ في العلاقات التسامحيّة بين الأفراد، على أهمّيّته، لا يصلح أن يحلّ محلّ الحقوق الوطنيّة.

تأسيسًا على ذلك من الملاحظ أنّ العلاقات المسيحيّة–الإسلاميّة تواجه في الوقت الراهن تحدّيَيْن يمكن أن يفتحا آفاقًا جديدة في الحوار المسيحيّ–الإسلاميّ.

التحدّي الأوّل هو المواجهة المشتركة للهجرة المسيحيّة من الشرق.

فالهجرة في بعدها الاستنزافيّ تتجاوز مساوئ ومخاطر حرمان دول المنطقة العربيّة من كفاءات علميّة وثقافيّة ومن قدرات ماليّة واقتصاديّة، لتضرب عميقًا في البنية المجتمعيّة تفكيكًا وتهميشًا، وتاليًا لتفرض تغيير هويّتها وتشويه شخصيّتها. وفي ذلك خسارة كبيرة للمسلمين وللمسيحيّين معًا.

أمّا التحدّي الثاني فهو المواجهة المشتركة أيضًا لظاهرة الإسلاموفوبيا المتزايدة في المجتمعات الغربيّة والتي تنعكس سلبًا على العلاقات الإسلاميّة–المسيحيّة في مجتمعاتنا الشرقيّة.

فالهجرة المسيحيّة ترفد هذه الظاهرة السلبيّة بالمزيد من الأسباب التبريريّة، إذ تصوّر المجتمعات الإسلاميّة على أنها رافضة للآخر الذي هو في أساس تكوينها ووجودها. وهي ليست كذلك.

من هنا فإنّ المصلحة المسيحيّة–الإسلاميّة المشتركة في مواجهة هذين التحدّيين تفتح آفاقًا جديدة لحوار إسلاميّ–مسيحيّ، يكون في مقدّمة أهدافه تثبيت أسس المساواة في المواطنة حقوقًا وواجبات، واحترام الحرّيّات العامّة وفي مقدّمتها حرّيّة الاعتقاد والضمير وحرّيّة ممارسة الشعائر الدينيّة.

ويتوقّع مسيحيّو الشرق بعد السينودس موقفًا إسلاميًّا جامعًا يؤكّد على هذه الحقوق ويحرم الاعتداء عليهم وعلى كنائسهم. أمّا كيف يصدر هذا الموقف الجامع، فتلك قصّة أخرى!!

مسيحيّو الشرق: بين الحقّ والابتزاز

ترأّس البابا بنديكتوس السادس عشر أوّل مؤتمر يعقده الفاتيكان حول مستقبل مسيحيّي الشرق الأوسط. وقد شارك في المؤتمر جميع بطاركة الكاثوليك في الشرق، وممثّلون عن الكنائس المختلفة الأخرى، الأرثوذكسيّة والإنجيليّة والسريانيّة والقبطيّة. كما حضره إيرانيّ شيعيّ وحاخام يهوديّ وعربيّ مسلم هو كاتب هذه السطور.

فما هي قضيّة مسيحيّي الشرق؟ وما هي أهداف هذا المؤتمر؟ كيف وأين تقف دول المنطقة من هذه المبادرة؟ لقد سبق أن نظّم الفاتيكان مؤتمرات حول مسيحيّي آسيا، وحول مسيحيّي أفريقيا. كما نظّم مؤتمرًا خاصًّا حول لبنان في عام ١٩٩٥. جرت كلّ تلك المؤتمرات في عهد البابا الراحل يوحنّا بولس الثاني. أمّا المؤتمر الحاليّ فهو الأوّل في عهد البابا الحاليّ بنديكتوس السادس عشر. وقد سبقت الدعوة إليه زيارة قام بها البابا إلى المنطقة شملت الأردنّ وفلسطين المحتلّة بما في ذلك إسرائيل، كما شملت تركيا وقبرص. ووقف البابا من خلال جولاته على معاناة المسيحيّين عن قرب، وهي معاناة يشاركهم في العديد من مظاهرها، المسلمون العرب.

في الأساس يشكو مسيحيّو الشرق الأوسط ويعانون من عدد من القضايا أهمّها:

- الانعكاسات السلبيّة الاجتماعيّة والاقتصاديّة لاستمرار الصراع العربيّ–الإسرائيليّ.

- الانعكاسات السلبيّة لظاهرة تصاعد التطرّف والغلوّ الدينيّ وآثارها السلبيّة على الحرّيّات الدينيّة.
- الاعتداء على مسيحيّي العراق على خلفيّة دينيّة رغم أنّهم ليسوا جزءًا من لعبة الصراع على السلطة سواء بين السنّة والشيعة، أو بين العرب والأكراد والتركمان.
- توالي المشاكل المحلّيّة ذات البعد الطائفيّ في مصر بين مسلمين وأقباط، خاصّة في قرى الصعيد (نجع حمادي مثلاً).
- الانعكاسات السلبيّة لحركة «المسيحانيّة الصهيونيّة» في الولايات المتّحدة المؤيّدة لإسرائيل، على صورة المسيحيّة عند مسلمي الشرق. (تداعيات محاولة إحراق المصحف الشريف ومعارضة بناء مسجد في نيويورك).

أدّت هذه القضايا إلى أسوأ ظاهرة يواجهها مسيحيّو الشرق الأوسط، وهي الهجرة الواسعة من بلدانهم إلى الولايات المتّحدة وكندا، وإلى أستراليا، وأميركا الجنوبيّة. وتتمثّل هذه الظاهرة في التراجع الحادّ في عدد مسيحيّي دول المنطقة، الأمر الذي بات يشكّل خطرًا على النسيج الوطنيّ الذي عُرف بها، وعُرفت به، منذ بداية العلاقات الإسلاميّة-المسيحيّة قبل أكثر من ألف عام. فالمسيحيّون كانوا يشكّلون في القرن الماضي حوالي عشرين بالمائة من سكّان الشرق الأوسط. أمّا الآن فإنّ النسبة تراجعت إلى حوالي الخمسة بالمائة فقط. وفي فلسطين على سبيل المثال كانوا يشكّلون في عام ١٩٢٠ عُشر عدد السكّان، أمّا الآن فأصبحوا أقلّ من اثنين بالمائة.

من أجل ذلك يتطلّع المسيحيّون العرب باهتمام كبير إلى السينودس لمعالجة هذا الاستنزاف المستمرّ.

قبل هذه المبادرة البابويّة، طرحت هذه القضيّة في الولايات المتّحدة على نطاق واسع. في الإعلام – الصحف ومحطّات الإذاعة والتلفزة – وفي الكنائس، وكذلك في الدوائر الحكوميّة وبصورة خاصّة في البيت الأبيض والكونغرس وفي وزارة الخارجيّة. أطلق هذه الحملة محام يهوديّ كان يشغل منصبًا رفيعًا في وزارة الماليّة في عهد الرئيس الأميركيّ الأسبق رونالد ريغان يدعى مايكل هوروفيتز. ادّعى هوروفيتز أنّ المسيحيّين في الدول الإسلاميّة ممنوعون من أداء مناسكهم الدينيّة. وأنّه بمجرّد اكتشاف مسيحيّ يحمل إنجيلاً يتعرّض للتنكيل والسجن والتعذيب.

ودعا هوروفيتز الإدارة الأميركيّة إلى أن تسنّ قوانين جديدة تفرض بموجبها عقوبات مشدّدة على الدول الإسلاميّة التي تضطهد المسيحيّين.

ومن أجل تنظيم هذه الحملة أُقيمت مؤسّسة في واشنطن العاصمة باسم: «بيت الحرّيّة». مهمّة هذه المؤسّسة تجميع المعلومات والوثائق عن «اضطهاد» المسيحيّين في الدول الإسلاميّة وإعداد المنشورات الإعلاميّة لإدانة هذه الدول. وبالفعل فقد وزّعت منشورات ضدّ السعوديّة وأندونيسيا ومصر على نطاق واسع. واستند عدد من الكتّاب في تعليقاتهم ومقالاتهم السياسيّة إلى «المعلومات» المتوفّرة في هذه المنشورات.

توجّهت الخطوة التالية في هذه الحملة نحو الكنائس الأميركيّة

بهدف إثارة حميّتها الدينيّة واستنفارها للدفاع عن المسيحيّين المضطهَدين، وقد اتّهم هوروفيتز الكنائس الأميركيّة بالتقصير تجاه «إخوة الإيمان» وحثّها على التحرّك قبل فوات الأوان. وبالفعل استجاب عدد من الكنائس لدعوته التحضيريّة. وأصدرت هذه الكنائس بيانًا مشتركًا بعنوان «بيان ضميريّ» دعت فيه الإدارة الأميركيّة لاتّخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة «الاضطهاد الدينيّ» الذي لا يمكن تحمُّله والذي يستهدف «إخوة في الإيمان».

ثمّ كانت الخطوة الثالثة عندما نظّم المحامي اليهوديّ هوروفيتز لقاء تحت عنوان «اليوم العالميّ للتضامن مع الكنيسة المضطهَدة» اشتركت فيه استنادًا إلى مجلّة جيروزالم ريبورت (عدد يناير ١٩٩٧) ٤٠ ألف كنيسة.

مع عمليّة التحريض والتهييج الدينيّين أُدخلت هذه القضيّة إلى الكونغرس من بوّابة الدفاع عن حقوق الإنسان. وفي اللجنة المختصّة في الكونغرس بدأ الاستماع إلى الشهود حول موضوع اضطهاد المسيحيّين في الدول الإسلاميّة. فإذا بهؤلاء الشهود في أكثريّتهم الساحقة من اليهود أمثال هوروفيتز نفسه. ومنهم: الكاتبة الصهيونيّة نيناشيا صاحبة كتاب «في عرين الأسد»، والكاتب الصهيونيّ بات يؤول صاحب كتاب «انقراض المسيحيّين الشرقيّين في ظلّ الحكم الإسلاميّ»، والكاتب المتصهين ستيفن أمرسون صاحب كتاب «الأسلمة وأثرها على العلاقات الدوليّة وحقوق الإنسان». ولعلّ أسوأ هؤلاء جميعًا الكاتب الصهيونيّ أ. م. روزنتال صاحب مقالة دوريّة في صحيفة نيويورك تايمز الذي يركّز في مقالاته على ما يسمّيه اضطهاد المسيحيّين الأقباط في مصر.

من خلال الحملة في الكنائس وفي أجهزة الإعلام وفي الكونغرس أصبحت هناك قضيّة أمام وزارة الخارجيّة الأميركيّة تدعى قضيّة اضطهاد المسيحيّين في الدول العربيّة والإسلاميّة. وبات على الوزارة التحرّك لوقف هذا الاضطهاد ولو اضطرّت من أجل ذلك إلى وقف المساعدات إلى الدول التي تضطهد المسيحيّين، أو إلى فرض حظر عليها ومقاطعتها تجاريًّا، كما جرى مع الاتّحاد السوفياتيّ - السابق - في عام ١٩٨٠ عندما اتّهمه اللوبي الصهيونيّ باضطهاد اليهود ومنعهم من الهجرة إلى إسرائيل. فقد فرضت الولايات المتّحدة عليه في ذلك الوقت عقوبات المقاطعة وأوقفت تصدير القمح والمعدّات الإلكترونيّة إليه ممّا حمله على التراجع وفتح أبواب الهجرة اليهوديّة إلى إسرائيل. وهدف الحملة الحاليّة هو أن تصبح قضيّة الاضطهاد المختلقة ركنًا جديدًا من الأركان التي تقوم عليها السياسة الخارجيّة الأميركيّة مع العالم الإسلاميّ.

وتحت هذا الضغط المتعدّد المصادر، شكّل الرئيس الأميركيّ الأسبق بيل كلنتون لجنة خاصّة أطلق عليها اسم «لجنة الشريط الأزرق» مهمّتها إجراء تحقيق حول موضوع الاضطهاد الدينيّ. وعهد يومذاك برئاسة اللجنة إلى جون شاتوك مساعد وزير الخارجيّة لشؤون الديمقراطيّة وحقوق الإنسان.

وهكذا تجمّعت كلّ العناصر اللازمة لتشكيل قضيّة معادية للعالم الإسلاميّ في الولايات المتّحدة الأميركيّة. وأصبحت هذه القضيّة مفتوحة على نطاق واسع في البيت الأبيض وفي وزارة الخارجيّة، وكذلك في الكونغرس والكنائس وفي أجهزة الإعلام المختلفة.

على أنّ المقاربة الفاتيكانيّة تختلف في الشكل والجوهر عن المقاربة الأميركيّة. فالفاتيكان يتطلّع إلى معالجة للمشاكل التي يواجهها المسيحيّون في الشرق الأوسط من خلال انتمائهم إلى شعوب المنطقة ودولها. فيما تتّسم المقاربة الأميركيّة لهذه المسائل بطابعي التضخيم والابتزاز.

من هنا أهمّيّة السينودس. فنجاحه يقطع الطريق أمام التوظيف الاستغلاليّ والعمل التحريضيّ ويعيد قضيّة العلاقات الإسلاميّة–المسيحيّة في الشرق الأوسط إلى موقعها الطبيعيّ الذي استمرّت عليه طوال الأربعة عشر قرنًا الماضية.

مسيحيّو الشرق في مواجهة التحدّيات

واجه مسيحيّو الشرق تجربتين مُرّتين أثارتا قلقهم ومخاوفهم.

كان العراق مسرح التجربة الأولى. فالتغيير الذي أطاح بحكم الرئيس السابق صدّام حسين والذي تميّز بالاستبداد والتفرّد بالسلطة، أطلق العنان بعد سقوطه أمام حركات التطرّف الدينيّ. وكان المسيحيّون العراقيّون ضحايا هذا التطرّف. إذ هُدمت كنائس وأُحرقت بيوت ونُهبت، وقُتل رهبان وهُجّرت عائلات مسيحيّة. ونتيجة لذلك انخفضت نسبة المسيحيّين العراقيّين إلى ما دون الربع عمّا كانت عليه قبل التغيير.

لم يكن العراق في ظلّ النظام السابق جنّة عدن بالنسبة للمسيحيّين، ولكنّ الذي حدث بعد سقوط النظام جعل من العراق بالنسبة إليهم جهنّم وبئس المصير. امتدّ القلق والخوف من العراق إلى دول المنطقة العربيّة الأخرى، وخاصّة إلى مسيحيّي سوريا ولبنان والأردنّ الذين استقبلوا أعدادًا كبيرة من المهاجرين المسيحيّين العراقيّين، وذعروا للقصص المرعبة التي نقلوها معهم عن المعاناة التي مرّوا بها.

أمّا التجربة الثانية فكانت مصر مسرحها. قبل التغيير كان المسيحيّون يرفعون الصوت شاكين من القيود التي تفرض عليهم لبناء الكنائس وترميمها، أو لتطبيق شعائرهم الخاصّة في الأحوال

الشخصيّة. أو حتّى للسقف المنخفض لمشاركتهم في المؤسّسات السياسيّة والإداريّة والأمنيّة. ولكن بعد الثورة التي أطاحت بالحكم السابق بدا لمسيحيّي مصر أنّ الوضع لم يتحسّن. وجاء الاعتداء على إحدى كنائس القاهرة وإحراقها، ليوحي بالعكس.

في العراق وجد المسيحيّون أنفسهم بين مطرقة متطرّفي الشيعة وسندان متطرّفي السنّة. أو بين سيف الأكراد وسكّين التركمان. فدفعوا ثمن ذلك غاليًا. وفي مصر وجد المسيحيّون أنفسهم ضحايا التنافس بين حركة السلفيّة وحركة الإخوان المسلمين.

وفي ضوء مرارة التجربتين، يقف المسيحيّون العرب من الأحداث التي تعصف بسوريا موقف الخائف على المستقبل والقلق على المصير. وأكثر من يعكس هذين الخوف والقلق هم مسيحيو سوريا ولبنان، وذلك نظرًا إلى العلاقات العميقة التي تربط البلدين والتي تربط أيضًا شعبيهما، مسلمين كانوا أو مسيحيّين.

في الأوّل من سبتمبر – أيلول ١٩٢٠، أعلن الجنرال الفرنسيّ فيليب غورو ولادة لبنان الكبير. وقد أطلقت صفة الكبير على جبل لبنان بعد ضمّ أربعة أقضية كانت حتّى ذلك الوقت جزءًا من سوريا. وجاء إعلان هذه الولادة من على درج مقرّ المفوّض السامي الفرنسيّ في بيروت (قصر الصنوبر) الذي أصبح الآن مقرًّا لمنزل السفير الفرنسيّ المعتمد في لبنان.

يومها شعر سكّان هذه الأقضية الأربعة وكأنّهم سلخوا عن الوطن الأمّ، لصناعة وطن جديد لم تتبلور معالمه أو هويّته. ولذلك لم يؤيّد المسلمون الإعلان الفرنسيّ، وإن كان مفتي بيروت في ذلك الوقت

الشيخ مصطفى نجا أحد الشهود الذين حضروا مراسم الولادة على يد الجنرال غورو.

وفي اليوم التالي للإعلان، توجّه الجنرال الفرنسيّ إلى دمشق ليعلن من هناك في الثاني من أيلول–سبتمبر ولادة ثلاث دول جديدة هي دولة حلب، ودولة الشام، والدولة العلويّة.

لم تثمر معارضة مسلمي لبنان الكبير في تغيير الواقع. إذ إنّهم سرعان ما تأقلموا مع الوضع الجديد خاصّة بعد الاستقلال عن فرنسا في عام ١٩٤٣. أمّا في سورية فكان الأمر مختلفًا. إذ نشبت ثورة ضدّ تقسيم الدولة إلى ثلاث دول. ونجحت الثورة ليس فقط في الاستقلال عن فرنسا، ولكنّها نجحت أيضًا في إسقاط مشروع الدول الثلاث، والمحافظة على وحدة الدولة الواحدة طبعًا من دون استعادة الأقضية التي ضمّت إلى جبل لبنان ولواء الإسكندرون الذي ضمّ إلى تركيا. وفي الأساس انطلق مشروع التقسيم من نتائج معركة ميسلون (موقع على مدخل دمشق) بين قوّات الشريف فيصل بقيادة يوسف العظمة وزير دفاعه الذي استشهد في المعركة، والقوّات الفرنسيّة، كانت الغلبة فيها للفرنسيّين الذين كانوا أكثر عددًا وأفضل عدّة، وأكثر استعدادًا.

صحيح أنّ السوريّين خسروا المعركة العسكريّة، ولكنّهم ربحوا الحرب في منع تفتيت سورية وتقسيمها. كان في نيّة الجنرال غورو إقامة اتّحاد فدراليّ بين الدول الثلاث ولبنان الكبير. ولكنّ البطريرك المارونيّ الياس الحويّك اعتبر الاتّحاد انتقاصًا من استقلال لبنان، فيما رفض السوريّون من حيث المبدأ التخلّي عن الأقضية الأربعة،

كما رفضوا من حيث المبدأ أيضًا تقسيم بلادهم الى ثلاث دول مذهبيّة وطائفيّة! وبالنتيجة خسرت سوريا لواء الإسكندرون الذي منح إلى تركيا كجائزة ترضية. ولم تسقط علامة الاستفهام حول ولادة لبنان الكبير.

بعد استقلال سوريا عن فرنسا تولّى مسيحيّ سوريّ هو فارس الخوري – رئاسة حكومتها ووزارة خارجيّتها وكان ناطقًا باسمها في الأمم المتّحدة وفي المحافل الدوليّة الأخرى. وهو الدور الذي لعبه في لبنان ومنه أيضًا، رياض الصلح إلى أن امتدّت يد الغدر فاغتالته في عمّان بالأردنّ.

وفّرت مرحلة ما بعد الاستقلال عن فرنسا الطمأنينة لمسيحيّي سوريا ولبنان. وكانت الدولة الوطنيّة أساس هذا الاطمئنان رغم اختلاف الأنظمة السياسيّة (والاقتصاديّة) التي اعتُمدت في كلّ منهما. فقد اعتمد لبنان، بعكس سوريا، نظامًا سياسيًّا طائفيًّا (بصورة مؤقّتة كما نصّ على ذلك الدستور) ونظامًا اقتصاديًّا حرًّا. فيما اعتمدت سوريا نظامًا سياسيًّا لا طائفيًّا ونظامًا اقتصاديًّا موجّهًا.

غير أنّ المتغيّرات التي تعصف بسوريا اليوم تثير قلق مسيحيّيها كما تثير قلق مسيحيّي لبنان.

مصدر قلق مسيحيّي سوريا هو التخوّف من أن تؤول السلطة إلى متطرّفين إسلاميّين يرفعون شعار –أو إنّهم لا يزالون يؤمنون؟– بصيغة الذمّيّة في التعامل مع غير المسلمين. علمًا بأنّ هذه الصيغة عفا عليها الزمن، وهي ليست جزءًا من الشريعة الإسلاميّة، ولكنّها كانت مجرّد اجتهاد تنظيميّ اعتمده المسلمون في مرحلة تاريخيّة محدّدة.

ويعزّز هذه المخاوف وقائع التجربتين المريرتين في كلّ من العراق ومصر.

أمّا قلق مسيحيّي لبنان، فمصدره اعتقادهم أنّ هيمنة الإسلاميّين في سوريا على السلطة سوف يعزّز (؟) من طموحات الإسلاميّين في لبنان، الأمر الذي يؤدّي إلى خلل في ميزان القوى لغير مصلحة المسيحيّين. وهو ما أشار إليه البطريرك المارونيّ بشارة الراعي في تصريحاته التي أثارت لغطًا واسع النطاق والتي أدلى بها في فرنسا بعد لقائه الرئيس نيقولا ساركوزي.

وحتّى لا تبدو هذه التصريحات المثيرة للجدل وكأنها تعبّر عن موقف فرنسيّ أيضًا، بادرت فرنسا على لسان سفيرها في لبنان إلى الإعلان عن «خيبة أملها» من هذه التصريحات. وهذه سابقة في تاريخ العلاقات بين فرنسا والبطريركيّة المارونيّة.

وعندما جرى التعامل مع هذه المخاوف وكأنّها تحدّد موقفًا مسيحيًّا رسميًّا –وهي ليست كذلك– اتّخذ البطريرك مبادرة بالدعوة إلى عقد قمّة روحيّة إسلاميّة مسيحيّة في دار الفتوى في بيروت لتوضيح تصريحاته. وقد صدر عن هذه القمّة بيان مشترك أكّد على «أنّ الأحداث الجارية في البلدان العربيّة بشعارات الحرّيّة والكرامة والعدالة والديمقراطيّة، تتيح فرصًا كما قد تثير هواجس لدى بعض الفئات الدينيّة والاجتماعيّة، والمطلوب من الجميع الحرص على الإصلاح والتطوير والانفتاح ومراعاة الإرادة الشعبيّة من أجل تبديد كلّ الهواجس ووجوه القلق وتعزيز الثقة بالعيش الواحد، والحرص في الوقت ذاته على أمن المجتمعات والانسجام بين فئاتها، وصون

المصالح الوطنيّة والقوميّة. مع التأكيد على رفض أيّ امتهان أو تعدٍّ على الحقوق الإنسانيّة والوطنيّة ورفض كلّ أنواع الظلم والاستبداد».

واليوم عندما ينظر مسيحيّو الشرق إلى ما آل إليه الوضع في العراق من تصدّع عنصريّ ودينيّ ومذهبيّ، وما انتهى إليه السودان من تقسيم بين الشمال والجنوب، وعندما يواكبون الشعارات التي ترفعها حركات التطرّف الدينيّ في مصر وليبيا وحتّى في تونس، فإنّهم يبدون مخاوف تفسَّر على أنّها دفاع عن الأنظمة القائمة. وهو ما بات يعرف بمعادلة قبول السيّئ خوفًا ممّا هو أسوأ.

من هنا أهمّيّة المواقف المبدئيّة التي أعلنها الأزهر الشريف والتي تؤكّد على الدولة الوطنيّة واحترام حقوق الإنسان والحرّيّات الدينيّة والمساواة في المواطنة. وتشكّل هذه المواقف أساسًا لعقد اجتماعيّ جديد من شأنه تبديد مخاوف مسيحيّي الشرق وتثبيت أقدامهم في أوطانهم العربيّة.

مسيحيّو الشرق والانتفاضات العربيّة

يبدو أنّ مسيحيّي الشرق في حيرة من أمرهم إزاء الانتفاضات الثوريّة التي تجتاح العالم العربيّ. وتنطلق هذه الحيرة من أمر بوجهين متكاملين. الوجه الأوّل هو أنّ هذه الانتفاضات تثور على أنظمة استبداديّة. وأنّها تحاول استعادة حقوق الإنسان العربيّ في الحرّيّة والكرامة والحقوق الإنسانيّة العامّة الأخرى، ومن بينها حقّ المشاركة في صناعة القرار الوطنيّ.

ويعاني مسيحيّو الشرق، كما يعاني مسلمو الشرق، من استبداد هذه الأنظمة ومن انتهاكاتها المتمادية لحقوقهم الأساسيّة، ولذلك فإنّهم لا يستطيعون من حيث المبدأ إلاّ أن يكونوا ليس فقط إلى جانب هذه الانتفاضات الثوريّة، بل وفي أساسها أيضًا. وثمّة سوابق تاريخيّة ثلاث مماثلة:

- الانتفاضة العربيّة ضدّ التتريك
- الانتفاضة العربيّة ضدّ الاستعمار الأوروبيّ (الفرنسيّ والبريطانيّ)
- الانتفاضة العربيّة ضدّ الاحتلال الصهيونيّ.

لم يكن مسيحيّو الشرق مجرّد مشاركين في تلك الانتفاضات، بل كانوا قياديّين فيها ولها. ولذلك فإنّهم لا يستطيعون اليوم إلاّ أن يكونوا جزءًا من الانتفاضات الجديدة ضدّ الاستبداد الداخليّ الذي

عانوا منه طويلاً كسائر المواطنين العرب الآخرين. ومن أبرز اعلامات هذه المعاناة الهجرة المسيحيّة من بعض دول المنطقة.

إنّ أهمّيّة المشاركة الجامعة لكلّ مكونات المجتمع دينيًّا ومذهبيًّا وحتّى عنصريًّا في هذه الانتفاضات، تؤكّد أنّ الشعوب في الدول العربيّة أخضعت للاستبداد ولم تخضع له، وأنّها بالتالي تمتلك الإرادة الذاتيّة للتخلّص منه، وأنها لا تعاني من قابليّة الخضوع للاستبداد. والمسيحيّون هنا ليسوا استثناءً، بل إنّهم بحكم ثقافتهم في أساس هذه القاعدة.

أمّا الوجه الثاني للحيرة المسيحيّة فإنّه يرتسم من خلال عدم وجود بديل واضح أو حتّى مجرّد تصوُّر راجح لما بعد النظام الاستبداديّ الذي ينتفض الناس للتخلّص منه. وتصل بهم الحيرة إلى حدّ القلق من احتمال أن تشكّل هذه الانتفاضات رافعة لقوى إسلامويّة متطرّفة للوصول إلى السلطة. إنّ لهذا القلق ما يبرّره، بل إنّ إنكاره هو تجاهُلٌ لتطوُّر يمكن أن يفرض نفسه. ولا يكفي للمسلمين أن يقولوا للمسيحيّين لا تقلقوا حتّى يتبدّد القلق، بل لا بدّ لهم من القيام بعمل ما يساعد على إزالته، إن لم يكن على تبديده.

في الأساس فإنّ ما يجري في بعض العالم العربيّ هو انتفاضات شعبيّة وليس انقلابات عسكريّة. فالانقلاب يأتي بقيادة جاهزة، وببيان أوّل جاهز، وبرؤيا للحكم جاهزة أو مجهّزة. أمّا الانتفاضة الثوريّة، فإنّها ليست عمليّة تغيير من فوق، إنّها عمليّة اجتثاث لنظام استبداديّ من جذوره وهي حركات لا تملك بطبيعتها لا قيادة ولا برنامج عمل. كلّ ما تملكه هو الشعارات العامّة بالحرّيّة والكرامة

ومحاربة الاستبداد ومكافحة الفساد. وبقدر ما تشكّل هذه الشعارات قوّة دفع لها، فإنّها تشكّل نقطة ضعف أيضًا. ذلك أنّ التعميم في شعارات التغيير، وفي المشاركة التي تتجاوز حدود الطوائف والمذاهب والمناطق، يفتح الأبواب أمام صيادي الفرص من مختلف التوجّهات ومنهم الإسلاميّون المتطرّفون أيضًا. من هنا يجب تفهّم طبيعة وواقعيّة القلق المسيحيّ في ضوء تجارب الأحداث العدوانيّة التي عرفها العراق وعرفتها ومصر أيضًا -إلى حدٍّ ما- والتي شعر المسيحيّون بأنّهم كانوا هدفًا لها.

يضع هذا القلق، الذي قد يصل إلى حدّ الخوف، مسيحيّي الشرق أمام أمرين أحلاهما مرّ؛ إمّا الوقوف إلى جانب الأنظمة الاستبداديّة التي عانوا منها كغيرهم من المواطنين، وذلك على أساس أنّهم يعرفون حجم المعاناة وأنّهم تآلفوا معها؛ وإمّا التعرّض إلى معاناة أشدّ قد تترتّب عن التطرّف الدينيّ نظامًا يخلف نظام الاستبداد القائم. فالتطرّف -إذا أتى- قد يستهدفهم في عقيدتهم وفي حرّيّتهم الدينيّة، وهذا مصدر تخوُّفهم. يؤسّس هذا التخوّف لمنطق يشجّعهم إلى الأخذ بمعادلة قبول الضرر الأقلّ لمنع وقوع الضرر الأكبر. وهو منطق يبرّر أو يشجّع مسيحيّي الشرق على إخراج أنفسهم من دائرة المشاركة الطبيعيّة في انتفاضات التغيير العربيّة، للدخول في دائرة المشاركة غير الطبيعيّة ولو السلبيّة وغير المباشرة في الدفاع عن الأنظمة الاستبداديّة.

يدرك مسيحيّو الشرق بلا شكّ أنّ هذا الخيار المرّ يتناقض مع الأدوار التاريخيّة التي قاموا بها والتي ساهمت في بلورة الشخصيّة العربيّة، وفي النهضة العربيّة الحديثة، وفي حركات الاستقلال

الوطنيّ. كما يدركون أنّه يتناقض أساسًا مع طبائعهم الإنسانيّة، ومع المقوّمات الحميمة لهويّتهم الثقافيّة الدينيّة. يعكس هذا الأمر بوجهيه صراعًا ذاتيًّا في أعماق الشخصيّة المسيحيّة الشرقيّة. وهو صراع يفرز كمًّا من علامات الاستفهام الكبيرة التي لا تتوفّر إجابات واضحة عليها. من علامات الاستفهام هذه: ماذا إذا ربحت الأنظمة الاستبداديّة المعركة المصيريّة التي تخوضها للدفاع عن ذاتها؟ في هذا المجال فإنّ الإسلاميّين لن يكونوا وحدهم ضحاياها. إنّ كلّ المواطنين مسلمين ومسيحيّين سيدفعون الثمن. وحتّى إذا لانت الأنظمة وعملت فيما بعد على استرضاء الإسلاميّين (وهناك سوابق عديدة عرفتها مصر تحديدًا في عهد الرئيس السابق أنور السادات)، فإنّ المسيحيّين سوف يكونون أولى ضحاياها.

ومن علامات الاستفهام أيضًا: ماذا إذا انتصرت الانتفاضات الشعبيّة على الأنظمة الاستبداديّة، وتجاوزت مرحلة الاضطرابات المتوقّعة التي تمرّ بها حاليًّا، واستقرّت على صيغة وطنيّة ومدنيّة حديثة ما في السلطة الجديدة؟ ماذا يكون موقف مسيحيّي الشرق منها إذا كانوا قد تخلّوا عنها أثناء الشدّة وساندوا السلطة الاستبداديّة؟

كان مسيحيّو الشرق جزءًا أساسيًّا من السلطات الوطنيّة في مصر وسوريا والأردنّ ولبنان بعد التحرّر من الاستعمار لأنّهم كانوا ضدّ الاستعمار.. فأيّ دور سيكون لهم بعد التحرّر من الاستبداد إذا لم يكونوا ضدّ الاستبداد؟

ومن الأسئلة التي تعكس احتمالات واقعيّة أكثر تعقيدًا وخطورة السؤال التالي، ماذا إذا تجاوبت الأنظمة مع دعوات الإصلاح، وتخلّت عن الاستبداد واحترمت حقوق الناس وكراماتهم؟ ماذا إذا انتهت الانتفاضات إلى إصلاح الأنظمة وليس إلى إسقاطها؟ أيّ مستقبل يكون للمسيحيّين الشرقيّين في الوضع الجديد؟. فإذا كانوا مع الأنظمة في معركتها ضدّ الانتفاضة، فإنّه يُخشى أن تصبح مصالحهم جزءًا من الثمن الذي ستدفعه هذه الأنظمة لحركات التغيير. وإذا لم يكونوا مع الأنظمة ولا مع الانتفاضة، فإنّ تغييب حضورهم قد يؤدّي إلى تغييب دورهم وتاليًا إلى تغييب مصالحهم وربّما إلى تغييب حقوقهم في عمليّة المساومة على إعادة تركيب الوضع الجديد.

من أجل ذلك من المهمّ إلقاء الضوء على الأمور التالية:

الأمر الأوّل هو أنّ مسيحيّي الشرق الذين عانوا طويلاً، ولا يزالون يعانون من استبداد بعض الأنظمة السياسيّة، لا يستطيعون إلاّ أن يكونوا في مقدّمة الصفوف الداعية إلى الإصلاح والعاملة عليه.

الأمر الثاني هو أنّ الاخلاق المسيحيّة، والثقافة المسيحيّة والمصالح الوطنيّة للمسيحيّين تزيدهم التزامًا بالعمل على مكافحة الاستبداد والفساد والظلم وانتهاك الكرامة الإنسانيّة.

الأمر الثالث هو أنّ الانتفاضات التي تعصف بالعالم العربيّ ليست من وحي خارجيّ، ولكنّها استجابة لمعاناة داخليّة. والمسيحيّون جزء من هذا الداخل العربيّ، وجزء من هذه المعاناة، وبالتالي فهم يستطيعون ويفترض أن يكونوا جزءًا من القوّة الخلاصيّة ومن نور الأمل بغد أفضل.

الأمر الرابع هو أنّ هذه الانتفاضات التي لا تملك مشروعًا

للمستقبل معرّضة لأن تُستغَلّ كمركبة لنقل فئات متعدّدة من الانتهازيّين السياسيّين والعقائديّين والإسلامويّين المتطرّفين إلى السلطة. وهو أمر تحتاج هذه الانتفاضات العربيّة من أجل التصدّي له إلى الاستقواء بمسيحيّي الشرق. أمّا سلبيّتهم، أو حتّى انكفاؤهم، فإنّه يضعف هذه الانتفاضات، ويعزّز منطق القوى المتربّصة ويزيد من فرص انتهازها.

الأمر الخامس هو أنّ نجاح الانتفاضات أوّلاً في التخلّص من السلطات المستبدّة، وثانيًا في قطع الطريق أمام الانتهازيّين من صيادي الفرص، لا بدّ أن يتوّج بوضع عقد اجتماعيّ إسلاميّ– مسيحيّ عربيّ، يقيم الدولة المدنيّة ويحترم الحقوق الدينيّة ويرسي قواعد المساواة في المواطنة.

مِمّ يخاف المسيحيّون العرب؟

هناك ادّعاء بأنّ ما بات يُعرف بـ«الربيع العربيّ» سوف ينعكس سلبًا على أوضاع مسيحيّي الشرق. وهناك ادّعاء معاكس يقول إنّ المسيحيّين الذين كانوا أساسًا في الحضارة العربيّة – الإسلاميّة، وفي النهضة العربيّة الحديثة، وفي مقاومة الاستعمار الأجنبيّ والاحتلال الصهيونيّ، لا يمكن إلاّ أن يكونوا أساسًا أيضًا في الربيع العربيّ، وتاليًا، لا بدّ أن ينعكس ذلك خيرًا عليهم. فأيّ الادّعائين هو الصحيح؟.

لا تنطلق المخاوف المسيحيّة من فراغ. هناك أسباب مبرّرة لها. بعض هذه الأسباب واقعيّ. وهو يتمثّل في المأساة البشعة التي حلّت بالمسيحيّين العراقيّين على نطاق واسع. كما يتمثّل في المأساة الأقلّ بشاعة التي حلّت بالمسيحيّين المصريّين على نطاق أضيق.

في الحالة العراقيّة جاء التغيير من الخارج. وفي الحالة المصريّة جاء التغيير من الداخل. وفي الحالتين لم ينجُ المسيحيّون من بعض تداعياتهما السلبيّة. لقد هدّمت كنائس ودمّرت بيوت، وقتل رهبان وشرّدت عائلات أشوريّة وكلدانيّة، سريانيّة وكاثوليكيّة، على نحو لم يعرفه العراق منذ استقلاله عن بريطانيا. لم تساعد الاضطرابات الطائفيّة في مصر على محو صورة المأساة العراقيّة، ولا حتّى على التخفيف من وقعها. حمل المهاجرون المسيحيّون العراقيّون وقائع مؤلمة

عن معاناتهم إلى إخوانهم في سورية ولبنان والأردنّ. كان طبيعيًّا أن يتسلّل الخوف إلى قلوب هؤلاء أيضًا. وبدلاً من أن يتساءلوا: ماذا نستطيع أن نفعل لمساعدتهم، غلب عليهم التساؤل: متى يحين دورنا؟ ولّما انفجرت الأحداث في سورية كان طبيعيًّا أن يتساءلوا: هل حان دورنا؟

مع تضخّم الأحداث في سوريا، تضخّمت علامة الاستفهام. وزاد في تضخُّمها غياب أيّ تحرّك إسلاميّ على المستوى العربيّ لتبديد هذه المخاوف. كلّ ما حدث هو صدور بيان من هنا، وتصريح من هناك يستخفّ بهذه المخاوف، ويطعن بمبرّراتها. غير أنّ الخائف من الظلام لا يطمئنه سوى النور. حاول الأزهر الشريف أن يضيء شمعة عندما أصدر وثيقته التي قال فيها بالدولة الوطنيّة لا الدينيّة. وبالمساواة بين المواطنين، وباحترام حقوق الإنسان والحرّيّات العامّة. ولكنّ ظلام البيانات والتصريحات الأخرى التي تحاول استخراج رفات الذمّيّة وهو رميم، أرخى بكلكله فوق مناطق «الربيع العربيّ»، فلم تعد الأولويّة لدى المسيحيّين تنشُّق أزهار هذا الربيع التي تعبق بنسائم الحرّيّة، ولم يعد همّهم أن تتفتّح هذه الأزهار ليعمّ أريجها المنطقة كلّها، ولكنّ همّهم انصبّ على كيفيّة إعادة طمر هذا الرفات في غياهب الماضي بكلّ ما تحمله من ذكريات أليمة، وبكلّ ما تثيره من مخاوف على الكرامة الإنسانيّة. ومن هنا كان يفترض أن ينطلق موقف المسلمين ليس من أجل طمأنة مواطنيهم المسيحيّين فقط، ولكن من أجل تأكيد فكّ الارتباط بين الإسلام كعقيدة، وبين الذمّيّة كنظام سياسيّ-اجتماعيّ اعتمده حكّام مسلمون في مرحلة زمنيّة غابرة. لم تكن صيغة المواطنة معتمدة أو معروفة في

ذلك الوقت في دول متعدّدة الأديان والأجناس. ثمّ أسيء استخدام هذا النظام في مرحلة التقهقر والانحطاط، خاصّة في أواخر العهد العثمانيّ. وبلغت قمّة الإساءة عندما انفجرت حرب التحرير اليونانيّة ضدّ الاحتلال التركيّ، فتحوّل الصراع التركيّ-اليونانيّ إلى صراع تركيّ-أرثوذكسيّ، ومن ثمّ إلى صراع ضدّ مسيحيّي الشرق، حيث فرض عليهم اللباس الأسود والعمائم السوداء، وسواها من الإجراءات لتمييزهم عن بقيّة المواطنين. لم يفرض العرب تلك الإجراءات. ولم يكن لفرضها أساس في الإسلام. فرضها الأتراك ولأسباب سياسيّة انتقاميّة، فحمل وزرها الإسلام ظلمًا وافتئاتًا. ولا يزال حتّى اليوم.

فالقاعدة النبويّة لعلاقة المسلمين بالمسيحيّين في الدولة الواحدة هي: «لهم ما لنا وعليهم ما علينا». وهذه القاعدة تترجم بالمساواة في المواطنة. وهي ليست مشروطة بالمساواة في العدد، لأنّ الحقّ قيمة إنسانيّة مطلقة، وهو غير مرتبط بنسبيّة الأعداد.

ولكن إذا كان هناك تقصير من المسلمين في التوافق على الجهر بهذه المبادئ الكلّيّة، فإنّ هناك تقصيرًا من المسيحيّين في التوافق على الجهر بالموقف الدينيّ والأخلاقيّ والوطنيّ من «الربيع العربيّ». ولعلّ بعض السبب في ذلك يعود إلى الواقع غير السليم وغير الصحّيّ الذي يمرّ به مجلس كنائس الشرق الأوسط الذي يُفترض أن يمثّل كلّ كنائس الشرق، وأن ينطق باسم مسيحيّي الشرق جميعًا.

أدّى هذا الواقع إلى تعدّد مواقف كنائس الشرق، وحتّى إلى تعدّد المواقف داخل الكنيسة الواحدة، الأمر الذي أثار حالة من

الإرباك الشديد. فالمجلس إن لم يكن موجودًا، فإنّ الظروف الراهنة وما يرافقها من تداعيات ومخاوف تتطلّب إيجاده. ومما يؤكّد على ضرورة ذلك، إدراك الكنائس نفسها، كذلك الدول الغربيّة الراغبة في مدّ يد العون إلى مسيحيّي الشرق، بالحاجة إلى آليّة صالحة وجامعة للعمل من خلالها. ولكن هناك ما يثير مخاوف مبرّرة من احتمالات سوء تفسير مبادرة من هذا النوع وتصويرها وكأنّها تربط مسيحيّي الشرق بالغرب.. وتاليًا بسياسة الغرب وطموحاته وأطماعه التاريخيّة. وإذا حدث ذلك نتيجة خطأ ما، فإنّه قد يؤدّي إلى عكس النتائج التي ينشدها مسيحيّو الشرق ويتعاطف معها مسلموه. وذلك بتكريس خطأ الاعتقاد بأنّ مسيحيّي الشرق هم امتداد للغرب. وهو خطأ ألحقّ في الماضي أفدح الأضرار بالعلاقات الإسلاميّة- المسيحيّة، وبمبدأ حقوق المواطنة وبالتطلّعات المشروعة نحو الدولة المدنيّة. إنّ أيّ تصرُّف يوفّر صدقيّة مجّانيّة لهذا الاعتقاد الخاطئ ولو بصورة غيرة مقصودة من شأنه أن يعمّق من هوّة التباينات القائمة حاليًّا، وذلك بإضافة مخاوف إسلاميّة إلى المخاوف المسيحيّة.

من هنا الحاجة، في إطار «الربيع العربيّ» العامّ إلى ربيع مسيحيّ خاصّ، يعيد الصدقيّة المسيحيّة المشرقيّة والعربيّة القوميّة، إلى مجلس كنائس الشرق الأوسط ليتمكّن المجلس من ملء فراغ التحدّث باسم المسيحيّين جميعًا، وليستأنف تاليًا دوره البنّاء في الحوار المسيحيّ- الإسلاميّ.

ثمّة سلبيّتان إسلاميّة ومسيحيّة لا بدّ من تفكيكهما.

تتمثّل السلبيّة الإسلاميّة في تضخّم -أو في تضخيم- الحضور

السياسيّ الإسلاميّ في أساس حركات «الربيع العربيّ». أمّا السلبيّة المسيحيّة فإنّها تتمثّل في غياب -أو في تغييب- مجلس كنائس الشرق الأوسط بصفته الناطق الشرعيّ باسم مسيحيّي الشرق. تؤجّج حالة اللاتوازن هذه بين الحضور -أو الاستحضار- الإسلاميّ المبالغ فيه، وبين الإنكفاء -أو الاستغناء- المسيحيّ المبالغ فيه أيضًا، من مشاعر الخوف المسيحيّ، ومن مشاعر الخوف الإسلاميّ من هذا الخوف.

فالخوف يؤسّس للاثقة. ومن المستحيل أن يقوم عيش واحد أو حتّى عيش مشترك على قاعدة الخوف واللاثقة.

حتّى لا يخاف المسلمون من خوف المسيحيّين

ليس صوابًا التساؤل عمّا إذا كانت المخاوف المسيحيّة من «الربيع العربيّ» لها ما يبرّرها. لعلّ الصواب هو التساؤل كيف يمكن توظيف المخاوف المسيحيّة لدفع حركة «الربيع العربيّ» قدمًا إلى الأمام.

إنّ من طبيعة حركات التغيّير أنّها تفتح آفاقًا واسعة أمام قوًى تجد في التغيير مدخلاً لطرح ذاتها بديلاً، ومناسبة لفرض مبادئها وأفكارها وتطلّعاتها. وأن تجد في التغيير، مناسبة ومدخلاً لطرح ذاتها بديلاً. ومن هذه القوى جماعات التطرّف الإسلاميّ، وسواها من الجماعات السياسيّة أو المسيسة. وإذا كان من حقّها اقتناص الفرصة المؤاتية، أيّة فرصة، فإنّ من حقّ مسيحيّي الشرق أيضًا الإعراب عن مخاوفهم من الشعارات التي يرفعها بعض هذه القوى ويسعى إلى تنفيذها. ومن هذه الشعارات ما يدعو إلى اعتماد الشريعة الإسلاميّة مصدرًا وحيدًا للتشريع، وذلك في ضوء الاعتقاد الاحتكاريّ للحقيقة.. وهو اعتقاد الغائيّ للآخر المختلف، أيًّا كان هذا الآخر، مسلمًا أو مسيحيًّا.

نحن هنا أمام حقّيْن شرعيّيْن ولكنّهما متناقضان؛ حقّ الحركات الإسلاميّة المتطرّفة باستغلال الفرصة في إطار الممارسة الديمقراطيّة المفتوحة، وحقّ الجماعات الوطنيّة المسيحيّة بالخوف من النتائج التي لا بدّ أن تترتّب على سوء استغلال هذه الفرصة. وعندما أقول

«نحن» فأعني الأكثريّة الساحقة من جماعة المسلمين الذين يؤمنون بإسلام الاعتدال والوسطيّة. إنّ لهذه الجماعة أيضًا حقّ العمل على تدارك الخطر قبل وقوع، وعلى قرع أجراس الحذر والتنبيه كحدٍّ أدنى. ولها، كحدٍّ أقصى، أن تذهب إلى توظيف المخاوف المسيحيّة لكبح جماح التطرّف الإسلاميّ.

فإذا مضت حركات التطرّف قدمًا في محاولاتها بعد ممارسة الحقّ الأدنى، كما تشير إلى ذلك مع الأسف أحداث مصر الدامية والمفجعة، عندئذ يصبح اللجوء إلى الحدّ الأقصى واجبًا وحتميًّا.

ولممارسة هذا الحدّ الأقصى، لا بدّ من الإقرار بأنّ المخاوف المسيحيّة لها ما يبرّرها، وأنّها مخاوف غير مصطنعة وغير مبالغ فيها. وأنّها غير موحًى بها من خارج، وأنّها لا تعكس مشاعر ضعف الانتماء إلى الجماعة الوطنيّة ولا تعبّر عن الثقة بالأنظمة القمعيّة التي تستهدفها حركات التغيير، ولا عن الرضى بسياساتها القمعيّة الاستبداديّة، ولكنّها تعبّر عن مشاعر حقيقيّة وجادّة من احتمالات لَيّ ذراع حركات التغيير بحيث تمكّن متطرّفين إسلاميّين من القفز إلى مقاعد السلطة.

وإذا حدث ذلك، وهو احتمال يصعب تحديد نسبة نجاحه أو فشله، فإنّ ضحاياه لن يكونوا المسيحيّين المشرقيّين وحدهم، ولكنّ موجة من التطرّف سوف تجتاح الاعتدال والوسطيّة في محاولة لتحويل دول العالم العربيّ إلى ما يشبه الباكستان أو يكون قريبًا من أفغانستان أو حتّى إيران. وهذا الاحتمال مهما كان ضئيلاً، فإنّه يشكّل خطرًا على الهويّة العربيّة التي يشكّل المسيحيّون ركنًا أساسيًّا

من أركانها الحضاريّة والثقافيّة، وحتّى على الإسلام نفسه الذي يؤمن بالمسيحيّة رسالة من عند الله، كما يؤمن بحقّ المسيحيّين في أن «يعملوا بما أنزل الله في الإنجيل»، أي وفق شريعتهم؟

هنا تلتقي المصالح القوميّة والدينيّة بين عامّة المسلمين وعامّة المسيحيّين في الشرق لتحقيق هدفين متكاملين: الهدف الأوّل هو المضيّ قدمًا في عمليّة التغيير نحو الديمقراطيّة والحرّيّة واحترام حقوق الإنسان وتحقيق المساواة في المواطنة في دول مدنيّة حديثة منفتحة على الحضارة الإنسانيّة.

أمّا الهدف الثاني فهو التصدّي معًا لمحاولات اقتناص عمليّة التغيير وتحويلها عن مسارها الإصلاحيّ، ولقطع الطريق أمام قوى التطرّف التي تسعى إلى مصادرتها.

وفي إطار هذا التلاقي، فإنّ من الخطأ أن يكون الإسلام المعتدل، والمسيحيّون، طرفًا مع حركات التطرّف الدينيّ، ومع الأنظمة المستهدفة بالتغيير، في الصراع على «الربيع العربيّ». إنّ الصواب يقتضي أن تتلاقى جهود المسلمين والمسيحيّين وأن تتجمّع إمكاناتهم وأن تصفو نواياهم ليكونوا في جبهة واحدة. وهذه عمليّة قد تبدو معقّدة وصعبة. ولكن ثمّة سوابق عديدة ناجحة في تاريخ العيش الإسلاميّ المسيحيّ المشترك يمكن الاستنارة بها لاستيلاد سابقة جديدة تؤسّس لمستقبل جديد. مع ذلك لا بدّ من الإقرار بأنّه لا يمكن أن يتحقّق ذلك إذا لم يثق المسلمون بأنّ الخوف المسيحيّ حقيقيّ ومبرّر. وإذا لم يثق المسيحيّون بأنّ المسلمين ليسوا جماعة تطرّف، وبأنّهم يشاركونهم الخوف من التطرّف. إذا توفّرت هذه

الثقة المتبادلة، فإنّ الخوف المسيحيّ سوف يعزّز التوجّه الإسلاميّ القائم على أساس العمل على كبح جماح التطرّف من الداخل، أي من الداخل الإسلاميّ، ومن الداخل الوطنيّ معًا.

في الأساس فإنّ الخوف المسيحيّ ليس خوفًا من الإسلام، ولكنّه خوف من التطرّف الإسلاميّ. وفي الأساس أيضًا، فإنّ التطرّف الإسلاميّ ليس مخيفًا للمسيحيّين وحدهم، ولكنّه يخيف عامّة المسلمين أيضًا.

من هنا، فإنّ الخوف المسيحيّ ليس -ولا يجب أن يكون- مخيفًا للمسلمين، ولكنّه يشكّل -ويجب أن يشكّل- حافزًا لهم للتصدّي للتطرّف الدينيّ الذي يستهدفهم جميعًا. وعندما يدرك المسلمون هذه الحقيقة يصبح الخوف المسيحيّ أداة للاستقواء الإسلاميّ-المسيحيّ المتبادل وليس إسفينًا لشقّ صفوفهم كما يجري تسويقه في الوقت الحاضر.

لقد تعايشت المسيحيّة مع الإسلام قرونًا طويلة، وواجه هذا التعايش -كما جاء في الإرشاد الرسوليّ حول لبنان- فترات تعاون وثيق وصراع، ولكن لا المسيحيّة ولا الإسلام قادر على التعايش مع التطرّف. ذلك أنّ التطرّف مناقض لقيم السماحة والحبّ التي تقول بها الديانتان السماويّتان. أمّا التطرّف فإنّه يذهب في اعتقاده الخاطئ بامتلاك الحقيقة المطلقة، إلى حدّ التنكّر للآخر ومحاولة إلغائه.

منذ عهد النبيّ محمّد عليه السلام عاشت المسيحيّة مع الإسلام بأخوّة إيمانيّة. وتجسّد ذلك في التعهّد بحماية ديانة المسيحيّين وكنائسهم وأديرتهم، كما تجسّد بدعوة المسلمين إلى المساهمة في

بنائها وترميمها «هبة إلى الله تعالى» (عهد نصارى نجران)، وليس بفرض الشروط على بنائها وترميمها.

إنّ التطرّف الذي يلغي هذه الثوابت الإيمانيّة يسيء إلى الإسلام أكثر ممّا يسيء إلى المسيحيّين. ولذلك فإنّ من حقّ المسلمين بل من واجبهم أن يتصدّوا له.. وسيكون هذا التصدّي أكثر فعّاليّة إذا تمّ بالتعاون مع مواطنيهم المسيحيّين، لأنّه يكون تعاونًا إسلاميًّا مسيحيًّا، وتعاونًا وطنيًّا وقوميًّا في وقت واحد. وهو أفضل ما يقدّم إلى «الربيع العربيّ»، وأفضل ما يقدّمه «الربيع العربيّ» لنفسه وللعالم.

مسيحيّو لبنان في مواجهة إسرائيل

«إذا تحقّقت آمال اليهود في إقامة وطن يهوديّ في فلسطين وتمّ لهم النجاح في ذلك، فقولوا السلام على حياة سائر العناصر في هذه البقع المقدّسة، لأنّ اليهود شعب لا يمتزج بغيره من الشعوب».

هذه العبارة – النبوءة التي تحمل تاريخ السادس من فبراير – شباط ١٩٢٠ وردت على لسان الأب بولس عبّود رئيس دير الرهبانيّة المارونيّة اللبنانيّة في فلسطين.

ومنذ أسابيع صدر كتاب عن جامعة الروح القدس في لبنان للمفكّر اللبنانيّ روبير عبده غانم. عنوان الكتاب «عناصر تكوين دولة يهوديّة في فلسطين». وفيه يروي المؤلّف وقائع لقاءات الجمعيّة الإسلاميّة–المسيحيّة في يافا حيث ألقى الأب عبّود كلمته التحذيريّة قبل أكثر من تسعين عامًا.

كثيرة هي الكتب العربيّة التي تتناول الحركة الصهيونيّة وإسرائيل. ولكنّ الكتب التي تناولت مشروع الحركة قبل قيام إسرائيل قليلة جدًّا. منها أربع كتب لمؤلّفين لبنانيّين. من هذه الكتب كتاب للشيخ يوسف الخازن (توفّي عام ١٩٤٤) عنوانه «الدولة اليهوديّة في فلسطين». ومنها كتاب لأمين الريحانيّ (توفّي عام ١٩٤٧) عنوانه «مصير فلسطين». ومنها كتاب نجيب موصلّلي وعنوانه «الصهيونيّة وفلسطين».

ولعلّ من أهمّ الدراسات عن القضيّة الفلسطينيّة التي سبقت قيام إسرائيل تلك التي أعدّها المفكّر اللبنانيّ ميشال شيحا. والذي تناول فيها الآثار السلبيّة لقيام إسرائيل على المنطقة العربيّة عمومًا وعلى لبنان خصوصًا.

ومن الملفت أنّ جميع هؤلاء الكتّاب هم من المسيحيّين اللبنانيّين.

حاولت الحركة الصهيونيّة في مؤتمر الصلح في باريس في عام ١٩١٩ تدويل وعد بلفور (نسبة إلى وزير خارجيّة بريطانيا آرثر بلفور) الذي صدر في عام ١٩١٧ وذلك من خلال إلزام المجتمع الدوليّ بالموافقة على إقامة وطن لليهود في فلسطين. وحاولت في الوقت ذاته توسيع حدود الوطن الموعود ليشمل جنوب لبنان بما في ذلك مجرى نهر الليطانيّ، وذلك بحجّة أنّ فلسطين أرض جافّة، وأنّ الوطن اليهوديّ سوف يكون بحاجة إلى مصادر المياه في لبنان لاستقبال المهاجرين اليهود. وأنّ مياه الأنهار في لبنان مهدورة لأنّ طاقتها تفوق قدرته وحاجته على الاستثمار. ولكنّ الوفد اللبنانيّ الذي كان يتزعّمه البطريرك المارونيّ الحويك وقف في وجه هذه المحاولات، وتمكّن من خلال علاقات الكنيسة المارونيّة مع فرنسا أن يقطع الطريق أمام الحركة الصهيونيّة التي اضطُرّت للانكفاء وقبول التخطيط الذي جرى وضعه بين المبعوثين الإنكليزيّ سايكس، والفرنسيّ بيكو، والمعروف بخطّ سايكس-بيكو.

بعد ذلك حاولت الحركة الصهيونيّة الالتفاف على مقرّرات مؤتمر فرساي بتغيير الهويّة الديموغرافيّة لجنوب لبنان. وكان المخطّط يقضي بتهجير المسيحيّين من العمق اللبنانيّ إلى جنوبه، ومن ثمّ تقسيم

لبنان إلى جنوب مسيحيّ يتحالف مع إسرائيل، وإلى شمال مسلم. غير أنّ القيادات الفكريّة والدينيّة والسياسيّة المسيحيّة في لبنان تصدّت بشدّة لهذا المشروع الصهيونيّ وأجهضته. وعندما انشقّ جيش لبنان الجنوبيّ عن السلطة الشرعيّة أوّلاً بقيادة الكولونيل سعد حدّاد، ثمّ بقيادة العقيد أنطوان لحد، بدا لإسرائيل أنّها تستطيع أن تعيد الحياة إلى مشروعها. ولكنّ المقاومة اللبنانيّة للاحتلال الذي استمرّ من عام ١٩٧٨ حتّى عام ٢٠٠٠ بدّدت مرّة جديدة هذه الآمال. ذلك أنّه قبل قيام حزب الله في منتصف الثمانينات، كانت المقاومة الوطنيّة تضمّ مسيحيّين ومسلمين من مختلف المذاهب والأحزاب السياسيّة. وكانت الكنيسة المارونيّة تحديدًا ترفع لواء الدفاع عن هذه المقاومة الوطنيّة ضدّ الاحتلال الإسرائيليّ. ولقد تلقّى المشروع الصهيونيّ الضربة القاضية في مايو - أيّار من عام ٢٠٠٠ عندما اضطُرّت القوّات الإسرائيليّة والقوى اللبنانيّة المحلّيّة المتحالفة معها إلى الانسحاب مذعورة ومن غير انتظام من جنوب لبنان إلى إسرائيل تحت ضربات المقاومة اللبنانيّة التي كان يقودها حزب الله.

وكانت إسرائيل قبل أن تتلقّى هذه الضربة، تلقّت ضربة لا تقلّ إيلامًا عندما فشلت في عام ١٩٨٢ في تقسيم لبنان إلى دويلات طائفيّة ومذهبيّة. فبعد الاجتياح الإسرائيليّ للبنان واحتلال عاصمته بيروت، تمكّنت إسرائيل من التأثير على القرار السياسيّ اللبنانيّ حتّى إنّها (تحت ضغط اليأس الذي أصاب قيادات سياسيّة مسيحيّة خلال الحرب الأهليّة) أصبحت المصدّر الأساس للأسلحة للميليشيات المسيحيّة التي كانت تتقاتل مع الميليشيات الفلسطينيّة

ومع المؤيّدين لها. وقد تمكّنت إسرائيل حتّى من فتح الطريق أمام أحد المتعاونين معها (بشير الجميّل) للوصول إلى رئاسة الجمهوريّة. ولكنّه اغتيل بعد ذلك لتعود محاولاتها مرّة جديدة إلى نقطة الصفر، وليستعيد لبنان وحدته الوطنيّة على قاعدة التمسّك بهويّته العربيّة وبعدائه لإسرائيل.

أمران أساسيّان حذّر منهما مبكّرًا جدًّا المفكّرون المسيحيّون اللبنانيّون. الأمر الأوّل هو أنّ قبول الفلسطينيّين بقرار تقسيم فلسطين لن يردع إسرائيل عن التوسّع لابتلاع فلسطين كلّها. وهذا ما حدث فعلاً. كانت رؤيتهم تقول إنّ فلسطين المقسّمة أصغر من أن تستوعب اليهود المهاجرين. وإنّ إسرائيل لن تحترم قرار تقسيم فلسطين لأنّها ملتزمة بقرار تهجير اليهود إليها. واليوم تجسّد سياسة بناء المستوطنات اليهوديّة في الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة استمرار هذا الالتزام.

أمّا الأمر الثاني فهو أنّ قبول العرب بالتسوية السياسيّة لن يردع إسرائيل من التوسّع لابتلاع المزيد من الأراضي العربيّة. وهذا ما حدث فعلاً أيضًا في الجولان السوريّ وفي الجنوب اللبنانيّ. وليست مدينة إيلات في خليج العقبة سوى أحد مظاهر هذا التوسّع أيضًا على حساب الأرض العربيّة.

من أجل ذلك رفع المفكّرون المسيحيّون الأوائل الصوت عاليًا محذّرين من النتائج الوخيمة للهجرة اليهوديّة إلى فلسطين، ليس على الفلسطينيّين وحدهم، إنّما على التناسق الاجتماعيّ في الدول العربيّة العديدة الأخرى. ذلك أنّ قيام دولة يهوديّة ترفض الآخر المختلف دينيًّا وعنصريًّا، لا تطمئن إلى قيام دول متجانسة حولها رغم

تعدّدها الدينيّ والعنصريّ. ولذلك عملت إسرائيل ولا تزال تعمل على ضرب هذا التجانس المجتمعيّ وتحويله إلى تنافر وتصارع.

واليوم في الوقت الذي تعمل فيه إسرائيل على تهويد أنظمتها ببثّ المزيد من الروح العنصريّة فيها، يتعرّض النسيج الاجتماعيّ الوطنيّ في العديد من الدول العربيّة إلى محاولات التمزيق على النحو الذي حدث في العراق والسودان وقبلهما في لبنان..

كان المفكّر المسيحيّ اللبنانيّ ميشال شيحا الذي عمل على صياغة دستور لبنان لعام ١٩٣٦ يردّد دائمًا أنّ لبنان سيكون بعد فلسطين المتضرّر الأوّل من قيام إسرائيل. ولذلك كان ينبّه منذ مطلع الخمسينات من القرن الماضي من الخطر الإسرائيليّ. وبالفعل فإنّ لبنان الذي احتلّت إسرائيل عددًا من قراه وأراضيه الزراعيّة في عام ١٩٤٨، والذي منع من تحويل روافد نهر الأردنّ التي تنبع في أراضيه في عام ١٩٦٤، تعرّض لسلسلة من الاعتداءات الإسرائيليّة. أهمّها احتلال الجنوب في عام ١٩٧٨ والاجتياح الذي طال العاصمة في بيروت في عام ١٩٨٢، ثمّ سلسلة الاعتداءات العسكريّة وأبرزها في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٦.. وكان آخرها حرب تمّوز-يوليو ٢٠٠٦.

وفي كلّ هذه العمليّات العدوانيّة كان الهدف الأساسيّ غير المباشر هو الوحدة الوطنيّة بين المسلمين والمسيحيّين. وكان صمود هذه الوحدة وتمسُّك اللبنانيّين بها، يجسّد الفشل السياسيّ لهذه العمليّات العسكريّة رغم الخسائر الفادحة التي كانت تُلحقها بالاقتصاد اللبنانيّ وبنبيته التحتيّة.

كان أوّل رئيس إسرائيليّ دافيد بن غوريون يردّد «أعطوني كولونيلاً مسيحيًّا في الجيش اللبنانيّ أعطيكم دولة مسيحيّة متعاونة مع إسرائيل». ولقد حصلت إسرائيل على تعاون أكثر من كولونيل واحد.. ولكنّ وطنيّة مسيحيّي لبنان وعروبتهم استعصت عليها دائمًا.. فباءت كلّ اعتداءاتها العسكريّة ودسائسها السياسيّة بالفشل. ولا يزال هذا الفشل يصاحب كلّ مبادراتها في لبنان حتّى اليوم!!.

حول الوجود المسيحيّ في الشرق

نشر الدكتور عبد الرؤوف سنّو، المؤرّخ وعميد كليّة التربية سابقًا في الجامعة اللبنانيّة، بحثًا عن الوجود المسيحيّ في الشرق. انطلق في هذا البحث من أمر أساسيّ وهو الاعتراف بوجود مشكلة في العلاقات الإسلاميّة–المسيحيّة على المستوى العربيّ. وكما يقول عالِم الاجتماع البريطانيّ هاكسلي فإنّ تعريف المشكلة هو نصف الطريق على حلّها. ولقد حاول الدكتور سنّو تعريف المشكلة من خلال ظواهر ثلاث؛

الظاهرة الأولى هي الهجرة المسيحيّة وعلاقتها بالإرهاب الذي مارسه بعض الحركات الإسلاميّة. **والظاهرة الثانية** هي الإسلاموفوبيا وعلاقتها بالمصالح السياسيّة والاقتصاديّة. أمّا **الظاهرة الثالثة** فهي عدم حلّ المشكلة الفلسطينيّة وعلاقتها بتنامي الأصوليّة المسلّحة.

ومن خلال محاولته الربط بين هذه الظواهر، أوضح أمرًا أساسيًّا، وهو أنّ كلاًّ منها يشكّل أساسًا لتبرير الأخرى ولرفدها بالأسباب الموجبة.

يشير د. سنّو إلى تجلّيات الإسلاموفوبيا في الغرب وآخرها كما ذكر الصور الكاريكاتوريّة للنبيّ محمّد وإحراق القرآن الكريم ومنع بناء المآذن.. إلخ. وفي اعتقادي أنّ الإسلاموفوبيا تأسّست على ثقافة رفض الدين بالمطلق. ذلك أنّ الثقافة الغربيّة تتماهى باللادين وبأنّ الهويّة الأوروبّيّة فكّت ارتباطها بالدين منذ أكثر من مائة عام.

والدليل على ذلك رفض اللجنة المكلّفة وضع الدستور الأوروبّيّ الموحّد برئاسة فاليري جيسكار ديستان الإشارة إلى المسيحيّة على أنّها مكوّن من مكوّنات الهويّة أو الشخصيّة أو الثقافة الأوروبّيّة. ولكنّ المجتمع الغربيّ عندما يصطدم يوميًّا بالحضور الإسلاميّ الكثيف في المساجد والشوارع والمطاعم والمدارس يفاجأ بعودة الدين من بوابة الإسلام. فتشتدّ مشاعر الكراهية والرفض، وكلّما عبّر الغربيّون عن هذه المشاعر، كلّما وجد المتطرّفون الإسلاميّون في ذلك استفزازًا لهم. وبما أنّ مسيحيّي الشرق هم هدف في متناول اليد، فإنّهم غالبًا ما يدفعون الثمن. يعزّز ردّ الفعل هذا الخطأ الآخر والمتمثّل في عدم التمييز بين الغرب كمنظومة سياسيّة – اقتصاديّة – عسكريّة، والمسيحيّة كدين يبشّر بالمحبّة وأنّه رسالة سماويّة انطلقت من هذا الشرق كغيرها من الرسالات السماويّة الأخرى (اليهوديّة والإسلام).

لقد تناول بحث الدكتور سنّو عددًا من القضايا الشائكة أتوقّف أمام بعضها:

الهجرة المسيحيّة:

يذكر البحث «أنّ هجرة المسيحيّين نحو الغرب تزامنت مع ما يسمّى بالإرهاب الإسلاميّ ضدّ المجتمعات الغربيّة». ولكن فيما نعلم فإنّ الهجرة سابقة لظاهرة الإرهاب وإن كانت ازدادت بعدها. وكانت هجرة إسلاميّة – مسيحيّة. وذكر الدكتور سنّو عن حقّ أنّ الهجرة المسيحيّة تؤدّي إلى خسارة الكفاءات العلميّة والفنّيّة والثقافيّة. ولكنّها فوق ذلك تؤدّي إلى تفكيك نسيج المجتمع العربيّ، وهذا أخطر وأسوأ.

ومن أسباب هذه الهجرة:

- الاعتداءات والاحتلالات الإسرائيليّة
- والتدهور الاقتصاديّ
- وتراجع التنمية وفرص العمل
- والاستبداد السياسيّ
- وانتهاك الحرّيّات العامّة.

وعندما يتحدّث عن **تنامي الأصوليّة** فإنّه يعزو ذلك إلى عدم حلّ المشكلة الفلسطينيّة. وهذا صحيح بالتأكّيد. ولكن ربّما كان من المفيد أيضًا الحديث عن:

الأصوليّة اليهوديّة في إسرائيل (إسرائيل بيتنا – غوش إيمونيم)

وعن المسيحانيّة الصهيونيّة في أميركا، وذلك إضافة إلى حديثه عن الأصوليّة الإسلاميّة: صواريخ غزّة.

ثمّ إنّه تحدّث عن «الصليبيّة» الجديدة (تصريح الرئيس جورج بوش) والصليبيّة القديمة (الفرنجة) والصليب منهما براء.

ذلك أنّ من ضحايا الصليبيّة القديمة كان المسيحيّون الشرقيّون. فالقدّيسون الشهداء للكنيسة القبطيّة هم الذين قُتلوا على أيدي الفرنجة.

كذلك فإنّ من ضحايا الصليبيّة الجديدة (الاجتياح الأميركيّ للعراق) كان المسيحيّون الشرقيّون (السريان والكاثوليك في العراق) فقد وجد هؤلاء أنفسهم بين فكّي كمّاشة ردّ فعل التطرّف الإسلاميّ من جهة، وهجمة المبشّرين الإنجيليّين من جهة ثانية.

إنّ من المهمّ، لدى الحديث عن **أهل الذمّة**، التأكيد على أنّ هذا النظام ليس نصًّا دينيًّا، ولم يقم على أساس تشريع دينيّ، ولكنّه تنظيم سياسيّ – إنسانيّ اعتُمد في فترة تاريخيّة محدّدة. ولقد مرّ عليه الزمن وهو ليس نظامًا ملزمًا ولا إلزاميًّا. وقد فقدَ مبرّراته وأُسُسه خاصّة بعد قيام الدولة الوطنيّة.

في ضوء هذه المبادئ العامّة يدخل بحث الدكتور سنّو إلى الحديث عن مسيحيّي الشرق (وليس عن المسيحيّين في الشرق) على أساس دولة دولة.

أوّلاً عن **مسيحيّي لبنان**: استوقفتني عبارة في النصّ تقول «إزاحة المسيحيّين عن مراكز السلطة العليا وقواعد الاقتصاد في لبنان». وفي علمي أنّ المسلمين واليساريّين لم يحاولوا أبدًا إزاحة المسيحيّين. كان الهدف مشاركتهم في السلطة.

وعن **رئاسة الجمهورية اللبنانيّة** (ص٣٣) يقول الدكتور سنّو «إنّ الرئاسة ظلّت عرفًا للموارنة حتّى اتّفاق الطائف ١٩٨٩ ثمّ دستوريًّا بعد ذلك بموجب الاتّفاق المذكور». ولكن في علمي أيضًا أنّ اتّفاق الطائف لا ينصّ على ذلك، ولا دستور ١٩٩٠. فالرئاسة للموارنة لا تزال عرفًا.

يعتبر د. سنّو عن حقّ أنّ دخول نوّاب مسيحيّين إلى البرلمان في أفلاك زعامات إسلاميّة هو عيب في التمثيل (نوّاب مسيحيّين مع حزب الله – أمل – الحريريّ). لكنّ العكس قائم أيضًا (نوّاب مسلمون مع عون وسنّة مع حزب الله). وأنا مع الدكتور سنّو بأنّ انتخاب كلّ طائفة لنوّابها هو خطوة إلى الوراء.

أشار البحث إلى موضوع **الزواج المدنيّ ١٩٩٧** وقال إنّه لو نجح لفتح آفاق الانفتاح بين المسلمين والمسيحيّين. ولكن هناك الآفاق التربويّة والثقافيّة والرياضيّة والكشفيّة والسياسيّة التي تحتاج إلى من يفتحها أيضًا من غير بوّابة الزواج المختلط. ثمّ إنّ الزواج المختلط موجود ولو بشكل محدود.

إنّ تغييرًا في قوانين الأحوال الشخصيّة من شأنه أن يغيّر من بنية المجتمع اللبنانيّ، يفترض أن يتمّ بالتفاهم وليس بالتمرير، أي بالمشاركة مع المرجعيّات الدينيّة المسيحيّة والإسلاميّة وليس من وراء ظهرها وبشكل مفاجئ لها، كما حدث. ولعلّ هذا الأسلوب في محاولة تمريره كانت السبب في إجهاضه.

تحدّث البحث عن حزب الله وعن «سيطرته على الحياتين السياسيّة والاجتماعيّة ومشروعه لتطبيق مقولة ولاية الفقيه ممّا يزيد من مخاوف المسيحيّين» (ص ٣٤).

لا أعتقد أنّ الحزب يسيطر، بل لعلّه يحاول أن يسيطر على الحياة السياسيّة. أمّا الحياة الاجتماعيّة فأمر آخر أشدّ استعصاء. ثمّ إنّني لا أعرف أنّ للحزب مشروعًا لتطبيق ولاية الفقيه. ولا أعتقد أنّ القوى المسيحيّة المتحالفة معه تخاف من هذا المشروع غير الموجود. فالنائبان عون وفرنجيّة وسواهما من قادة القوى المسيحيّة لم يعبّروا عن هذا الخوف. هذا لا يعني طبعًا أنّ الكتائب والقوّات اللبنانيّة غير خائفة؛ بل إنّها تذهب في التخويف إلى حدّ الإدانة. وهذا أمر يحتاج إلى وقفة هادئة لبحث أعمق. ولعلّ أخطر ما يصاب به أيّ مجتمع هو الخوف من الخوف.

ثانيًا عن مسيحيّي سورية:

١ – يصف الدكتور سنّو وضعهم بأنّه «أفضل بكثير من وضع أقباط مصر».

كنت أفضّل أن يكون أكثر تحفّظًا فيصف وضعهم بأنّه أقلّ سوءًا من وضع أقباط مصر.

٢ – يعرب عن قلقهم من سيطرة الإسلاميّين على الحكم ويقول إنّهم يفضلون الخضوع لنظام شموليّ على مثل هذه السيطرة. أعتقد أنّ التعميم هنا يحتاج إلى تدقيق. فالقلق من سيطرة الإسلاميّين المتطرّفين موجود ولكنّه قلق إسلاميّ أيضًا، وأعتقد أنّه يمكن تقليل فرص سيطرة هذا التطرّف الإسلاميّ بتعاون إسلاميّ–مسيحيّ، وليس بصمت إسلاميّ وانكفاء مسيحيّ.

ثالثًا عن مسيحيّي مصر:

عندما قام المرشد العامّ للإخوان المسلمين بزيارة لبيروت (للتعزية بالشيخ المرحوم فيصل مولوي) جرى حديث خاصّ معه حول طموحات الإخوان وانعكاسات ذلك على المسيحيّين الأقباط. فذكر لي المرشد أنّ حركة الإخوان مُنعت من التعبير السياسيّ عن نفسها طوال عهود ناصر والسادات ومبارك. وأنّه لم يُسمح لها إلاّ بالتعبير الدينيّ من خلال المساجد. ولذلك فُهمت الحركة على غير حقيقتها. أمّا الآن وبعد الثورة فقد استطاعت أن تعبّر عن نفسها سياسيًّا بإنشاء حزب سياسيّ للمرّة الأولى. وكان مسيحيّون أقباط أعضاء في الهيئة التأسيسيّة وفي القيادة التنفيذيّة للحزب الجديد.

أمّا الأمر الثاني في الحديث معه فكان حول ما قام به الرئيس أنور السادات في عام ١٩٧١. إذ عدّل الدستور (المادّة الثانية) استرضاء للإخوان المسلمين وعلى حساب المسيحيّين. وتشكّل هذه السابقة مؤشرًا إلى أنّ الأنظمة الشموليّة لا تتردّد في التضحية بحقوق أقليّة تدّعي حمايتها، عندما تجد أنّ لها مصلحة في استقطاب أكثريّة تريد أن تحتمي بها.

تحدّثت الدراسة عن نظريّة – لا يتبناها الدكتور سنّو – تقول إنّ الأقباط موجودون في مصر قبل الإسلام، وإنّ ذلك مبرّر لنفي الإسلام.

الواقع هو أنّ كلّ المصريّين أقباط، بعضهم بقي على دينه وبعضهم أسلم. إنّهم من عنصر واحد. فهل تبطل المواطنة بتغيير الدين؟ وكيف يمكن لعشرة بالمائة من السكّان أن تنفي التسعين بالمائة؟

وتقول الدراسة إنّ السلطات المصريّة لا تسمح للمسيحيّين بترميم دور العبادة أو بناء أخرى جديدة، إلاّ وفق شروط صعبة، في حين يتمتّع المسلمون بكامل الحرّيّة في بناء المساجد وترميمها. الواقع أنّ القانون الجديد في مصر يساوي بين الاثنين بعد توقيف العمل بالقانون العثمانيّ القديم.

ثمّ إنّ العهدة النبويّة لنصارى نجران تدعو المسلمين ليس فقط لحماية الكنائس واحترامها، إنّما للمشاركة في بنائها. وتحرّم العهدة استخدام أيّ حجر من بناء كنيسة في بناء مسجد أو بيت لمسلم. ولذلك فإنّ من المهمّ التمييز هنا بين الشريعة الإسلاميّة من موضوع بناء الكنائس وترميمها وبين القانون الوضعيّ.

رابعًا عن مسيحيّي العراق:

من الواضح أنّ مسيحيّي العراق دفعوا ثمن استغلال الانتداب البريطانيّ لهم في القرن ١٩ وهم يدفعون ثمن استغلال الاجتياح الأميركيّ لبلادهم في القرن ٢١. وفي المرّتين تمثّل الثمن بالتنكيل بهم داخليًّا وبهجرتهم إلى الخارج.

والأداة التنفيذيّة في الحالتين هي: التطرّف الإسلاميّ. ولقد أشار الدكتور سنّو إلى «إنذار أنصار الإسلام»(؟) (ص ٣٨) وهو نصّ يوجع القلب، ليس فقط لتطرّفه، إنّما لتناقضه مع النصّ القرآنيّ الكريم ومع الوصايا النبويّة الشريفة.

خامسًا عن مسيحيّي الأردنّ وفلسطين:

هنا أقترح على الدكتور سنّو أن يوسّع دراسته لتشمل:

١ – أهمّيّة وثيقة كنائس القدس Kairos باعتبار الاحتلال الإسرائيليّ عملاً ضدّ الإيمان المسيحيّ وضدّ العقيدة المسيحيّة مثلها مثل العنصريّة في جنوب أفريقيا. وهي وثيقة مسيحيّة فلسطينيّة أُرسلت إلى جميع المراجع الكنسيّة في العالم.

٢ – أهمّيّة حركات المقاومة الفلسطينيّة – بقيادات مسيحيّة (جورج حبش مثلاً).

٣ – أهمّيّة موقف الكنيسة الأرثوذكسيّة العربيّة في الأردنّ وفلسطين الرافض لبيع عقارات الوقف الأرثوذكسيّ في القدس إلى إسرائيل.

لقد وجدت في دعوة المناضل خليل سكاكينيّ (ص ٣٩) لاعتناق الإسلام من أجل تكوين جبهة وطنيّة) إساءة للإسلام، لأنّه يوحي

ولو بشكل غير مباشر وكأنّه يتعذّر إقامة جبهة وطنيّة على قاعدة إسلاميّة–مسيحيّة؟

أخيرًا في الاستنتاجات والاقتراحات:

حسنًا فعل الدكتور سنّو عندما تحدّث عن مسؤوليّة الأنظمة وكذلك عن مسؤوليّة المجتمعات، وخاصّة عندما تحدّث عن المجتمعات الإسلاميّة القائمة على النظرة السلبيّة للآخر. ولكن استوقفني قوله أنّ تجربة الدولة المدنيّة في العالم العربيّ فشلت. ولقد تساءلت: أين قامت الدولة المدنيّة حتّى فشلت؟ هل سمح لها أساسًا بالقيام؟ وكنت أودّ لو اتّسع بحثه إلى الإشارة إلى ورقة الأزهر الشريف حول الدولة الوطنيّة والديمقراطيّة واحترام الحرّيّات والحقوق الإنسانيّة والمساواة بين المواطنين والتي تشكّل سابقة مضيئة في الفكر السياسيّ– الإسلاميّ. لقد كان على حقّ عندما حذّر من النظام الأكثريّ الديمقراطيّ، وكان عل حقّ أيضًا في الاقتراحات الثمانية التي اختتم بها بحثه القيّم وفي مقدّمتها الدعوة إلى:

- قيام أنظمة وطنيّة ودولة مدنيّة على أساس المواطنة وليس على أساس الدين تسود فيها العدالة والمساواة.
- حلّ قضيّة فلسطين حلاً عادلاً.
- التحرّر من أغلال الأصوليّة الدينيّة.

لقد قدّم الدكتور سنّو بحثًا يتميّز بالعمق والموضوعيّة وهو ما نحتاج إليه في محاولاتنا فهم عمق ملابسات وخلفيّات الأحداث التي تعصف بنا في الوقت الحاضر. ومن دون هذا الفهم يتعذّر التفاهم.. ويتعذّر معه البناء المشترك للمستقبل الواحد.

مشروع
عقد اجتماعيّ وطنيّ إسلاميّ–مسيحيّ

يقف العالم العربيّ على عتبة مستقبل جديد مفعم بآمال شعوبه في تحقيق قدر أكبر من التقدّم والازدهار على قواعد احترام الحقوق والحرّيّات العامّة، والمحافظة على الكرامة الإنسانيّة، وممارسة دور أوسع في صناعة القرارات التي تتعلّق بمصير هذه الشعوب ومستقبلها.

ويلتقي في ذلك، المسلمون والمسيحيّون، الذين صنعوا معًا على مدى التاريخ ثقافتهم وحضارتهم، وصاغوا معًا أيضًا هويّتهم الوطنيّة، والذين ناضلوا معًا كذلك من أجل تحرير أوطانهم من الاحتلالات الأجنبيّة، وواجهوا معًا أعباء وتبعات التسلّط الذي مارسه بعض الأنظمة السياسيّة المستبدّة وغير الرشيدة.

غير أنّ حركات التغيير التي تعصف بعدد من دول العالم العربيّ –شأنها في ذلك شأن كلّ حركات التغيير التي عصفت بدول أخرى في السابق– معرّضة لسوء الاستغلال ولمحاولة إخراجها عن مسارها الإصلاحيّ السليم.

ومن الطبيعيّ أن تثير هذه الاحتمالات القلق والمخاوف، ليس من حركات التغيير الاصلاحيّة في حدّ ذاتها، إنّما من القوى المتحفّزة لاستغلالها.

وبما أنّ بعض هذه القوى يحمل شعارات متطرّفة في ادّعاء احتكار الحقيقة؛ وبما أنّ هذه الشعارات تستهدف محاولة إلغاء الآخر المختلف أو إخضاعه أو انتهاك حقوقه أو محاولة فرض قوانين وتشريعات تفرض قيودًا على حرّيّاته وكرامته؛ وبما أنّ ذلك كلّه يتناقض من حيث الشكل والأساس مع روح الإصلاح المنشود ومع أهدافه الوطنيّة والإنسانيّة النبيلة؛

فإنّ من مستلزمات حماية حركات التغيير الإصلاحيّة التنبّه من مخاطر محاولات اقتناص أيّ فرصة لإخراج هذه الحركات عن مسارها، الأمر الذي يتطلّب تفهّم قلق ومخاوف المستهدفين أساسًا من تطلّعات ومن مشاريع قوى التطرّف وادّعاءاتها، كما يتطلّب العمل على قطع الطريق أمام وصول هذه القوى إلى مآربها المدمّرة.

ويفرض هذا الأمر مسؤوليّات على المجتمعات العربيّة، المسيحيّة والإسلاميّة على حدّ سواء.

أوّلاً: في المسؤوليّات المسيحيّة:

من المهمّ عدم الاستسلام إلى الخوف من التغيير بما يوحي بالارتماء في أحضان أنظمة مستبدّة تحسُّبًا من تطرُّف أسوأ، أو الانغلاق على الذات إلى حدّ الهروب إلى الهجرة.

فالمسيحيّون العرب الذين شاركوا في صناعة النهضة العربيّة، وفي صياغة هويّة الأمّة، والمحافظة على لغتها وإغناء ثقافتها، والذين ساهموا في بناء دولها الوطنيّة المستقلّة، كانوا، ومن الضروريّ أن

يبقوا شهودًا للمسيحيّة في الشرق، وشهودًا على العيش الإسلاميّ المسيحيّ الذي يتواصل منذ أكثر من ١٢٠٠ عام.

وعندما تُجمع المرجعيّات الدينيّة الإسلاميّة على رفض مقولة الدولة الدينيّة (وثيقة الأزهر الشريف)، وعندما تنفي هذه المرجعيّات أيّ أساس لوجود مثل هذه المقولة في الشريعة الإسلاميّة، فإنّ ذلك يؤكّد الأمر الواقع وهو أنّ المسيحيّين العرب هم جزء أساس من الأكثريّة العربيّة، وأنّهم ليسوا مجرّد أقلّيّة دينيّة. وفي هذا المفهوم تصبح المساواة في المواطنة في الحقوق والواجبات في ظلّ دولة مدنيّة وطنيّة هي القاعدة والأساس لبناء العيش الوطنيّ الواحد بين المسلمين والمسيحيّين.

ولأنّ المسيحيّين العرب يشكّلون خيوطًا أساسيّة في النسيج الاجتماعيّ العربيّ، فإنّ هذا النسيج يستقيم ويصمد بتداخل خيوطه والتفافها على بعضها لتشكّل معًا المعالم الجماليّة للتنوّع الذي يتميّز به المشرق العربيّ.

ثانيًا: في المسؤوليّة الإسلاميّة:

يتعرّض مواطنون مسيحيّون في بعض الدول العربيّة إلى سوء المعاملة وإلى الاعتداء على أرواحهم وممتلكاتهم وعلى دور عبادتهم، على أيدي جماعات وعناصر إرهابيّة تدّعي الانتماء إلى الإسلام.

إنّ هذه الجرائم تتناقض مع الإسلام شرعة ومنهاجًا على النحو الذي حدّده القرآن الكريم والسنّة النبويّة الشريفة.

لذلك فإنّ مرتكبيّ هذه الجرائم ينتهكون بإثمهم التعاليم والقيم الإسلاميّة، التي تعتبر المسيحيّين أقرب مودّة للذين آمنوا، والتي تحدّد تاليًا علاقة المسلمين معهم على قاعدة «لهم ما لنا وعليهم ما علينا»، كما ورد في الحديث النبويّ الشريف.

كما أنّ هذه الجرائم تنتهك المواثيق الوطنيّة والدستوريّة والقانونيّة في الدول الوطنيّة التي يشكّل فيها المسيحيّون والمسلمون مجتمعات واحدة.

من أجل ذلك فإنّ المسلمين يدركون أنّ من مسؤوليّتهم التصدّي لهذه الاعتداءات بالقول والعمل، ليس فقط على قاعدة احترام حقوق المواطنة والمساواة للجميع فقط، وإنّما على قاعدة احترام المبادئ الإسلاميّة العامّة التي تؤمن بالمسيحيّة رسالة من عند الله والتي تصف المسيحيّين بأنّهم يؤمنون بالله واليوم الآخر وأنّهم من الصالحين.

ويدرك المسلمون جيّدًا أنّ المسيحيّين العرب هم جزء من النسيج الوطنيّ للمجتمعات العربيّة، وأنّهم مكوّن أساس في الحضارة العربيّة، وركن من أركان حركات التحرير الوطنيّ.

وعلى هذه الأسس والقواعد الدينيّة والوطنيّة، فإنّ المسلمين يعتبرون أنّ أيّ اعتداء على أيّ مواطن مسيحيّ، يشكّل انتهاكًا للشريعة الإسلاميّة وللشرائع الدوليّة ولشرعة المواطنة.

وإنّ أيّ اعتداء على أيّ كنيسة أو على أيّ بيت من بيوت العبادة المسيحيّة، هو بمثابة اعتداء على مساجد المسلمين وعلى دور عبادتهم.

وإنّ أيّ اعتداء على ممتلكات المسيحيّين العامّة والخاصّة هو بمثابة اعتداء على ممتلكات المسلمين العامّة والخاصّة أيضًا.

ثالثًا: في المسؤوليّات الإسلاميّة–المسيحيّة المشتركة:

أمران يتعذّر معهما قيام مجتمع سليم ومعافًى، هما اللاثقة بالآخر والخوف منه. وكلّما اتّسعت هوّة الجهل بالآخر يزداد الخوف منه وتتعمّق مشاعر اللاثقة المتبادلة، الأمر الذي يعرّض المجتمعات المتنوّعة كالمجتمعات العربيّة إلى خطر التصدّع.

وفي الوقت الذي تمرّ فيه هذه المجتمعات العربيّة في مرحلة انتقاليّة جديدة، فإنّ المزيد من التعارف والتعاون والاحترام بين مكوّناتها الدينيّة والمذهبيّة والعنصريّة من شأنه أن يبدّد المخاوف، وأن يعمّق الثّقة المتبادلة، وأن يمكّنها بالتالي من تحقيق طموحاتها المشروعة في التغيير المنشود.

ذلك أنّ المسلمين والمسيحيّين العرب يشكّلون أمّة واحدة، ويواجهون مصيرًا واحدًا. وقدرهم وخيارهم أن يعيشوا معًا في دول مدنيّة وطنيّة لادينيّة، يتساوى فيها المواطنون في الحقوق والواجبات ويتمتّعون بكامل الحرّيّات العامّة وفي مقدّمتها الحرّيّات الدينيّة وحرّيّة الرأي والمعتقد. وهم مدعوّون إلى استلهام القيم الدينيّة والروحيّة، والمبادئ الإنسانيّة التي أقرّتها الشرائع الدوليّة وإلى العمل بالمواثيق الوطنيّة والدوليّة التي تحفظ وحدتهم وتصون حقوقهم وكراماتهم وتمكّنهم من تحقيق أهدافهم المشتركة في الازدهار والتقدّم والسلام لهم وللعالم أجمع.

فهرس

المسألة المسيحيّة الشرقيّة؟! ٥

موقف إسلاميّ من أهل الكتاب ١١

حول دور المرجعيّات الإسلاميّة في تعزيز العلاقات الإسلاميّة – المسيحيّة ٢٧

القدّيس فرنسيس والحوار الإسلاميّ–المسيحيّ ٣٤

الحوار الإسلاميّ–المسيحيّ المنطلقات والقضايا ٤٢

من نجع حمادي إلى كوالالمبور ٥٣

الخنزرة الطائفيّة ٦٠

مبادرة مسيحيّة من أجل فلسطين ٦٥

حول وثيقة الكنائس الفلسطينيّة ٧٢

من يبيع عقارات الكنيسة في القدس؟ ٧٧

دور الدين في مواجهة الأزمات ٨٣

حول الحوار مع أتباع الرسالات الإلهيّة ٩٧

الحوار: الضرورات والمحاذير ١٠٧

هل يصلح لبنان مركزًا عالميًّا للحوار؟ ١٢٤

حول الحضور المسيحيّ في الشرق ١٣٢

بين الهجرة المسيحيّة والإسلاموفوبيا ١٤٣

معنى الاعتداء على مسيحيّي العراق ١٤٧
ماذا وراء معاناة مسيحيّي الشرق ١٥٣
حول دور المسلمين في حماية الوجود المسيحيّ في العراق ١٥٧
صرخة مسيحيّي الشرق ١٦٥
علامة استفهام حول مستقبل مسيحيّي الشرق ١٧٤
هناك سؤالان أجد نفسي مضطرًّا للبحث عن إجابة عليهما ١٨٠
نصّ كلمة محمّد السمّاك أمام السينودس الخاصّ حول الشرق الأوسط ١٨٤
حول ورقة عمل سينودس الأساقفة من أجل الشرق الأوسط ١٩٠
المسلمون ومؤتمر السينودس حول مسيحيّي الشرق ١٩٦
حول دور المسلمين بعد السينودس حول مسيحيّي الشرق ٢٠٢
الموقف الإسلاميّ بعد السينودس المسيحيّ ٢٠٩
مسيحيّو الشرق: بين الحقّ والابتزاز ٢١٥
مسيحيّو الشرق في مواجهة التحدّيات ٢٢١
مسيحيّو الشرق والانتفاضات العربيّة ٢٢٧
ممَّ يخاف المسيحيّون العرب؟ ٢٣٣
حتّى لا يخاف المسلمون من خوف المسيحيّين ٢٣٨
مسيحيّو لبنان في مواجهة إسرائيل ٢٤٣
حول الوجود المسيحيّ في الشرق ٢٤٩
مشروع عقد اجتماعيّ وطنيّ إسلاميّ–مسيحيّ ٢٥٨
المحتوى ٢٦٣

مسيحيّون ومسلمون
في سبيل التضامن والمودّة

سلسلة أسّسها ويُشرف عليها

البروفسّور الدكتور عادل تيودور خوري

وتنشرها

المكتبة البولسيّة (جونية – لبنان)

٦ – محمَّد السمَّاك

الإسلام ومسيحيّو الشرق

من أهمّ ما يحتوي الكتاب:

موقف إسلاميّ من أهل الكتاب – حول دور المرجعيّات الإسلاميّة في تعزيز العلاقات الإسلاميّة–المسيحيّة – الحوار الإسلاميّ–المسيحيّ المنطلقات والقضايا – دور الدين في مواجهة الأزمات – حول الحضور المسيحيّ في الشرق – حول دور المسلمين بعد السينودس حول مسيحيّي الشرق – مسيحيّو الشرق في مواجهة التحدّيات – حتّى لا يخاف المسلمون من خوف المسيحيّين – مشروع عقد اجتماعيّ وطنيّ إسلاميّ–مسيحيّ.

منشورات المكتبة البولسيّة

جونيه – شارع القدّيس بولس – ص. ب: ١٢٥

هاتف: ٩١١٥٦١ ـ ٠٩/٩٣٣٠٥٢ ـ فاكس: ٠٩/٦٤٣٨٨٦

بيروت - شارع لبنان - هاتف: ٠١/٤٤٨٨٠٦ - تلفاكس: ٠١/٤٤٤٩٧٣

زحلة - شارع سيّدة النجاة - مقابل مطرانيّة الروم الملكيّين الكاثوليك - تلفاكس: ٠٨/٨١٢٨٠٧